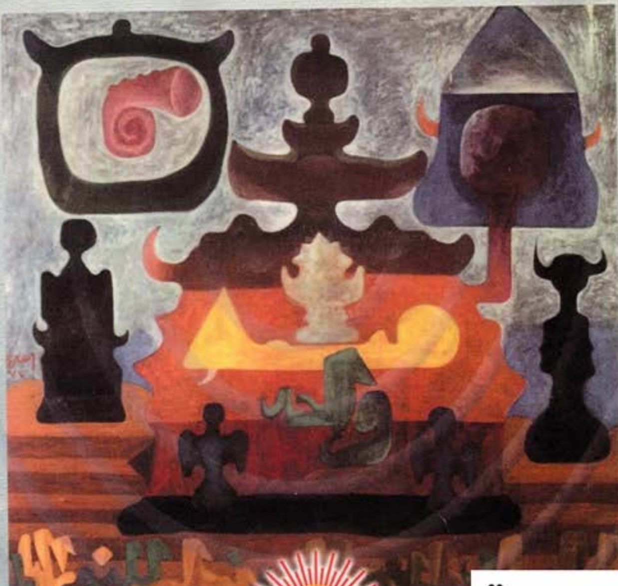
د. جميل علوش

مناظرات في اللغة والنحو



مركز الحضارة العربية

مناظرات
في اللغة والنحو

- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل .
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه .
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه .
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية .

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

تليفاكس : 3448368 (00202)

E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com

alhdara_alarabia@hotmail.com

د. جميل علوش

مناظرات
في اللغة والنحو

مركز الحضارة العربية

الكتاب : مناظرات
في اللغة والنحو

الكاتب : د. جميــــل علـوش

الناشر : مركز الحضــارة العربيــة

الطبعة العربية الأولى : القاهرة ٢٠٠٢

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/٢٥٧٠
الترقيم الدولى I.S.B.N.977-291-443-3

الغلاف
تصميم وجرافيك : ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الالكترونى :
وحدة الكمبيوتر بالمركز
تنفيذ : ســيد حـرزاوي
تصحيح : زكـــريا منتصر

المقــدمة

كنت منذ نعومة أظفاري وما زلتُ مغرمًا باللغة العربية، مولعًا بتتبع قواعدها والنفاذ إلى أسرارها. فما كانت يدي تقع على كتاب لغوي أو نحوي إلا أقبلت عليه إقبال النهم المشغوف، فأقلّبُ صفحاتِه بلهفة وشوق بحثًا عن كل جديد فيه حتى أصبحت قراءة اللغة والنحو دأبي وديدني، أشغل بها نفسي آناء الليل وأطراف النهار.

ولقد بدأت أحسُّ هذا الشغف الشديد للغة والنحو في الصف الخامس الابتدائي، ولم أكن قد جاوزت حينذاك الثالثة عشرة من عمري. فكنت حريصًا على تتبع سلاسل كتب النحو والقراءة والمطالعة والنصوص في مختلف المدارس الابتدائية والثانوية، الأردنية وغيرها وبخاصة اللبنانية. وكنت أجد في ذلك التتبع شغفًا ما بعده شغف ولذة ما بعدها لذة.

وكان كتاب «المُشوِّق» بأجزائه المختلفة أفضل تلك السلاسل لما يتضمنه من الخصائص البارزة في شكله ومضمونه من حيث الاعتناء بالنص وصاحبه ومناسبته وتفسير غوامضه وتعديد عناصره وما يلحق بذلك من أسئلة وتمرينات.

وقد سرني حقًا ما تضمنه الجزء الرابع من «المُشوِّق» من تعريف بشوقي وحافظ ومطران. وقد اقترن كل تعريف بصورة واضحة، لكل من هؤلاء الشعراء الثلاثة الكبار. فاستوقفتْ هذه الصور نظري وأطلتُ فيها التحديق فأوحت إليَّ صورةُ حافظٍ بالمحبة وصورةُ مطرانَ بالاحترام وصورة شوقي بالغموض.

ولا أريد أن أتعرض هنا لمختلف أنواع الكتب التي كنت أقرؤها في

تلك الأحيان فهي كثيرة. ولكني سأحصر حديثي في اللغة والنحو لعلاقتهما الوثيقة بموضوع هذا الكتاب. فقد قرأت في تلك الفترة من الكتب ما يلي:

- نجعة الرائد في المترادف والمتوارد للشيخ إبراهيم اليازجي.
- فقه اللغة للثعالبي.
- أدب الكاتب لابن قتيبة.
- مختار الصحاح للرازي.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي.
- الجزءان الأول والثاني من خزانة الأدب للبغدادي.

وقرأت من كتب النحو ما يلي:

- الخواطر العراب في النحو والإعراب لجبر ضومط.
- مبادئ العربية للمعلم رشيد الشرتوني وبخاصة الجزء الرابع منه.
- بعض أجزاء جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

ولم تكن قراءتي لهذه الكتب عابرة أو سريعة بل كانت قراءة متأنية فاحصة. فلقد أعدت قراءة بعض هذه المصادر أكثر من خمس مرات. وأطلت في محتوياتها النظر مما مكنني من استيعاب قواعد العربية استيعابًا واسعًا ودقيقًا على مستوى الصرف والنحو واللغة.

وكانت صلات الود تربطني بتلك الكتب بحيث إني حينما سافرت إلى الكويت في أواخر عام ١٩٥٨ لم أجد ما أستصحبه أغلى من كتاب خزانة الأدب للبغدادي (الجزءان الأول والثاني) وطبعة قديمة من كتاب المزهر في علوم اللغة للسيوطي، مما كان سببًا لتندر بعض الإخوان عند استقبالي في المطار. وقد بقيت في الكويت ستة أشهر بلا عمل تمكنت خلالها من استيعاب ما يشتمل عليه هذان الكتابان وغيرهما مما كنت أشتريه أو أستعيره من المكتبات العامة.

وبقيت رحلتي مع اللغة تطول وتمتد حتى أنست في نفسي القدرة على التصدي لعلماء اللغة والجرأة على محاسبتهم ونقد مؤلفاتهم. يردفني في ذلك طبيعة مواتية واطلاع واسع. فكنت أستعين على تلمس الخطأ بسليقتي وذوقي وعلى تحليله وتعليله بعلمي ومعرفتي. ولا شك أنَّ من تحدثه نفسه بتقحم غمار هذا العلم عليه أن يكون مزوداً بالعلم والذوق لأنَّ نقص أحد هذين العنصرين من شأنه أن يمنع متعاطي هذا الفن من بلوغ الغاية أو ما يقارب الغاية في سُلَّم الإجادة.

وعلى الرغم من أن بداياتي الشعرية ترجع إلى مطلع ١٩٥٣ أو قبل ذلك بقليل، فإن بداياتي في النقد اللغوي لم تبدأ قبل سنة ١٩٦٣. وهذا لا يمنع من أن تكون ثمة لي تجارب قليلة ويسيرة في الموضوع قبل ذلك التاريخ تمتد إلى سنة ١٩٥٦، حين نقدت قصيدة للشيخ فتح الله السلوادي وأخرى للأستاذ راضي صدوق وأخرى للأستاذ الصرداوي. ونشرت كل تلك المحاولات في جريدة فلسطين المقدسية.

وفي الكويت كنت أسير في خطين متوازيين: خط شعري كلاسيكي وخط لغوي نحوي. وكلا الخطين يردف الآخر. فممارسة الصناعة الشعرية تمكن المرء من تفهم أسرار اللغة واستبطان أغوارها. كما أن إطالة النظر في شؤون اللغة تساعد على إتقان الشعر وتجويده. وهكذا استطعت أن أحتفظ بالخطين وإن كنت أحس في دخيلة نفسي أنني شاعر قبل أن أكون لغوياً أو نحوياً وأن فرط تحسسي لجمال الصياغة مكنني من إتقان اللغة والإلمام بأصولها وقواعدها.

وفي أواخر عام ١٩٦٤ زودت مجلة المعرفة السورية بتعليق لغوي على كتاب «المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها» للشيخ على رضا بأجزائه الثلاثة. فنشر التعليق في الأعداد (٣٥، ٣٦، ٣٧) منها. وقد استثارت هذه التعليقات همة الشيخ محيي الدين الدرويش، فكتب تعليقاً عليها نشره في جريدة العروبة الحمصية بعنوان «الناقد بين الخطأ

والصواب» وقد حَوّلَتْ إليّ إدارةُ مجلة المعرفة نسخةً من الجريدة تتضمن هذا التعليق. فما كان مني إلا أن ناقشتُ الشيخَ الدرويش وجاذبته أطرافَ الحديث. وقد رد بدوره وهكذا دارت بيننا معركة لغوية من أشرف وأنبل ما تكون المعارك والمساجلات. فقد كشف فيها الشيخ عن خلق جم وأدب رفيع.

وكانت مجلة المعرفة قد نشرت تعليقي على جزئين فقط من كتاب الشيخ علي رضا وتراخت عن نشر ما يتعلق بالجزء الثالث منه بسبب اشتغالها بالمساجلة التي دارت بيني وبين الشيخ الدرويش فقد بدأت تلك المساجلة في جريدة العروبة الحمصية وانتهت في مجلة المعرفة، وقد رأيت ردها إلى مكانها الطبيعي لتمكين القراء من متابعتها. وفي وقت متأخر نشرت القسم المتبقي من التعليق في مجلة البلاغ العراقية (العدد ١٠ حزيران ١٩٦٩).

وفي مطلع ١٩٦٦، وكنتُ لا أزال طالبًا في السنة الثالثة في قسم اللغة العربية بجامعة دمشق، خطر لي أن أعلّقَ على كتاب للأستاذ سعيد الأفغاني بعنوان «مذكرات في قواعد اللغة العربية» تعبيراً عن اعتدادي بعلمي ومعرفتي على الرغم من أني كنت طالبًا. وقد حولتُ التعليق إلى مجلة المعرفة السورية جريًا على عادتي السابقة من جهة، ولأغزو الأستاذ الأفغاني في عقر داره من جهة أخرى.

وفي موسم امتحانات السنة الثالثة انتهزت فرصة وجودي في دمشق لزيارة مجلة المعرفة والتعرف على ذوي الشأن منهم. ودخلت على الأستاذ ياسين رفاعية أمين السر وكنت أعرفه من الكويت. وبعد حديث قصير أفضى إليّ برغبة رئيس التحرير - وكان حينذاك المرحوم فؤاد الشايب - في مقابلتي. وسرعان ما لبيت الطلب. ودخلت على الأستاذ الشايب فرحّب بي أجملَ ترحيب. ولكني لاحظت أنه يحاول أن يخفي ابتسامة لها ألف معنى ومعنى. ودون أن أستطلعه الخبر قال: الحقيقة أني

كنت أتوقع أن أستقبل شيخًا معممًا من الأزهر أو النجف الأشرف. وقد فوجئت بشاب في مقتبل العمر يلبس الثياب المدنية ليس من خريجي الأزهر ولا النجف ولكنه يطاولهم ويبذُّهم. وأخذ يتحدث عن شباب هذا الجيل الذي أغوته مفاتن الحضارة فترك الشعر وأعرض عن اللغة وتعلق بالسينما والتلفاز وغيرهما من متارف العصر. وقبل انتهاء الجلسة أبلغني بموافقته على نشر التعليق. وخرجت من عنده شاكراً راضيًا. وصدر التعليق فعلاً في العدد الرابع والخمسين من مجلة المعرفة الصادر في آب ١٩٦٦.

وبعد بضع سنوات قُدِّرَ لي أن أطلعَ على كتاب بعنوان «نحو وعي لُغوي» للدكتور مازن المبارك. فوجدت فيه مطاعنَ وهفواتٍ وأحسست في نفسي ميلاً شديداً لكشف حقيقة الكتاب. فكتبت نقداً له على صورة رسالة موجهة إلى المؤلف ونشرت النقد في مجلة البيان الكويتية (عدد ٦٠ - آذار ١٩٧١).

وفوجئت بالرد يأتيني لا من الدكتور مازن المبارك بل من الدكتور إسماعيل الصيفي وهو أديب مصري كنت ألتقيه في مقر رابطة الأدباء في الكويت. وكان من شأن اشتراكنا في الندوات الشعرية التي كانت تقيمها الرابطة أن يخلق في نفس كل منا حساسيات متبادلة. كان الدكتور الصيفي متخصصًا في النقد الحديث ولم يكن لا لغويًّا ولا نحويًّا. ومع ذلك فقد اختار أن يتصدى لي مدفوعًا بنزعات عدائية وكان كل همه ألا يصبح جميل علوش أسطورة كما ذكر في مقدمة تعليقه. وقد أثار تعليقه علي معركة لغوية جديدة مال فيها محررو المجلة إلى جانبي فمنعوه من مواصلة الكتابة لما تتضمنه ردوده من المماراة والمماحكة. وكان موقف الزملاء هذا سببًا في مقاطعته لهم وللرابطة.

وعلى نفس المنوال وبنفس الدافع علقت على كتاب آخر للأستاذ سعيد الأفغاني عنوانه «حاضر اللغة العربية في بلاد الشام» ونشرت

التعليق في مجلة البيان (عدد ٧١، شباط ١٩٧٢) وكان مأخذي الكبير والأساسي على هذا الكتاب أن مؤلفه لا يكتب بوحي سليقته وذوقه بل بوحي علمه وثقافته. ولذلك فكثيراً ما تخونه العبارة ويخذله البيان فتراه يكتب وكأنه يستوحي شواهد النحو التي قضى شطراً كبيراً من حياته في دراستها وتدريسها. ونحن نعلم أن أبيات الشواهد فيها خروج كثير على أصول العربية وفيها مخالفات كثيرة للقياس. وهي قائمة في أكثرها على الندرة والشذوذ، فليس من المستساغ أن يقلدها الكاتب المعاصر أو أن يسير على هديها وبوحي منها.

وبعد حوالي عام زرت مقر رابطة الأدباء فدخل الدكتور عبدالرؤوف مخلوف وأخذ يوزع مذكرة في بضع صفحات كانت تدور حول إصلاح أساليب تدريس النحو. وقد تأملت المذكرة فوجدت لغتها متهافتة وصياغتها ضعيفة. ولما كنت مشرفًا على الزاوية الأدبية في مجلة «الرسالة» تناولت المذكرة في تلك المجلة وبينت مواطن الخطأ والضعف فيها. فضاق الدكتور مخلوف ذرعًا بتعليقي وكتب ردًّا شديداً مما كان سببًا في نشوب معركة حامية الوطيس.

وفي أواخر ربيع سنة ١٩٧٥ بينما كنت أشد الرحال للانتقال من الكويت إلى عمان لظروف متعددة ليس هنا مجال شرحها، دعيت للاشتراك في ندوة شعرية اعتادت رابطة الأدباء في الكويت إقامتها كل عام في نهاية موسمها الثقافي. فشاركت في الندوة بقصيدة عنوانها «صوت الشعر» أتيت فيها على خلافي مع النقاد وأشباه النقاد، وبخاصة ما كان يدور من تلك الخلافات حول الشعر والشعراء والقديم والحديث والفصيح والعامي والنظم والإبداع. وعلى الرغم من أن الموضوع ليس شعريًا كما يبدو فقد استطعت بفضل ما يزخر في نفسي من عواطف أن أجعله يَتفجّرُ بالأحاسيس والانفعالات تفجراً. مما كان له أكبر الأثر في نفوس الحضور. ولقد بلغ التأثر مبلغه من الجمهور فعلا

التصفيق والهتاف وكانت شبه مظاهرة في تأييد ما أدعو إليه من التمسك بالشعر الكلاسيكي وما يمثل من قيم أصيلة لها جذور راسخة في التراث العربي. وقد قامت أهمية القصيدة ـ كما عبر الأديب الكويتي عبد الرازق عبد البصير ـ على دعامتين هما: طرافة الموضوع وعمق المشاعر.

وقد تركت القصيدة ذيولاً وسببت إشكالات وإحراجات لم تكن في الحسبان، هي التالية:

١ ـ نشرت جريدة الوطن الكويتية في اليوم التالي تقريراً عن المهرجان، جاء فيه أنه كان من سوء حظ الشاعر عبدالصاحب الموسوي ـ وهو شاعر عراقي مجيد ـ أن يجيء دوره بعد الشاعر جميل علوش فيضيع صوته ويقل تأثيره. ولم يكن هذا الكلام صحيحًا فقد ألقى الشاعر عبدالصاحب قصيدته قبلي. وعلى الرغم من أنه لم يكن لي يد في هذا الخطأ فقد رأيته غاضبًا ناقمًا بعد اطّلاعه على تقرير «الوطن» يكاد يتميز من الغيظ. وقد نسي في غمرة تأثره ما يصلني به من أواصر الود والصداقة كما نسي ما أضفيته على ديوانه «المرفأ القديم» من آيات الثناء والإعجاب في مقال نشرته في مجلة الأقلام العراقية. نسي كل ذلك فعاتبني عتابًا مراً وحاول أن يمس قصيدتي من طرف خفي، فراح يُلمَحُ إلى أنها لا تستحق ما أضفاه عليها الجمهور من إعجاب. وقبلْتُ العتاب وصمتُ لأني أعلم ما تحمل نفوس الأقران والنظراء من الحساسيات والحزازات. وكيف أنسى ذلك وأنا القائل:

وفي النفوس حزازات يَطيرُ بها ... حكمُ الضميرِ وتنهارُ المعايير

وكنت أحس أن الأستاذ الموسوي ينظر إليّ بعين المنافسة والحرص على أن يكون سيد المهرجان بلا منازع. فإذ فاته هذا الهدف راح يختلق المعاذير لتسويغ مواقفه النافرة التي لا تراعي مقتضيات الصداقة والود. وكنت لاحظت هذا وتحققته من قبل عامين من ذلك التاريخ أي سنة

١٩٧٣ عندما انعقد المهرجان الشعري السنوي في مكتبة حولي فشاركتُ فيه بقصيدة عامرة في رثاء المرحوم الشهيد كمال ناصر وكان قد استُشهِدَ قبل ذلك بقليل في لبنان. وحازت القصيدة إعجاب الحضور - وكلهم من الطبقة المثقفة - فاهتزت القاعة بالتصفيق. ومازالت القصيدة مسجلة لديَّ. وأنا أعتبرها من قمم قصائدي.

وفوجئت بعد مدة بالقصيدة تهاجَمُ ويُشنَّعُ بها من خلال تقرير كتبه صديق لعبدالصاحب الموسوي اسمه أحمد أبو مطر عن الحركة الثقافية في الكويت، ونَشَرَهُ في مجلة الأقلام العراقية. وعلى الرغم من أن الذين شاركوا في المهرجان أكثر من خمسة عشر شاعراً - ومنهم من ينظم الشعر العامي - فلم يجد أبو مطر أجدر بالذم من جميل علوش ولا أحرى بالمدح والثناء من عبدالصاحب الموسوي. وقد قابلت أبا مطر في مقر الرابطة فسألته عن الموضوع وأحرجته أمام الحضور لأنه زعمٍ أني كنت ألهث خلف الوزن والقافية. فسألته إن كان يعرف شيئا عن وزن القصيدة ومن أي بحر هي؟ فقال: لا أعرف. فقلت: هلِ تعرف شيئًا عن علم القافية؟ فقال: لا أعرف. فقلت: وأزيدك علمًا أنك لا تُجيد قراءتَها. فقال: هذا رأيي وأنا حر في أن أقول ما يطيب لي. وكتبت ردًّا عليه نشرته في «البيان» فأجابني بالسب والشتيمة فتوقفت عن الرد متمثلاً بقول اليازجي:

ليس الوقيعةُ من طبعي فإن عرضت	أعرضْتُ عنها بوجهٍ بالحياءِ ندي
إني أضنُّ بعِرضي أن يدنّسَهُ	غيري فهل أتولى خرقَهُ بيدي

وقد علمت أن أبا مطر حصل بعد ذلك على درجة الماجستير من جامعة الكويت. وبلغني من تفاصيل المناقشة أن الدكتور إحسان عباس أحد أعضاء اللجنة أخذ عليه جهلَهُ بالوزن الشعري وتركَهُ لكثير من النصوص الشعرية مختلاً غير مضبوط. والسؤال هو: كيف يستطيع من يجهل العروض أن يكون ناقدًا؟

وسافرت إلى عمان دون أن يودعني الأخ عبدالصاحب الموسوي فعزَّ على ذلك. وفي عمان تذكرت أيام الصفاء في الكويت فكتبت إلى أخي وصديقي عبدالصاحب الموسوي رسالة مؤثرة. ما لبثت أن تسلمت بعدها رسالة منه تفيض بمشاعر الود فتبددُ غيمةً عبرت سماء صافية.

٢ ـ كان من حضور مهرجان الشعر الدكتور أسعد علي رئيس الدراسات العليا في جامعة القديس يوسف. وكانت قد حصلت بيني وبينه في فندق «المسيلة» منافرة حامية كادت تقطع ما بيننا من علاقات، لولا أنه تدارك الموقف وأصلح الخطأ. كانت تربطني به صلة تعود إلى خمس سنوات. فكان سبب التحاقي بجامعة القديس يوسف لمواصلة الدراسات العليا. ولكني كنتُ ألمسُ منه من صنوفِ التعالي والتعاظم والتطاول على علماءِ العربية الكبار، ما تأنفه النفس ويضيق به الصدر.

كنت أمقت فيه استغراقاته الخيالية التصوفية وتلاعبه بالألفاظ والعبارات الخادعة ولجوءه إلى السفسطة في الجدل. هذا إلى فارق الاختصاص والاتجاه فقد كنت أعدُّ لرسالةِ الدكتوراه في اللغة وكان اختصاصُه في الفلسفة والنقد الحديث. وعلى الرغم من ذلك فقد كان يملك كثيراً من الخصال الحميدة. فقد كان كريمًا بشوشًا مستعداً لتقديم ما يستطيع من العون والمساعدة لكل طارق.

لم يكن الدكتور أسعد علي مشرفًا عليَّ فقد كان المشرف هو المستشرق الفرنسي الأب ميشيل ألار، ولأنني أقْدَمُ طالبٍ من طلبةِ اليسوعية في الكويت فقد كان علي أن أقوم بواجب الاستقبال والترحاب والمرافقة.

وفي إحدى الجلسات على شاطئ البحر في فندق «المسيلة» سألني أحد الطلبة الذين كانوا يحدقون بنا عن نظرية ابن جني في الاشتقاق

الكبير. فقلت إنها نظرية لا تطّردُ وهي إن صدقت في مثال أو مثالين فلا تصدق في أمثلة كثيرة ولذلك فهي ليست بذات قيمة في نظري.

وما أن سمع الدكتور أسعد هذا الكلام حتى تدخل بغير استئذان وبلا كياسة وصاح بي قائلاً: ماذا قرأتَ حتى تقول هذا الكلام؟ قالها باللغة العامية وبقاف مشددة اشتهر بنطقها الدروز والعلويون. وكنت قد حسبت لهذا الموقف ألف حساب فقد كنت أتوقع من الدكتور أسعد التطاول والتحامل. ولذلك كنت شبه مستعد للجواب. وحين سمعت صيحة الدكتور أسعد أحسست بالدم يتدفق في عروقي وقلت:

أولاً: هذا الموضوع من اختصاصي لا من اختصاصك.

ثانيًا: أنا صديق لا طالب.

ثالثًا: أمسِ كنتَ تتحدث عن المفكرين الأحرار في رابطة الأدباء ولذلك كان من المفروض أن تكون أكثر تهذيبًا في محادثة الآخرين. قلت هذا وأنا أحس أني أغامر برسالة الدكتوراه وبمصيري في جامعة القديس يوسف لما يملكه الدكتور أسعد من تأثير وبخاصة على المرحوم الأب ألار.

وحصل ما لم يكن في الحسبان فقد سادت لحظة صمت وقف بعدها الدكتور أسعد وعانقني وهو يعتذر. وكان موقفًا نبيلاً له بلا شك مازلت أذكره بإكبار وإعظام. وبُهِتَ الحضور لما حصل فقد بدأت المنافرة وانجلت كالصاعقة في لحظات. ونسي الدكتور أسعد كل شيء إلا قولي له «كان من المفروض أن تكون أكثر تهذيبًا»، فقد أثّرت في نفسه وعاتبني عليها أكثر من مرة فكان يقول إذن أنا غير مهذب يا جميل؟

وبعد حضور المهرجان وسماع القصيدة قال لي: لم أكن أعلم أنك أهجى من جرير. القصيدة رائعة ولكن من المقصود بهذا الهجوم؟ وكان يشك أنه هو المقصود وأن القصيدة بنت ليلتها مع أني كنت نظمتها قبل أكثر من عام. ولا شك أن في القصيدة ما يحمل الدكتور أسعد على

الشك فقد كان في ذهني عند نظمها وإن كانت موجهة إلى أنماط مختلفة من الناس. وحين ألح في الاستفسار أردت أن أريحه فبحت له بأن المقصود الرئيسي في القصيدة هو الدكتور محمد حسن عبدالله أستاذ النقد الحديث في جامعة الكويت وكان آنئذ في زيارته في الفندق. ولما كانت غرفة الدكتور تغص بالزوار لم أستطع أن أصارحه بشيء فيها ولذلك رافقني إلى باب الفندق ولم يعد إلا وهو مستريح البال.

٣ ـ كنت قد نظمت في حرب أكتوبر ١٩٧٣ قصيدة لامية أربت على التسعين بيتًا مطلعها:

لتزغرد جبالنا والسهول نحن عن عهدنا لها لا نحول

وقد أتيت فيها على بطولات الجيوش العربية على الجبهتين المصرية والسورية. وصورت أثر المعركة في نفس الإنسان العربي عامة والفلسطيني خاصة.

وفي غمرة هذه المعركة العظيمة احتفل العراق بتشييع عدد من نسوره الذين استشهدوا وهم يؤدون واجبهم على الجبهة المصرية. وقد سمعت مراسيم الاحتفال من إذاعة بغداد فتأثرت ونظمت قصيدة أخرى أذيعت فيما بعد من صوت الجماهير وعنوان القصيدة «يا نسور العراق» وأما مطلعها فهو:

أأعزّي وللدموعِ اندفاق؟ أم أحيي نسوركم يا عراق؟

وقد ذهبت إلى رابطة الأدباء فألقيتها هناك في طائفة من الإخوان والزملاء كان من بينهم الدكتور محمد حسن عبدالله. ولم تظفر القصيدة بإعجاب الدكتور فأخذ يحاورني بأسلوب تنقصه الكياسة. وتصدى للدفاع عن القصيدة الأستاذ خليفة الوقيان. ولكن الدكتور أمعن في هجومه. فقلت له بعصبية ظاهرة: وماذا تعرفون أنتم معشر المصريين في النقد إلا ثلاث عبارات تلقفتموها عن العقاد دون فهم هي الوحدة العضوية والتجربة النفسية وصدق العاطفة؟ وكنت أقصد

بالمصريين طائفة من الدكاترة الذين يُدرِّسونَ العربية في جامعة الكويت. وأضفت: إنني لا أرى أحداً منكم يعرف فاعلاً من مفعول ولا مبتدأ من خبر. ومثلت على ذلك بالدكتور إبراهيم عبدالرحمن الذي لم يكن يجيد قراءة أيّ نص من النصوص التي يوردها في محاضراته. وقد سمعت له محاضرة عن الشاعر فهد العسكر كان يتعثر فيها عند قراءة النص ويتلكأ ويلحن بصورة تدعو إلى الشفقة بل إلى السخرية. وفهد العسكر شاعر معاصر فكيف لو تصدى هذا الدكتور لنصوص قديمة للفرزدق أو جرير مثلاً؟ لقد كُلِّفَ الدكتور إبراهيم عبدالرحمن هذا بالتعقيب على إحدى الندوات الشعرية التي أقيمت في مكتبة حولّي سنة ١٩٦٨. وقد شاركت في تلك الندوة بقصيدة عنوانها «مواكب الشهداء» نُشِرَت في ديوان «خوابي الحزن» ومطلعها:

حنانك من يطيق لنا استماعا ولم نحسن عن الوطن الدفاعا؟

وقد أثنت عليها جريدة الطليعة الكويتية فيما بعد ثناء عطراً ميزتها عن كل ما أُلقي في الندوة من شعر. وحين وقف الدكتور إبراهيم للحديث عن القصائد قسمها إلى قصائد كلاسيكية وقصائد حديثة. وبمجرد سماعي هذا التقسيم غادرت القاعة لأني أعرف ميله للشعر الحديث ولأني لست معجباً بأفكاره وآرائه. وقد لقيني في الجامعة بعد ذلك فعاتبني عتاباً رقيقاً واستفسرني عن سبب خروجي من القاعة عند اعتلائه المنصة للكلام. فاعتذرت له بأن القيم النقدية التي يتعامل بها ليس في مقدورها إنصاف الشعر الكلاسيكي الذي تنتمي إليه قصيدتي. وأعود بعد هذا الاستطراد الذي أملاه سياق الكلام إلى حديث الدكتور محمد حسن عبدالله، فقد فهمت منه بعد أخذ ورد أن سر اعتراضه على القصيدة هو أنها تشيد ببطولات العراقيين ولا تشيد ببطولات المصريين، وكأنه اعتبر الإشادة بنسور العراق تنقصاً من بطولات المصريين. ولو كان استمع إلى قصيدتي الأولى في المعركة

لأراحني من هذا الجدال الذي لا يمت إلى النقد الصحيح بصلة. ومهما يكن فهذا تفكير إقليمي منفرٌ تبرأ منه الوطنية الصافية. وحين نظمت قصيدة «صوت الشعر» أشرت إلى هذه الحادثة بقولي:

وغافلٍ راحَ في شِعري يحاورني مشككا في مدى خُبْري وتجريبي
وفي نوازع نفسي أهي صادقة فيما تُصوِّرُ من وجدٍ وتشبيب
وفيمَ أرثي شهيداً من بني يمن ولا أنوِّهُ بالمصري واللبي
وظن أن هريراً منه يملؤني رعبًا فيأخُذُ مني بالتلابيب
رددته ردَّ مخذولٍ وقلتُ له: لدغُ العقارب أم لسع اليعاسيب؟

وغادرت الكويت دون أن أعلم مدى تأثير القصيدة في نفس الدكتور سوى ما بادرني به بعد نزولي عن المنبر. فقد قال: هذه القصيدة حولية من حوليات زهير. كأنه يشير إلى الفارق الزمني بين خلافي معه حول «قصيدة نسور العراق» وتاريخ نظم هذه القصيدة وكأنني كنت طوال هذه المدة مشغولاً بنظمها.

وفي سنة ١٩٧٧ التقيت الأخ أحمد السقاف في تونس. كان هو قادمًا من الكويت للمشاركة في مؤتمر اتحاد الكتاب الفلسطينيين. وخلال لقاء في فندق هيلتون حدثني عما حصل بعد ذلك. قال: لقد احتج الدكتور محمد حسن عبدالله علينا في الرابطة لزعمه أننا سمحنا لك بمهاجمته في المهرجان. وقد اعتبر قصيدتك إهانة له فامتنع عن زيارة الرابطة لمدة.

٤ ـ بعد مدة من إقامتي في عمان نَشْرتُ قصيدةَ «صوت الشعر» في الملحق الثقافي لجريدة الدستور الأردنية. وخلال الأسبوع لنشر القصيدة قرأت في جريدة الدستور أبياتا موجهة إليَّ من المرحوم محمود نديم الأفغاني الذي كان يطلق على نفسه لقب شاعر شباب فلسطين، ضمن رباعياته التي كان ينشرها في الدستور يوميا. قال الأستاذ الأفغاني:

شكراً لشعرك شكراً أيها العلم ... فأنت بالشعر نعم الماجد الحكم
بك القوافي قد اعتزت مباهية ... وفيك يعتز في أندائه القلم
فما القريض سوى لحن يردده ... فم الزمان وقلب الدهر والأمم
ولن يضير سناء الشمس ساطعة ... أن ينكر الضوء من في عينهم وصم

وقرأت الأبيات فتعجبت لأن معرفتي بالمرحوم الأفغاني لم تكن تتعدى مكالمة هاتفية أجريتها معه عن طريق طرف ثالث هو الشاعر المهجري دياب ربيع الذي تربطني به صلة القرابة وتربطه بالأفغاني صداقة قديمة من أيام يافا. كان الأستاذ ربيع قد زار الأردن فاتصل بالأفغاني من بيت أحد الأقارب وحدثه عني فأكملت المحادثة معه لبضع دقائق تبادلنا خلالها بعض وجهات النظر عن القديم والحديث وتداولنا في بعض الشؤون والشجون الأدبية.

وحين قرأت الأبيات اتصلت بالأستاذ الأفغاني أشكره على ثنائه العطر وأسأله عن مناسبة الأبيات فقال: كأنك لم تقرأ ما كُتِبَ عنك يوم الجمعة الماضي؟ إن قصيدة «صوت الشعر» رائعة حقاً ولكنها هوجمت وقد كتبتُ الأبيات انتصاراً للحق. وكان الطقس يوم الجمعة المشار إليه سيئاً جداً فلم أستطع الخروج لشراء صحيفة الدستور. وهكذا فاتني أن أطلع على الملحق. وقد حثني الأفغاني على الاطلاع على الملحق وطلب مني الرد السريع.

وقرأت التعليق وإذا به للأستاذ أحمد أبي عرقوب وهو أديب له بعض النشاطات في الشعر الحديث والنقد الأدبي. وكتبت ما يليق بي أن أكتبه في ذلك المقام. وبينت ضعفه في نقده اللغويّ وكشفت من أخطائه في نقده ما لم يكن يتوقع. وقد زارني في البيت بعد حوالي أسبوعين بصحبة بعض الأصدقاء. وكانت الزيارة مجالاً للمداعبة والتندر. فقد أوضح لي أنه لم يكن يُقدِّرُ أن الأمر جد، وأنه من الممكن أن يرتكب هذا العدد من الأخطاء وأضاف متفكها: أنا واثق أنك لو

أردت أن تكشف مزيداً من الأخطاء لوجدت.

لهذه الأصداء التي تركتها قصيدة «صوت الشعر» رأيت أن أدرجها ضمن هذا الكتاب وأن أفسح لها المكان الأول بين نصوصه حتى يعود إليها من يريد، وحتى يصل القارئ بين الأحداث وما يناسبها من مقاطع القصيدة أو أبياتها المنفردة. إنها قصيدة فريدة من نوعها.

وعملت في عمان مدرساً لأول مرة في حياتي فقد منعتُ في الكويت من ممارسة التدريس البتة. ولم يكن ثمة من سبب لهذا المنع إلا أنني خُلقْتُ بالوراثة نصرانيا. وكم جنت عليَّ نصرانيتي هذه فقد حرمتني الحصول على وظيفة مناسبة في الجامعات العربية، أما شهادة دكتوراه الدولة التي أحملها، أما علمي ووطنيتي وعروبتي وكل المزايا التي أزعم أني أتمتع بها فلم يكن لكل ذلك حساب في ميزان العصبية والجهل.

ورحت أدرّسُ العربية للصفوف الثانوية في المدرسة الأهلية للبنات بكل حماسة واضعاً نصب عيني هدفاً هو إعزاز العربية ورفع رايتها خفاقة. ومع مرور الأيام لاحظت من خلال التدريس أن مقررات اللغة العربية تطفح بالأخطاء والمزالق والهفوات مما كان له أسوأ الأثر في نفسي. وأكثر ما ضايقني أنه لا الطالبات ولا المدرسون ولا الإدارة كانوا مستعدين لأن يصدقوا أنه من الممكن أن تحتوي المقررات المدرسية على مثل هذه الأخطاء التي أتحدث عنها. ولكنني صممت على أن أبلغ مديرية المناهج في وزارة التربية والتعليم الأردنية بهذه الأخطاء التي كانت تتكشف لي كل يوم، وأنبه المسؤولين فيها إليها عسى أن يقوموا بإصلاحها في الطبعات القادمة.

وقد تصديت لكتاب البلاغة والنقد وكتاب مذكرة في تاريخ الأدب العربي في زمنين متفاوتين. ووجهت لي مديريةُ المناهج رداً مستقلاً على كل انتقاد ممهورا بتوقيع وزير التربية والتعليم آنذاك معالي الأستاذ ذوقان الهنداوي ويتضمن شكرا على الجهد ووعدا بإجراء التصحيح

المطلوب في المستقبل.

ولم أكتف بذلك بل قمت بكتابة تعليق ثالث على كتاب مذكرة في قواعد اللغة العربية للثاني الثانوي أيضًا وبعثتُ به إلى مديرية المناهج. ولكنني تعجلت الأمور فنشرت التعليق في جريدة الدستور. وحصل ما لم يكن في الحسبان فقد أثار تعليقي أحد مؤلفي المذكرة الذي لم يكن في نيتي أن أسيء إليه بقدر ما كنت أفكر في مصلحة الطلبة. فكلف أحد تلاميذه بالرد على تعليقي وهكذا نشبت مساجلة نحوية لم تخمد إلا بتدخل مديرية المناهج والمؤلف نفسه في الموضوع فقد توسطا لدى المسؤولين في جريدة الدستور واستطاعا إيقاف كلمة أخيرة كنت أريد قولها بهذا الشأن.

ومن الملاحظ أنني كنت في هذه المناسبات جميعها صاحب المبادرة في النقد والتعليق. ولكنني في مناسبات أخرى اتخذت موقف الدفاع، فربما بادر بعضهم إلى انتقاد مقالة أو بحث لي كما حصل بالنسبة للدكتور سمير اللبدي الذي بعث من الكويت بتعليق على مقال نشرته في الدستور بعنوان «أخطاء شائعة في النحو» ونشبت على أثر ذلك معركة حامية الوطيس.

هذه المناسبات وغيرها مما لم أذكر جديرة بأن تسجل وأن تقرأها أجيالنا الطالعة التي أخذ اهتمامها باللغة يقل ويتضاءل. فهي صفحات مطوية رأيت أن تفض وينفض عنها الغبار وتقرأ من جديد لما فيها من فائدة للطلبة والدارسين، ولما في نشرها من تشجيع الاهتمام باللغة والحرص عليها والحفاظ على مكانتها.

ويشهد الله أني لم أكن أقصد من ورائها سوى خدمة اللغة العربية والعمل على رفع رايتها عالية خفاقة فأنا أترشف العبارة الفصيحة ترشفًا، وأضيق ذرعًا بالكلمة النابية والبيان المهلهل. فلا أتذوق أدبًا لم تصن فيه قواعد الفصاحة ولم تراع مقاييس البيان، بل لا أتصور الأدب

بعيداً عن اللغة وما فيها من إمكانات الإبداع والعبقرية حتى لو كان وحياً مُنزلاً.

وقد آثرت أن أطلق على هذه التعليقات والردود عنوان «مناظرات في اللغة والنحو» لما تتضمنه من الجدل والمحاورة والأخذ والعطاء على الرغم من أن المناظرة كانت تعني في القديم جدلاً شفوياً من طرفين حول مسألة معينة كالمناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي في بغداد مثلاً. بيد أن الجدل الشفوي انقضى زمنه وذهبت أربابه ولم يبق لنا منه إلا الجدل المسطر على صفحات الصحف والمجلات. وهو أفضل وأكثر قيمة لما يتسم به من مزايا التفكير والتأمل وإطالة النظر. أما الجدل الشفوي فهو قائم على اللمح وسرعة البديهة فلا يسلم من اللجاج والمماراة الناجمين عن التسرع وقلة التدبر.

بقي علي بعد هذا كله ملاحظتان مهمتان:

الأولى - أني أضفت إلى هذه المناظرات بعض المقالات اللغوية التي تمت إليها بصلة قريبة.

الثانية - قصدت من سرد هذه الأحداث المفصلة إلقاء الضوء على اهتماماتي اللغوية من جهة، وتقديم صورة واضحة عن الظروف التي كتبت فيها المناظرات والدواعي التي أوجبتها من جهة أخرى.

بهذا الفهم كتبت هذه المناظرات، ومن هذا المنطلق عالجت هذا الموضوع. وكل ما أرجوه أن أكون قد نهجت نهج السداد والتزمت جادة العدل والإنصاف.

والله ولي التوفيق

د. جميل علوش

صوت الشعر

قـد طال للناس تحكيكي وتجريبي — وطال في الأرض تشريقي وتغريبي
وزاد علمي بما في النفس حـاقـدة — عن منهج الحق من زيغ وتـنكـيب
مـددت طرفي أسـتجلي شـمـائلهـا — فأخطأ القصد تسديدي وتصويبي
فـإنْ لمحتَ أسـاريري مـقطبـة — فلا يحيرك بعد اليوم تقطيبي
في كل يوم أرى خِبًّا يحدثني — عن القصيد أحاديث المجاذيب
لا يفهم الشعر إلا أنه كلم — مهلهل النسج مختل التراكيب
يظل يهذر عن حس وعاطفة — ووحدة ثم صدق في التجاريب
فليس يذكر إلا كل مصطلح — لم ينو منه سوى هدم وتخريب
إذا تقصيته نقداً وتعرية — كشفت ما فيه من نقل وتعريب

***

ومزدهين اختيالاً أن عندهمو — علم القصيد وفقهًا في الأساليب
وأنهم حذقوا للنقد أنظمة — وأتقنوهنَّ عن علم وتجريب
وأنهم نخلوا أقوال من سلفوا — نخل الخبير بتحليل وتقليب
يطاولون ذوي علم وموهبة — ولا يعفّونَ عن قدح وتعييب
فإن عجمتهمو يوما لتبلوهم — وقعت منهم على شتى الأعاجيب
ورحت تلمس في عيدانهم خوراً — وهزة واختلالاً في الأنابيب
وبان ما كان من جهل ومن خطل — ولاح ما غاب من زيف وتكذيب
وأن ما بلغوا في العلم من رتب — ينحطُّ عن علم طلاب الكتاتيب

***

يا هؤلاءِ وزهوٌ فيكم انكشفت — أستاره عن مهازيل مناخيب
لم أجن ذنبًا بكشفي عن مساوئكم — ففيم تغلون في عذلي وتأنيبي ؟
من كان يعجز عن نطق وتأدية — فكيف يفلح في بحث وتنقيب ؟

وكـيـف يصــدق في رأي يدلُّ بـه   مـراوحـا بين تـخطيء وتـصـويب ؟
لا لا تدلوا بألقــاب وأوســمــة   مـا أبعـد العلم عن جـاه وتلقـيب
ما في الأضاليل من فخر لكم فِردُوا   وردًا أحق بتــقــدير وتـرجــيـب
واستخلصوا العام من صافي منابعه   وحولوا الطرف عن هذي الألاعيب
ومــيِّــزوا بين إبداع ومــوهبــة   ومــا يُنالُ بتــمــرينٍ وتدريب
الذوق أرفع مـــا يعطاه ذو قلم   وســر كل نبــوغ في المواهيب
من يُحرم الذوق يُحَرمْ خير مأثرة   ولا يفــز بسنيــات المطاليب
لا تحسبوا الكدح عن ذوق يعوضكم   أو التــحــايل في جـمع وترتيب
بعض التــآليف لا تعني إذا وزنت   غـيـر البـراعـة في عـرض وتبـويب
ما العبقرية في تجميع ما سطرت   أيدي النوابغ في ماضي الأحاقيب
العــبــقــرية إيماض يشعُّ به   ذهن الأديب وسَحٌ كـالشـآبيب
بعض التآليف للإحـصـاء نسبتـها   إذا تـرد إلى أصـل وتنســيـب
أم تفـخـرون بهذر في مـجـالسكم   عن كل شيء بتـعليق وتعـقـيب ؟
أم تحســبــون ابتكار الفن ثرثرة   تبقى على الدهر سرًا في السراديب ؟
أم تفـخـرون بما تحـوي خـزائنكم   مرحى لكم من مذاكير مناجيب ؟
العلم في روحــه المثلى وجـوهره   علم الحـيــازيم لا علم الدواليب
أم يزدهيكم تيـهًـا في مـحـافلكم   ضافي الذيول وفضفاض الجلابيب ؟
يا هؤلاء أرى في حـالكم عـجـبـا   وربما عـجب يدعـو لتـعـجـيب
شـفـيت علتكم لو كـان طوع يدي   أو كـان ينجع تشـخيـصي وتطبيبي

***

يـا هــؤلاءِ ولـي نـصـح أبــوح بـه   والنـصـح شــاهد إدناء وتقــريب
أدعــوكـمــو ويدي تمتــد حــانيــة   فـهل مـصـيخ لإغرائي وترغيـبي؟
ما شئتمو فاهذروا في كل مسألة   وطوفــوا بين تشــريق وتغــريب
تناولوا كل مــوضـــوع يَعِنُّ لكم   وواصلوا فـيــه إسـنادًا بتـأويب
واحكوا الشآبيب في سح فإن عرضت   بعض الأمـور فـسيلوا كـالميـازيب

لكن لي أمــلاً فـــيكم يراودني فـراقبـوا الله في ردي وتـخـيـيـبي
لا تهـتـكوا حـرمات الشـعـر إن له قــدس المعــابد أو طهــر المحــاريب
مـا بالقـصـيـد لكم علم فـلا تثبـوا عليـــه فـي كلّ آنٍ وِثبــة الذيب
الشـعـر ليس أحـاسـيـسًا مجـردة من البــراعـة في صــوغ وتـهـذيب
وليس نبعًا دفوقًا يستفيض على نضر الروابي ومخضر الأهاضيب
الشـعـر وثبـة ذهن واندفـاق هوى وشـــغـل حس بتلوين وتذويب
تُبنى عناصــره حـتى إذا اتــسقت يَجري بها الذوق في صقل وتهذيب
الشعر ما استجمع الأحكام وافية واستكمل الحسن في معنى وتركيب
يضم مـــا بـقـــغـــاء الله من فتنٍ ومـا بدنيـاه من حـسن ومن طيب
شــتــان مـا بين شـعـر ينظرون به إلى الفــرنج وأشــعــار الأعــاريب

***

وغـافلٍ راح في شـعـري يحـاورني مـشككًا في مـدى خُبْري وتجريبي
وفي نـوازع نفـــي أهي صــادقــة فـيمـا تصـور من وجـد وتشبيب
وفـيمَ أرثي شـهـيـداً من بني يمن ولا أنُوِّهُ بـالمصـــري والليـــبي
وظـن أن هـريـراً مـنـه يمـلـؤني رعـبـا فـيـأخـذ مني بالتـلابيب
رددته رد مـــخـــذول وقلت له لدغ العـقـارب أم لسع اليـعـاسيب
قــد كنت أفـهم مـا تعني وأقبله لو أنه في المعــاني والأســاليب
أرهفت ســمـعي إلى هذر تفـوه به ففـيم تزورُ عن شدوي وتطريبي؟
لئن أشـحت بوجـه عن فـصـاحتـه ورحت تمعن في لومي وتثــريبي
فما احتفالُ غليظ الذهن يرفعني ولا صــدودُ بليـد الحس يزري بي
لي في الكويت جماهير مجمهرة تلقـى قـصـيدي بتـأهيل وترحـيب

الكويت - أيار ١٩٧٥

علم اللغة عند العرب

نظر العرب منذ القديم إلى لغتهم نظرة التقدير والاعتبار، فاعتنوا بها أعظم الاعتناء، ووضعوها من قلوبهم الموضع الأسمى، وفرضوا على صبيتهم تعلمها وإجادتها، وحققوا في روايتها ما شاء لهم التحقيق والتمحيص. وكان علماء اللغة يحظون من قومهم بالمرتبة العالية والمكانة السامية؛ فكان الملوك والأمراء يستقدمونهم من بلد إلى بلد ليحسموا في خلاف أو يقطعوا في مسألة. وليس خلاف سيبويه والكسائي في حضرة يحيى البرمكي ثم تحكيم الأعرابي بينهما، بخافٍ على من لهم اطلاع على تاريخ اللغة وتقص لأمورها وأحوالها.

هذه القصة دليل على عدة أمور:

أولها ـ الاهتمام الدقيق بأمور اللغة واهتمام الملوك والأمراء أنفسهم بها وتشجيعهم على حفظها وروايتها.

ثانيها ـ التحزب الشديد لأمور اللغة على أساس البيئة كتحزب أهل العلم والسياسة في بغداد إلى الكوفيين أو إلى البصريين.

ثالثها ـ الثقة بالأعراب والرجوع إليهم في الخلافات والمسائل اللغوية واعتبارهم مصدر اللغة وموئلها والحكم الأخير في أصولها ومقاييسها لأنهم يعتمدون على سليقة لم يعكرها الاختلاط بالعجم الدخلاء.

وكان الاهتمام باللغة يرتفع وينخفض في عصور الأدب تبعاً لتقدم الحضارة وانحسارها، إلا أنه كان موجوداً على مر العصور. ولا أدل على ذلك من هذه الكتب الكثيرة في اللغة، وهذه التصانيف الواسعة في الغرائب والشواذ والنوادر. ومن يتقص التصانيف التي ألفت في اللغة طيلة عصور الأدب يجدها كمية ضخمة لا يستطاع تعدادها. فمنها ما بقي موجوداً ومنها مازال واندثر، والباقي منها على كل حال مقدار لا

يستهان به. وهذه الكثرة في التصانيف على مر العصور، والحديث عن رحابة اللغة واتساع مداها وعمق غورها أوحى إلى الجم الغفير بالعجز عن الإحاطة بأطرافها واستقصاء شواردها ونوادرها، وهو مما لا شك في صحته وثبوته.

والذي ينعم النظر في كتب البلاغة يجدها تطيل الحديث عن فصاحة الكلمة وروعتها وجلالها وصحة الجملة وإشراق ديباجتها. والعربي الأصيل له غرام بجودة اللفظة وفخامتها وقوتها ومراعاتها للأصول والقواعد. ولم يكن عند العرب شيء أعيب من اللحن ولا أشين من العجمة والخروج عن الفصاحة. وكان الخطيب الذي يلحن معرضًا للسخرية والهز. ولم يكونوا يقبلون اللحن من خطيب أو شاعر أو أمير. فكانوا يعتبرونه بمنزلة الإثم معرة وقبحًا. وكثيراً ما كان ملوك بني أمية يعجبون من فصاحة أعرابي فيدنونه منهم ويخلعون عليه ويصلونه بالجوائز السنية. وكان حبهم للغة يحملهم على التغاضي عن المطاعن التي توجه إليهم. ولذلك قربوا الأخطل التغلبي وهو سليط اللسان في باطل يراه حقًا ومثلبة يعتدها مفخرة. وإن كان العامل السياسي غير بعيد عن هذا الإدناء والتقريب.

وقد وصل بالعرب الإغراق في حبهم للغتهم أن اعتبروها أفصح اللغات وأكثرها إبانة وأجلاها بيانًا وأروعها أسلوبًا وأمتنها عبارة. واعتبروا العجمة عيبًا والرطانة عاراً. وكان يعجبهم في الخطيب جهارة صوته وجراءة نبرته وصراحة لفظه وفخامة جرسه. كما يفتنهم في الأديب قوة لغته ونصاعة بيانه ومحافظته على الأصول وبعده عن الغرابة والتكلف وأن يكون لمعانيه علوق بالحافظة ولصوق بالذهن.

وإذا أوجزنا قلنا: إن العرب كانت تعتبر اللغة غاية لا وسيلة، الجمال من أجل الجمال والفصاحة من أجل الفصاحة، والمعنى مشترك بين العربي والعجمي لا فخر في الوقوع عليه بل في تبليغه إلى القلب في أحسن

صورة من اللفظ. وكان العقل العربي يرتفع إلى مستوى الحضارات الكبيرة ويجاري تطور التاريخ. وقد ظهر أثر هذا التقدم في الحركة اللغوية أبين ما يكون في العصر العباسي إذ تطوع العلماء لكتابة العلوم الجديدة باللغة العربية العالية، لم يتمسحوا في مجانبة الأصول ولم يترخصوا في تخطي الحدود، بل شمروا عن ساعد الجد واستغلوا مرونة اللغة في سبيل رفعتها ومنعتها.

وقد اتسعت اللغة العربية للعلوم الجديدة المنقولة عن التراث اليوناني بفضل علمائها الكبار. وكان هذا العمل فخراً ما بعده فخر ومأثرة ما بعدها مأثرة، وتجربة استفادت منها العربية أعظم الاستفادة، فكانت بهذا كالغصن المورق والشجرة المزهرة، وأثبتت أنها غير عاجزة عن التجدد والازدهار وأن علماءها قادرون على الحفاظ عليها في وجه الزعازع والنكبات.

إن علم اللغة قد حظي عند العرب بما لم تحظ به العلوم الأخرى. ومؤلفاتهم فيها تضاهي مؤلفاتهم في باقي العلوم مجتمعة. وما هذا إلا لمكانتها في قلوبهم. وليس هذا فحسب، فقد اعتنوا باللغة في علومهم الأخرى، فحافظوا عليها وصانوا محارمها وأخرجوها على خير ما يكون الإخراج وعلى أحسن ما يكون الإتقان. وتعاوُنُ العلماء على دراسة لغات القبائل ولهجاتهم المتعددة كان من عوامل تصفيتها مما يشوبها من الحُوشيّ والنافر.

وبانصرام عهد بني أمية احتلت الكتب التي جمعها العلماء مكان الأعراب في الرجوع إليها والاستشهاد بها واعتماد نصوصها وأمثلتها. ولم يعد الاستشهاد بالأعراب مقبولاً بعد أن تلوثت فصاحتهم وتعرض منطقهم للحن واللكنة، وانقطع تدريجاً ما بين الأعراب والفصاحة وقلّت الثقة بهم فلم يعد أهل اللغة وعلماؤها وأساطينها الكبار يستشهدون بهم في الخلافات التي تدور بينهم. وعلماء اللغة

كالمُشرّعين تمامًا يرجعون إلى الأصول ويُصدرون الأحكام فيخطّئون ويصوّبون مستندين إلى علمهم الواسع وإلى فهمهم العميق لروحها ومميزاتها وأساليبها وطرائفها، فيميزون بين الصحيح والفاسد، وينبذون كل ما لم يجر مع الذوق العربي، ويُشيرون إلى كل لفظ مشوب بالعجمة أو باللكنة وبتنافر الحروف، إلى ما هنالك من العيوب التي تَصِمُ الكلام وتحط من قدره.

وبما أن اللغة مبنية على السماع في معظم الأحيان، ولأن القبائل العربية مختلفة المنشأ والبيئة، فقد حصل خلاف في ما بينها في أبنية الكلمات وفي تركيب الجمل. وهذا ما يفسر لنا اختلاف العلماء في ضبط لفظة ما. واختلاف المربى والمنشأ أطلع علماء مختلفين في التفكير والنظرة إلى الأمور، مما سبب نشوء المدارس اللغوية مثل مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة ومدرسة بغداد. ولكل مدرسة منها تفكير خاص ومنهج مستقل وصفات متميزة. وعلى مر العصور وبفضل العلماء الأفذاذ، اكتسبت اللغة العربية مزايا ليست في سواها من اللغات تجنبها عوادي الزمن وتقلبات الدهر.

على أن اللغة العربية لم تبق على هذه الحال من التقدم والرقي، بل أخذت تتقهقر تدريجًا وتفقد سيطرتها ونفوذها. فبعد تفكك الدولة العباسية وانقسامها إلى دويلات وتقلص ظل السيادة والسلطان عن عاصمة الخلافة غرقت البلاد العربية في ليل مطبق من الجهل والفقر والتأخر. وحكمها العثمانيون مدة تنيف على أربعة قرون، قاست خلالها أبشع أنواع الظلم والذل والاضطهاد، وفقدت فيها كل مظاهر العظمة والسمو والجلال.

وتضافرت في هذه الفترة الطويلة على الأمة العربية كل عوامل التأخر والانسحاق. وانحدرت اللغة العربية نتيجة لهذا التأخر السياسي والاجتماعي إلى مستوى غايةٍ في الانحدار فانطمست معالم المعرفة

وأغلقت دور العلم وأطبق الجهل على الأمة العربية من مهب الرياح الأربع. فأمست كما قال فيها معروف الرصافي رحمه الله:

فأصبح الجهل يمشي بين أظهرهم مشي الأمير وهم من حوله خدم

وأدب هذه الحقبة من أسقم ما عرف الأدب العربي في تاريخه الطويل. فقد شغل القوم بكل تافه رخيص من القول. حتى الترصيع والتجنيس والتورية التي يعتبر التمسك بها من شواهد التأخر والانحدار لم تكن متقنة في هذه الحقبة. وإذا كان بعضهم يعتبر الصناعة البديعية عبثًا لفظيًّا فقد كانت في هذه الحقبة تقليداً للعبث لا عبثًا أصيلاً. أعني أن الصناعة لم تبلغ حد النضج والأصالة التي بلغتها في عصر بديع الزمان الهمذاني والحريري.

ومن شواهد التأخر في أدب هذه الحقبة أن خطبة الجمعة كانت نسخة محفوظة في كل مسجد تعاد وتكرر على توالي الجمع والأعياد، إذ لم يكن في إمكان خطباء المساجد أن ينشئوا خطبة واحدة جديدة. ولا داعي للإفاضة في ما كان عليه هذا العصر من تأخر وجدب، فالذي يعنينا هو أن نعلم أنه بعد حوالي أربعة قرون من الجهل والتأخر دبت الحياة في أوصال الشرق العربي، وانبعثت أنوار العلم في نواحيه من جراء اتصاله بالغرب واحتكاكه به.

كان لبنان هو المشعل الذي أضاء في سماء الوطن العربي فقد قامت فيه الجامعات وأسست المعاهد وأنشئت المدارس. وبفضل هذا التقدم العلمي، بدأت اللغة العربية تنشط وتنتعش. وبرز في لبنان عدد من علماء اللغة الذين يفخر بهم التاريخ العربي ويعتز. ومن بين هؤلاء أحمد فارس الشدياق وناصيف اليازجي وبطرس البستاني وإبراهيم اليازجي وإبراهيم المنذر وإبراهيم الحوراني ممن نهضت اللغة العربية من كبوتها على أيديهم واستعادت أنفاسها بفضل جهادهم. لقد كتب هؤلاء في اللغة وجمعوا فيها التصانيف وضاهوا علماءها القدامى في

غزارة العلم ودقة النظر. وكتاب أحمد فارس الشدياق «الجاسوس على القاموس» خير شاهد على ما ذكرت، فقد بيَّن فيه الأخطاء التي وقع فيها الفيروزبادي صاحب «القاموس المحيط» ونبه عليها وأظهر مقدرة خارقة وعلماً جمًّا في هذا المجال. ومؤلفات ناصيف اليازجي وعبدالله البستاني وسعيد الخوري الشرتوني وأخيه رشيد الخوري الشرتوني أكثر من أن تحصى في هذا الموضوع. وقد سعى هؤلاء اللغويون إلى تنقية اللغة من الشوائب عن طريق التدريس والصحافة والتأليف والتحقيق. وكان كل همهم أن تستعيد العربية مجدها وسلطانها بعد بضعة قرون من الجهل والتأخر انحسرت فيها انحساراً كبيراً وانطوى علمها الخفَّاق، ولم يبق أثر لعبقرية أو دليل على نبوغ.

وكان التفكير اللغوي على أشده في هذه الحقبة. كانت تهمهم صحة اللفظة ومراعاتها لأصول اللغة ولا يبعد عن الذهن المعركة الكبيرة التي اشتعل أوارها بين الشيخ أحمد فارس الشدياق والشيخ إبراهيم اليازجي. وكان الشيخ إبراهيم يدافع عن والده ناصيف مع أنه كان لا يزال في مقتبل الشباب. وقد ثبت في وجه الشدياق وصد الهجمات الشديدة التي وجهها إليه واستطاع أن يخرج من المعركة بسمعة طيبة وصيت يطبق الآفاق. وكان إبراهيم اليازجي دقيقًا في نظرته عميقًا في تحليله. وقد أزعجه حال الصحافة وانحطاط المستوى اللغوي فيها. فأخذ يدبج المقالات التي يبين فيها الأخطاء وينبه على الهفوات ويحذر من المزالق، مما أفاد الجيل الطالع وجنَّبهُم مشاق جمة في الرجوع إلى المعاجم للتثبت من صحة ألفاظهم وإجادة كتابتهم. وكذلك ابتدع ألفاظًا جديدة لمسميات أجنبية وهو ما يسمى بالتعريب. لقد كان يكره أن تدخل اللغة العربية لفظة أجنبية. ومما يذكر عنه أنه أبرق إلى رئيس تحرير مجلته من الإسكندرية يشير إليه فيها أن يلغي عدداً منها لأن فيه خطأ لغويًا مطبعيًا. وكان لتوجيهاته أثر فعال في الكتابة الصحفية. فقد خلق جيلا

يهتمون باللغة ويحافظون عليها ويذبون عن حياضها.

وتوفى اليازجي فحمل عنه المهمة أدباء كثيرون في مصر ولبنان. وانتشرت فوضى الترجمة والصحافة فصرخ هؤلاء اللغويون ونبهوا إلى الخطر المحدق باللغة مس جراء هذه الكتابة الركيكة. وكان حافظ إبراهيم من جملة المنبهين والموجهين. قال من قصيدة على لسان اللغة العربية:

أيهجرني قومي عفا الله عنهمو — إلى لغـة لم تتـصل بـرواة؟
سرت لوثة الإفرنج فيها كما سرى — لعاب الأفاعي في مسيل فُراتِ
فجاءت كثوب ضم سبعين رقعة — مشكلة الألوان مختلفات

ومنها:

أرى كل يوم في الجرائد مزلقًا — من القبر يدنيني بغير أناة
وأسمع للكتّاب في مصر ضجة — فأعلم أن الصائحين نعاتي
فيا ويحكم أبلى وتبلى محاسني — ومنكم وإن عز الدواء أُساتي
فلا تكِلوني للزمان فإنني — أخاف عليكم أن تحين وفاتي

ومنها:

إلى معشر الكتاب والجمع حافل — رفعت دعائي بعد بسط شكاتي
فإما حياة تبعث الميت في البلى — وتنشر من تلك الرموس رفاتي
وإما ممات لا قيامة بعده — ممات لعمري لم يقس بممات.

وقد ازداد اهتمام العلماء باللغة العربية فقرروا أن يقيموا لها مجمعًا يُقوِّمُ أمورها ويخطط لمستقبلها ويقيل من عثراتها. وأُلف مجمع اللغة العربية في القاهرة (كان يطلق عليه من قبل اسم مجمع فؤاد الأول) وكان لهذا المجمع فضل كبير في الحفاظ على كيانها والذب عن حياضها وتجنيبها خطر العجمة واللكنة والركاكة.

وكان المجمع يصدر كتبًا دورية ينشر فيها كل ما كان يقوم به من دراسات وتوجيهات وبحوث وتعريب أسماء أعجمية واختراع أسماء حديثة. وبانتشار الجامعات والمعاهد ودور العلم انتعشت اللغة العربية

وانتشرت انتشاراً واسعًا بعد أن كانت محصورة في عدد من العلماء وخريجي الأزهر الذي كان له فضل لا يجحد في حفظ اللغة العربية وصيانتها. وظهر في مصر في هذه الحقبة لغويون كبار مثل الرافعي والعقاد والزيات أعادوا للغة نضرتها ورونقها وبرعوا فيها إلى أبعد حدود البراعة. وكان الرافعي من السابقين المبرزين في معرفتها إلى حد أن الدكتور طه حسين، على الرغم من العداوة التي كانت مستحكمة بينهما، قال فيه ما يلي: «إن الذين يفهمون العربية كما يفهمها الرافعي يُحصَوْنَ على أصابع اليد» وهذه شهادة لها قيمة تاريخية عظيمة.

لقد كان لعصر الانبعاث فضل على اللغة ومنة لا تجحد. ففيه استعادت شبابها وجددت نشاطها واستردت حضارتها وناطحت بكبريائها عنان السماء. ولقد والت اللغة تقدمها فى عصرنا الحديث، فبلغت في صعودها مستوى راقيًا يضارع ذلك المستوى الذي تسنمته في عصورها الزاهرة. فقد حاول العلماء التجديد في طرق التعليم وأساليب التدريس، فألفوا كتبًا في القواعد حسب المناهج الحديثة وحاولوا أن ينقوها من كل الشذوذ والشوائب التي لا تعود بفائدة على النشء الطالع. وقد شن الدكتور طه حسين هجومًا على أساليب التدريس القديمة في مقدمة كتابه المشهور «الأدب الجاهلي» وبين مثالبها ونقائصها ودعا إلى نهج جديد وأساليب حديثة وثقافة راقية. ولسنا في مجال الحكم على هذه الدعوة الجريئة، ولكن من الواضح أن الاتصال بالغرب كان العامل في ظهور مثل هذه الدعوات التقدمية، إذ إن الذين تخرجوا في معاهد أوربا قد أثروا بلا شك في سير الثقافة في البلاد العربية غير أن الدعوة إلى التجديد قد خرجت في بعض الأحيان إلى الترخيص والابتذال. فقد ارتفعت أصوات مشبوهة بالدعوة إلى تغيير الحروف واستبدالها بحروف أجنبية كما جرى في تركيا. وقد اشتدت هذه

الدعوة في لبنان ساحة الاحتكاك بين الشرق والغرب ومعترك الدعوات والثقافات والتيارات المختلفة، وكان من دعاتها الشاعر سعيد عقل الذي أصدر ديوان شعر بالحروف اللاتينية سماه «يارا» وخصص جائزة سنوية لمن يؤلف كتابًا بالحروف اللاتينية. وهي دعوة على ما نرى مشبوهة ظاهرة الفساد. ولهذا لن يكتب لها التوفيق أو يتوقع لها النجاح لأنها تخالف حقائق الأمور وتعارض قوانين الطبيعة، وقد اعترض علماء اللغة وأساطينها على هذه الدعوة المشبوهة وبينوا مضارها ونتائجها السيئة على الأمة العربية وعلى اللغة العربية ذاتها. وأقل ما يقال فيها أنها دعوة مخربة تبعد عن تراثهم وتفصل بينهم وبين تاريخهم.

أما فكرة تسهيل القواعد وتيسيرها فقد لاقت قبولاً ولكنها فكرة مطاطة رجراجة. فإلى أيِّ مدى تُيَسَّر القواعد ولأي مستوى دراسي؟ وإذا يُسّرتْ للصفوف الابتدائية والثانوية أليس من الواجب على الصفوف الجامعية أن تتعمق فيها، وأن تتوسع في دراستها وتحيط بجوانبها إحاطة شاملة؟

والتيسير على ما أرى أن يوضع كتاب معين في قواعد اللغة يُستغنى به عن كل المؤلفات ويتعرض لشتى الموضوعات النحوية بحيث يكون مرجعًا في بابه، وبحيث تُفَرضُ دراسته وعلى كل المستويات، حتى لا يتوزع ذهن الطالب في مختلف المؤلفات ويضلّ في بيداء لا حدود لها.

وقد وضع العالمان علي الجارم ومصطفى أمين سلسلة مبسطة في قواعد اللغة تدرس في المدارس الابتدائية والثانوية وتحتوي على أهم أبواب النحو والصرف. وكان لهذين العالمين اليد البيضاء على النشء في تأليف هذه السلسلة. فهي تمتاز بالسهولة واليسر والإيجاز، مع الإيضاح الشامل والتفسير القريب والتمثيل البسيط. بيد أن الفائدة منها لم تكن شاملة لأن استعمالها قد أخذ يقل تدريجًا فاستبدلت بها كتب ومؤلفات أخرى.

وكانت قد انتشرت قبل ذلك في بلاد الشام سلسلة أخرى في القواعد العربية في أربعة أجزاء للمعلم رشيد الشرتوني تسمى «مبادئ العربية» وقد اشتهرت هذه السلسلة باسم مؤلفها فكان يقال الشرتوني الجزء الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع. ومازالت بعض مدارس تدرس هذه السلسلة حتى الآن. والجزء الرابع من هذه السلسلة يعرض قواعد العربية بشمول وإيضاح، بحيث إنه يغني عن غيره من كتب القواعد. وهو يكفي لدراسة النحو والصرف. وما أظن أن طالب اللغة يحتاج إلى غيره في هذا الباب إلا إذا كان ينوي التوسع والتخصص. وكما قلَّ استعمال «النحو الواضح» قلَّ كذلك استعمال «مبادئ العربية» والانتفاع به.

وكذلك صدر لمؤلفَيْ «النحو الواضح» كتاب في البلاغة بعنوان «البلاغة الواضحة» يعد مرجعًا في الموضوع ويجمع عدة مزايا ومحاسن وهو خير ما ألف في البلاغة تأليفًا مدرسيًا حتى الآن على ما أعلم. وقد أسدى هذا الكتاب ودليله خدمة جلى إلى طلاب اللغة العربية. فقد بسط الموضوع وقربه إليهم فأغناهم عن التصنيفات القديمة العقيمة.

إن فكرة التبسيط محببة إلى النفوس وذات فائدة لو لقيت من يقوم بها وينفذها بإخلاص، غير أن التنافس التجاري في الطباعة والمصالح المتضاربة وعدم تحديد منهج واضح ثابت من قِبَلِ الحكومات يقلل الفائدة من الكتب المبسَّطة. فمازالت الجامعات حتى الآن تختلف على تدريس الأصلح من الكتب. وكل جامعة لها رأي ومنهاج خاص. فمن الجامعات ما يهتم بالأدب العربي اهتمامًا كبيرًا فيؤثره على القواعد، ومنها ما يحتضن القواعد ويفضلها على الأدب. ولكل منها الأسباب والبراهين التي يستند إليها. ومنها ما يقتدي بالجامعات الأجنبية ومنها ما يقتدي بالأزهر.

والاهتمام باللغة في عصرنا قليل نادر. فقد كانت من قبل تَدْخُلُ في

أيِّ موضوع. أما اليوم فلا يهتم باللغة إلا الأديب. ومن ينعم النظر في المؤلفات والكتب المدرسية على مختلف أنواعها ودرجاتها يلمس صحة ذلك. إن كتاباً في تاريخ العرب مثلاً يكون غاصاً بالأخطاء والمزالق وكأن مؤلفه ليس له علاقة بالعربية، دع كتب العلوم والموضوعات الأخرى وهذا بعكس ما عليه الجامعات الأوربية وبخاصة البريطانية فإنهم يشترطون على الطالب أن يجيد الإنجليزية حتى يتمكن من النجاح، فيضعون له ملاحظة في رأس ورقة الأسئلة يطلبون فيها مراعاة قواعد اللغة وإجادة التعبير ما أمكن ويفهمونه أنه معرض للإخفاق إذا لم يحافظ على أصول اللغة وقواعدها في إجابته. أين هذا من جامعاتنا العربية التي لا تهتم باللغة بل بالموضوع.

إن الاهتمام باللغة يجب أن يتسع لكل مجالات الكتابة لا للأدب واللغة فقط. وعلى الكاتب أن يتأنق ويُجوِّدَ ما أمكنه ذلك حتى يكون لكتابته قيمة واعتبار. فليس لكتابة تخرج عن حدود اللغة وأصولها قيمة. فبإجادة اللغة نستطيع تجويد المعنى وتأدية المقصود والارتفاع بكتابتنا إلى المستوى الراقي. أما كثرة الأخطاء والهفوات ومجانبة الأصول والركاكة فهي تقتل المعنى وتجعله سقيماً لا روعة له ولا إشراق فيه. ولا يُسوِّغُ التهاون في أمور اللغة والتغاضي عنها الانهماك في شؤون الحياة بأية حال من الأحوال. ولا شك أن إيغالنا في الحضارة وتقدمنا في العلم يفرضان علينا أن نصون لغتنا ونحميها من عوادي الزمن وأن نعمل على رقيها وازدهارها.

اللغة العربية..
شؤون وشجون

إن الحديث عن علوم العربية وعن مناهج تدريسها وطرق تلقينها ذو شؤون وشجون. ثم إن النظر في هذا الموضوع لَغايةٌ في الخطر والأهمية، لما لعلوم العربية من تأثير في ثقافتنا الحاضرة وفي عقلية أجيالنا الطالعة. وعلوم العربية هي الوسيلة إلى إتقان لغتنا العربية والتمكن منها والبلوغ بها إلى أسمى الدرجات وأبعد الغايات. فلا ريب أن نوليها ما تستحق من رعاية واهتمام وأن نبحث عن السبل القويمة والأساليب الصحيحة الكفيلة بتقريبها من عقول النشء وجعلها محببة إلى نفوسهم مستساغة في أذواقهم. ومن المؤسف أن نذكر أن أساليب التدريس المتبعة في أيامنا هذه لم تستطع أن تثبت كفايتها، ولم تؤد النتيجة المتوخاة منها. فقد عجزت عن تخريج جيل يفهم لغته ويهوى تراثه ويهتم بتاريخه ومآثر قومه.

وحينما أؤكد أن أجهزة التعليم في العالم العربي قد قَصَّرتْ في عملها فلم تقم بواجبها خير قيام، ولم تنفذ المهمات المنوطة بها والأهداف الموكولة إليها على الوجه الأكمل، فلست في ذلك ألقى القول جزافًا ولا أعتسف الطريق اعتسافًا. إن الأدلة ظاهرة بينة فمن بين جماهير الطلبة الذين يحصلون على النتائج الباهرة في مدارسهم وجامعاتهم قلما نجد الكاتب البليغ أو الأديب النابغ أو الشاعر المجيد. فكأن أكثر ما يطمح إليه طالب الشهادة أن يكون مدرسًا أو موظفًا.

ليس هذا فحسب، بل إن هناك ظاهرة أعجب وأغرب، وهي أن معظم أدباء العصر الكبار لم يكونوا من خريجي الجامعات أو المدارس الثانوية. ونذكر من هؤلاء الرافعي وحافظًا والعقاد والمنفلوطي. ولا

نريد التقصّي في ذكر أمثال هؤلاء النوابغ الأفذاذ فإن العالم العربي يزخر بالأدباء الذين لم يتجاوزوا في تعليمهم الصفوف الابتدائية. ومن الملاحظ أيضا أن الذين أتيح لهم الدراسة الجامعية مثل الدكتور طه حسين أعلنوا نفورهم من أساليب التدريس التي كانت تطبق عليهم. وقد هاجم الدكتور طه حسين هذه الأساليب وبين مساوئها ونقائصها في مقدمة كتابه المشهور «الأدب الجاهلي» وكذلك فعل العقاد في عدة مواضع. وإذا كانت صفوة أدباء العصر الحاضر تظهر نفورها من أساليب التدريس وتهاجمها بشدة وعنف فما الفائدة من هذه الأساليب وما الحكمة من تمسكنا بها وجعلها مقياسًا للعبقريات ومعيارًا لدرجات النبوغ؟

أما سر تأخر أساليب التدريس في مدارسنا وجامعاتنا فهو اعتمادها على الحفظ المجرد دون محاولة الاعتماد على الفهم والذوق، وهما الركيزتان الأساسيتان لنمو الموهبة وتفتح العبقرية. إن عهد الرواية قد انتهى. فلقد كفتنا المخترعات الحديثة مؤونة الحفظ والاستظهار ولم نعد بحاجة إلى الفهم والذوق ولا يكفي أن نردد كالببغاء ما نسمعه على مقاعد الدراسة من مدرسينا الأفاضل. إذ ما الفائدة من استظهار عشرين موضعًا أو ثلاثين يجوز فيها الابتداء بالنكرة أو عشرة مواضع يجوز فيها فتح همزة «إنَّ» أو كسرها؟ ما فائدة ذلك إذا كان حفظ هذه المواضع لا يجنبنا لحنًا ولا يصرفنا عن لكنة؟

وأنا إنما أشير بهذا إلى نفر من الأساتذة والمدرسين الذين يتصورون في أنفسهم العصمة والكمال فإذا اقترف طالب خطأ طفيفًا نادوا بالثبور وعظائم الأمور، فاقتصوا منه وحاسبوه حسابًا عسيرًا، وهم كلما وجدوا خطأ أو عثروا على هفوة استطالوا اختيالاً وشمخوا بأنوفهم كأنهم تجردوا من الخطأ واستعصوا على الوهم. وهم إلى ذلك يرفضون أن يجادَلوا أو أن تناقش آراؤهم أو أن تمحص أفكارهم ويريدون الطالب

أن يقبل منهم ما يقولون دونما جدل أو نقاش. وأكثر من ذلك أنهم يكرهون أن يحفظ الطالب آراء غيرهم أو ينقل أفكار مؤلفين آخرين. ولكي أثبت أقوالي هذه لا أرى مانعًا من إيراد بعض الوقائع التي شهدتها خلال دراستي الجامعية.

من ذلك أن مدرس التاريخ في قسم اللغة العربية لم يكن يقتنع بكل الكتب والدراسات الصادرة عن عصر من العصور فينصح الطلبة بقراءة كتاب معين أو عدة كتب وهي كثيرة، بل كان يأبى إلا أن يوزع فيهم مجموعة من المحاضرات الركيكة السقيمة ويطلب منهم حفظها والتقيد بها. وبقدر تمسك الطالب بالنص الأصلي مهما كان ركيكًا وسقيمًا تكون علامته. فالذي يحفظه عن ظهر قلب بضبط وإتقان هو المبرز المتفوق. أما من يربأ بنفسه أن يكون ببغاء يردد ما يقال دون فهم أو إدراك فهو المقصر المتأخر. ولقد حدث في نهاية السنة الجامعية الأولى أن مثلت أمام أحد الأساتذة لتقديم امتحان شفوي في الأدب الجاهلي. وكان نصيبي (والامتحان يتم بالقرعة عندهم) أبياتًا من معلقة الأعشى مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتحلُ   وهل تطيق وداعًا أيها الرجل؟

وأخذت أهذُّ بالقصيدة هَذًّا حتى وصلت هذا البيت:

صدَّتْ هريرةُ عنا ما تكلمنا   جهلاً بأم خليدٍ حبلَ من تصل

فأشار علي الأستاذ الممتحن بالتوقف وقال: كيف تعرب كلمة (حبل) في هذا البيت؟ قلت من فوري: إنها مفعول به مقدم (لتصل) المؤخر. قال: خطأ إنها مفعول به لكلمة (جهلاً). قلت: عفوًا يا أستاذ إنها لا يمكن أن تكون مفعولاً به لـ (جهلاً) وذلك أن (جهلا) إما أن تكون مفعولاً مطلقًا أو مفعولاً لأجله وهي في كلا الحالين لا تأخذ مفعولاً به، لأن من طبائع هذين المفعولين ألا يتعديا إلى مفعول به. قال: أبدًا إنها مصدر نائب عن فعله والمصدر النائب عن فعله يأخذ مفعولاً به.

قلت: لو سمحت يا حضرة الأستاذ، إن المصدر النائب عن فعله يشترط وجود الأمر والنهي أو الاستفهام. والجملة هنا خبرية مثبتة لا تتضمن أمرًا ولا نهيًا ولا استفهامًا. وعلاوة على ذلك أذكر أن التبريزي في شرح المعلقات نص على أنها مفعول به مقدم لـ (تصل).

وهنا بدا الضيق والحنق على وجه الأستاذ الكريم فقال: أعتقد يجوز الوجهان. ثم أردف قائلاً: يظهر أنك معتد برأيك كثيرًا، فإن كنت حقًا متمكنًا من موضوعك فكيف تعرب (أميمة) في هذا البيت؟

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصب   وليل أقاسيه بطيء الكواكب

قلت: (أميمةَ) منادى وكان من الواجب أن تكون مبنية على الضم لأنها علم ولكنها وردت منصوبة. وقد حاول النحاة أن يجدوا تعليلاً لنصبها أو لبنائها على الفتح، فلم يأتوا بما يقنع. إنها من الشذوذ الذي يُحفظ ولا يقاس عليه.

ولم يعلق على جوابي فلم يكن يستطيع أن يماري في أني أصبت شاكلة الرمي ولكنه اكتفى بأن أشار عليَّ بانتهاء الامتحان. ولكنني خرجت وأنا غير متباشر. فقد تركت الأستاذ متضايقًا منقبض الصدر. وقد يعجب القارئ إذا علم أن نتيجة الامتحان لم تكن مشرّفة.

وقريب من ذلك ما حدث لي مع أحد أساتذة الأدب العربي في جامعة دمشق فقد دخلت عليه لتقديم الامتحان الشفوي في الأدب الحديث للسنة الجامعية الرابعة. وكانت قرعتي قصيدة لمعروف الرصافي. وبعد قراءة القصيدة وتفسير بعض أبياتها سألني عن سبب تسمية شاعر العراق المشهور بالرصافي. قلت: لأنه ولد في الرصافة لذلك نسب إليها. قال: إنه لم يولد فيها فيُنسبَ إليها. قلت: لا أدري. قال: إن الرصافة ضاحية في بغداد تقابلها الكرخ وبينهما النهر. وقد أُطلِقَ عليه لقبُ الرصافي بالنظر إلى المتصوف المشهور معروف الكرخي فيكون للكرخ معروف وللرصافة معروف. وبعد أن تفضل بهذا الشرح قال

بزهو وخيلاء: مازال في ثقافتك بعض الثغرات التي يجب أن تسد. وكان يتصور أنه بهذا يلاطفني ويسايرني فقد كنت أهديت له ديوان (عروس الصحراء) الذي كنت قد طبعته ذلك العام في بيروت وتسلمت منه جوابًا رقيقًا. فهو لذلك يود أن يبدو لطيفًا قدر الاستطاعة في اللقاء الأول بيني وبينه. بيد أنني ضقت ذرعًا بزهوه وخيلائه وقلت في نفسي. هذا موقف يقفه من أديب واثق بنفسه وله كتب ومؤلفات فما موقفه من طالب ضعيف لا حول له ولا قوة؟ لا شك أنه سيصرعه وسيُجهِزُ عليه. ولا ريب إذن أن يقف كثير من الطلبة والطالبات يرتجفون في انتظار ساعة الحساب.

ولم أرد أن أخرج دون أن أبلغه ما يضطرب في نفسي. قلت: إن معرفة الأعلام والأسماء ليست مهمة وهي ليست من صلب علم اللغة. ومن يدعي الإحاطة بأعلام الأدب العربي ومعرفة أسباب تسمية كل منهم وظروفها؟ ثم أردفت: في رأيي أن فهم بيت للرصافي أهم من معرفة سبب تسميته أو تلقيبه.

ولم يكن الظرف مناسبًا ولا الوقت متسعًا لأن أوضح للأستاذ الكريم ما يدور بخلدي حول هذا الموضوع. لقد فاتني أن أذكر له أن السائل يكون دومًا في موقف أقوى من موقف المسؤول، وأن الفرق بينهما كالفرق بين المهاجم والمدافع في ميدان المعركة. المهاجم يمتلك زمام المبادرة في حين لا يمتلك المدافع ذلك الزمام. وغالبًا ما تكون نتيجة المعركة في مصلحة المهاجم. ولعل هذا السبب هو سر هزيمة إمام البصريين سيبويه في المناظرة التي جرت بينه وبين الكسائي إمام الكوفيين في حضرة يحيى بن خالد البرمكي. فلو كان سيبويه هو السائل لتغيرت نتيجة المناظرة على الرغم من العوامل السياسية والإقليمية الأخرى التي كانت تحيط بها.

ومن هذا القبيل ما جرى بين الكاتبين الكبيرين طه حسين وزكي

مبارك. فقد كانت العلاقات بينهما غير طيبة ولا سليمة. ولكي يوضح الدكتور زكي مبارك ما ظنه جهلاً في جانب الدكتور طه حسين ويكشف ضحالة ثقافته اتصل به بالهاتف وطلب منه أن يفسر له معنى كلمة (الزمالك). والزمالك هي من أحياء القاهرة. فتلكأ الدكتور طه حسين ولم يوفق في إعطاء الجواب الصحيح. وسرعان ما نشر الدكتور زكي مبارك الخبر في الصحف متباهيًا متبجحًا وكأنه تغلب على الدكتور طه حسين ونال من كبريائه. وفسر الكلمة بأنها تعني (الخيام) وأنها من أصل ألباني. وقد اقترن وجودها بمحمد علي باشا الذي نزل في هذا المكان عند قدومه من ألبانيا حيث نصب الخيام وأقام هو وصحبه من جنود الجيش التركي الألبان.

وهذه الحادثة لا تستحق ما أثاره حولها الدكتور زكي مبارك من تطبيل وتزمير، فالدكتور طه حسين لم يدَّعِ أنه يعلم كل شاردة وواردة من المعلومات. ومن السهل للدكتور طه حسين أن يوجه إلى الدكتور مبارك سؤالاً يفحمه فيه. وهذا ينطبق على كل علماء الدنيا لأن عقل الإنسان محدود ومعرفته محصورة ومن الجهل الادعاء بمعرفة كل شيء.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى من قال إن قيمة العالم والأديب متوقفة على معرفة سؤال أو حل لغز أو فك أحجية؟ من قال إن حفظ كمية من المعلومات مَهْما كانت كبيرة يجعل من الجاهل عالمًا ومن القارئ أديبًا؟ إذا كان الأمر كذلك فإن المسجل هو أعلم الناس.

إن الأديب هو مزيج من الحس الصادق والفهم العميق والذوق الرهيف والخيال الخصب. فهو بذلك مجموعة من الأحاسيس والمشاعر، من الخواطر والنفحات من إشعاعات الفهم وتموجات الذكاء.

إن الملكة الفنية تقوم على خمسة أعمدة هي الحافظة والذوق والعاطفة والخيال والحس. ومن الغريب والمستنكر أن مدارسنا لا تعير اهتمامًا إلا للحافظة وتهمل بقية العوامل مع ما هي عليه من الأهمية في

حياة الطالب. ولهذا فإن مدارسنا ومدرسينا يخرجون حفظة لا أكثر ولا أقل لأنهم لا يهتمون إلا بالحافظة. أما الذوق والخيال والعاطفة والحس فليس لها حساب في مدارسنا. ومن هنا يبدو لنا عبث الاعتماد على العلامات والتقديرات الدراسية في المفاضلة بين طالب وآخر.

ولا أريد أن أتوقف هنا فمازال في جعبتي من قصص التدريس والمدرسين الشيء الكثير. فمن بعض ذلك أني تعرفت قبل مدة من الزمن على بعض الدكاترة المختصين بتدريس فقه اللغة في إحدى الجامعات العربية وكنت قد أُحِلْتُ عليه للإشراف على رسالتي الجامعية. فأمطرني وابلاً من النصائح والتوجيهات في كيف تكون الكتابة الجيدة والتأليف المتقن والرسائل المبتكرة وأخذ يسخر من علوم الأولين والآخرين ويهزأ بالعلوم العربية التقليدية ويدعو بحرارة إلى التجديد. وعندما ضقت ذرعًا به وبنصائحه وتوجيهاته قلت: أستاذي الفاضل، مع تقديري لهذه النصائح والتوجيهات قد يكون في قراءة أحد مؤلفاتك ما يقوم بكل هذه النصائح والتوجيهات ويغني عنها. فهل تتفضل بذكر عنوان واحد من تلك المؤلفات حتى أشتريه وأقتنيه وأستفيد منه؟ قال: آسف ليس عندي مؤلفات. ثم غاب قليلاً وأحضر لي كراسة صغيرة تحتوي على مقال باللغة العربية مستل من مجلة «المشرق» وأردفه بكراسين آخرين باللغة الفرنسية وقال: اقرأ هذه المقالات فقد يكون في قراءتها بعض الفائدة. قلت: إنني لا أقرأ الفرنسية. قال: خذهما معك فقد تجد من يقرأ الفرنسية فتطلعه عليهما. وقد أخذت الكراسين وأعطيتهما لبعض من يقرءون الفرنسية. أما الكراسة العربية فهي في نهاية السقم والركة وقد كتبت على أساس أنها موضوع إنشاء سريع لا بحث عميق.

وقد تعرفت بأستاذ آخر كان ما يفتأ يتحدث عن النحو واللغة فيسفه سيبويه ويقول: إن النحو يجب أن يكتب من جديد وأن يصاغ على أسس جديدة. ومن أحاديثه المستمرة حصلت له في نفسي هيبة وتقدير. وقلت

في نفسي: لا شك أن هذا الدكتور الذي لم يعجبه سيبويه علامة فهامة. ولولا أنه كذلك لما تجرأ على مهاجمة سيبويه أبي النحو. وحدث أن قدَّم لي ذات يوم ديوانًا شعريًا اسمه «العاصفة» ولشد ما دهشت أن هذا الدكتور الذي لا يعف عن مهاجمة سيبويه لا يعرف عن النحو شيئًا وأن شعره مهلهل وضعيف. ومازال الديوان بحوزتي ولكن كونه مقدمًا إلى هدية يمنعني من مسه أو مهاجمته أو الخروج من التلميح إلى التصريح بشأنه.

ولنعد إلى حدبث الدكتور الذي بلغت مؤلفاته في مجموعها ثلاث كراسات. لقد كانت إدارة الجامعة قد كلفت الدكتور المذكور الإشراف على رسالة الماجستير لي في موضوع نحوي فأبى واستكبر واختلق الأعذار ووضع العراقيل، وادعى أن النحو موضوع ميت وأنه لا يصلح لهذا الجيل. وأمام تعنته واستكباره رجعت إلى المدير المسؤول وقصصت عليه ما حدث وقلت له: لئن كان النحو العربي قد درس واندثر فاللغة اللاتينية درست واندثرت. ومع ذلك فهي مازالت تدرس في الجامعات وتستحوذ على اهتمام العلماء والباحثين، وهذا ما ينطبق على معظم اللغات السامية. إنها حجة باطلة بلا شك. وأضفت مخاطبًا المدير: أحب أن تعلم أن سبب تعنت المشرف وامتناعه من قبول الإشراف على موضوع نحوي هو جهله بذلك الموضوع وخشيته من انكشاف أمره. قال المدير وهو يصغي بشيء من الدهشة والذهول: أفأنت واثق مما تقول؟ قلت: كل الثقة. قال: فهل جئت إلى هنا معلمًا أم متعلمًا؟ قلت: لقد جئت متعلمًا ولكن لي عقلاً يميز بين الصالح والخبيث. قال: على كل حال سأحدث الدكتور في الموضوع وإن شاء الله يحصل خير.

وعند مقابلتي للمدير في المرة التالية أحالني على المشرف من جديد. فلقيني المشرف هاشًا باشًا وأبدى استعداده للإشراف على الموضوع المقترح بيدَ أنه حاول أن يثني عزيمتي مرة أخرى، ويقنعني باختيار موضوع آخر في فقه اللغة لا كما يفهمه العرب بل كما يفهمه الإفرنج. وحدثني

كثيراً عن الدراسات الحديثة وعن الآلة التي بإمكانها أن تحصي عدد الأفعال الثلاثية أو الرباعية أو الخماسية في القرآن الكريم مثلاً. قلت له: إنه لا يسرني أن أرى آلة تتحرك وعقلاً متوقفاً. إنه مما يسيء إلى اللغة العربية أن تصبح علم إحصاء. وإنه ليس مما يشرف العالم معرفة مفردات اللغة معرفة إحصائية. إن اللغة إحساس وذوق لا آلات وأرقام. وأرى أن تذوق بيت من الشعر خير مما أنت فيه (وكنت أشير بذلك إلى محاولتي قراءة بعض أبيات من قصيدة قافية نظمتها في رثاء بدر شاكر السياب على سمعه فأصغى قليلاً ثم اعتذر بأنه لا يتذوق الشعر) وأضفت: أحب أن تعلم أن هذه الآلة (الماكنة) التي تريد أن تطلعني عليها وتشجعني على دراسة العربية من خلالها هي شيء غير مستحب ولا مستساغ بالنسبة لي وبخاصة أني أعمل على مثل هذا النوع من الآلات في الأعمال الحسابية، إنني أمقت هذه الآلات وأرفض هذا النوع من الدراسة فإما النحو وإما لا.

وهنا ابتسم وقال: الحقيقة لا مانع عندي في ذلك، ولكنني أحب أن تعلم أن النحو ليس موضوعي ولست متخصصاً فيه ولكن إدارة الجامعة كلفتني القيام بهذه المهمة بعد إحالة أستاذ النحو في الجامعة إلى التقاعد وبلوغه سن الشيخوخة.

وليس مهمًّا سرد بقية القصة مع هذا الدكتور فالذي يهمنا منها ما أوردنا. وهذا يؤكد أن اللغة العربية تعاني من أزمة شديدة وقاتلة أيضاً. إن أساتذة من النوع الذي ذكرت لا يصلحون للقيام بتدريس العربية، ذلك أن فاقد الشيء لا يعطيه من ثم لا يمكن أن يؤدي هؤلاء خدمة للغة ولا منفعة لطلابها والمقبلين على دراستها.

ومن أراد العربية فليطلبها عند علمائها الكبار وأئمتها الأفذاذ من شعراء وكُتَّاب. أما من لا يستطيع أن يجيد أحد فنون القول من شعر أو نثر أو نقد أو قصة فهو لا يعرف اللغة البتة وهو من ثَمَّ غير خليق بتدريسها وبتلقينها للأجيال الطالعة.

في قواعد اللغة (*)

«المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها» كتاب شامل في قواعد اللغة العربية من ثلاثة أجزاء وصادر عن المطبعة السورية في حلب. وضعه الأستاذ الشيخ علي رضا مدرس اللغة العربية في مدارس حلب الإعدادية والثانوية.

والكتاب جليل الفائدة لاتساعه وشموله إذ يرجع إليه الطلاب الجامعيون في حل أبيات الشواهد العويصة ومشكلات الإعراب المستغلقة ففيه شرح مسهب وتفصيل دقيق لكل موضوع يطرق ولكل مسألة تعرض ولكل مادة توضع على بساط البحث.

ليس ثمة من ينكر فائدة الكتاب ولا من يجحد فضله على أبناء الجيل الذين يفيدون من الأساليب الحديثة في دراسة قواعد اللغة بحيث يعاينون مشكلاتها ويتفهمون غوامضها ويصدرون عن دراستهم بجليل الفائدة وعميق الفهم.

هذا ما لا ينكره أحد، إلا أن في الكتاب من الهفوات والأخطاء والمزالق ما لا يعذر المؤلف عليه وما فيه أكبر ضرر على النشء الطالع وبخاصة من ليس عندهم المقدرة على التمييز بين الغث والسمين وبين الخطأ والصواب، ومن يعدون ما يرد في كتب النحو حجة لا تعارض وحقيقة لا تناقش. وبما أن في الإغضاء على هذه الهفوات والأخطاء ضرراً يلحق بأجيالنا الطالعة فقد أقدمت على التعرض لهذه الأخطاء والتنبيه عليها ما أمكنني ذلك راجياً أن يتقبل الأستاذ الشيخ هذا النقد كما ذكر في المقدمة فيتلافى ما فرط في الطبعات القادمة. ولا أدعي أني أحطت بكل شاردة وواردة من هفواته بل أعد نقدي هذا

(*) تعليق على كتاب المرجع للشيخ علي رضا.

عجالة سريعة قَصَّرَ بها عن الإحاطة والاستيعاب قصرُ الوقت وضيق المجال. وربما فاتني شيء من المزالق والأخطاء فأرجو من النحاة واللغويين ومن لهم عناية بالموضوع تنبيهي إلى ما لم أتنبه إليه وأنا لهم من الشاكرين.

هذا وقد آثرت أن أفرد كل جزء من الكتاب على حدة نظراً لضخامته وطلبًا لتسهيل قراءته فأضع له تعليقًا خاصًا به وعلى الله الاتكال.

نقد الجزء الأول :

ورد في مقدمة الكتاب (ص ٣) : «أيها الأخ الذي تدرس اللغة العربية إلخ».. وهذا خطأ والصحيح أن يقول أيها الأخ الذي يدرس اللغة العربية إلخ... ليكون في صلة الموصول ضمير يرجع إليه يسمى العائد والاستعمال المذكور لا يعتمد عليه وقديمًا خطأ اللغويون المتنبي في قوله.

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمعت كلماتي من به صمم

فكان يجب أن يقول: «أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبه» لولا ضرورة الوزن.

ورد ص (٣٢) في إعراب «قدني» أنها اسم بمعنى حسب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ والنون للوقاية. وهذا خطأ والصحيح أنها اسم فعل بمعنى «كف» لأن نون الوقاية لا تدخل على الاسم بأية حال من الأحوال. والياء ليست في محل جر مضاف إليه بل في محل نصب مفعول به. وبناء على ذلك يكون البيت بحاجة إلى أن يعرب إعرابًا جديداً حسب التصحيح المذكور.

ورد ص (٥٤) في إعرابه لبيت المتنبي:

من نعيت على بعد بمجلسه كل بما زعم الناعون مرتهن

ورد قوله في إعراب «من» إنها اسم موصول مبني على الضم المقدر

لأنه منادي معرفة منع من ظهوره سكون البناء الأصلي. وهذا خلط لا حاجة لنا به. القاعدة تقول إن المنادى يكون مبنيًا على ما كان يرفع به قبل النداء إذا كان علمًا أو نكرة مقصودة. هذا إذا كان معربا، أما إذا كان مبنيًا قبل النداء فيبقى على بنائه بعده. إن المبنيات لا تقدر فيها علامات ولتقدير علامات الإعراب مواضع معروفة. إنها تعرب محلاً ولا يتغير بناؤها وهي لهذا إنما سميت مبنية. وما لم تظهر عليه علامات الإعراب ولم تقدر فيه قبل النداء فلن تظهر عليه ولن تقدر فيه بعده. بل إن التقدير خطأ شنيع وهو من المتناقضات. وليس السكون هو المانع من ظهور علامة الرفع بل البناء هو المانع. فالبناء حالة والسكون ظاهرة وعلامة والعمل للأصل وليس للفرعِ. وبناء على ذلك تعرب «من» على أنها منادى مبني على ما كان مبنيا عليه قبل النداء لأن البناء الثابت أقوى من البناء العارض ولن يفيدنا في شيء قولنا إنه مبني على الضم الذي منع من ظهوره حركة البناء الأصلي. فهذا افتراض ليس له قيمة. أما قوله: إنها في محل نصب بفعل النداء المحذوف فهذا خطأ شائع يحتاج إلى بحث وسأتعرض له في «بحث النداء».

ورد ص (٥٥) في إعرابه لهذا البيت:

من لا يزال شاكرًا على المعه ... فهو حَرٍ بعيشة ذات سعة

ورد قوله إن الفاء زائدة في حين هي الفاء الفصيحة. وهي التي تدخل على خبر كل مبتدأ فيه معنى الشرط. و«من» هنا اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وفيه معنى الشرط ولذلك جاءت الفاء الفصيحة في جوابه.

ورد ص (٧١) في حديث المؤلف عن المضاف إليه المصدر قوله: «والمضاف إليه إما أن يكون فاعلاً في الأصل فمحله الرفع أو يكون مفعولاً به في الأصل فمحله النصب. فإذا أتبعته بوصف جررت على مراعاة اللفظ وإن شئت رفعت إتباعا للمحل، مثل سررت من احترامِ

خالدِ المهذبُ أستاذَه. «بجر المهذب ورفعه». وهذا خطأ فالاسم المعرب ليس له إعراب لفظي وإعراب محلي. إن هذا ينطبق على الاسم المبني فقط وعلى الاسم المعرب المجرور بحرف الجر الزائد. ولا يمكن أن يكون الاسم مضافًا إليه وفاعلاً في الوقت نفسه. إنه مضاف إليه لفظًا ومحلاً. وما دامت علامة الإعراب موجودة وليس ما يمنع من ظهورها فكيف يكون للكلمة إعرابان لفظي ومحلي؟ وأنا أعلم أن المؤلف تابع النحاة في هذه النقطة فهي ليست من بناء وحيه. وكم للنحاة من التفسيرات الملتوية والتعليلات البعيدة والتقديرات السقيمة. وإننا لسنا ملزمين بأن نتابعهم في كل ذلك. وصفوة القول أنه لا يجوز في «المهذب» هنا إلا الجر على اللفظ والمحل أما الرفع فلا يصح ولا يسمح به المنطق السليم لأنه يقوم لا على المحل كما يتوهم بعض النحاة بل على المعنى فخالد في المعنى هنا فاعل ولكن المعنى ليس له قيمة في الصناعة الإعرابية فالمبتدأ فاعل في المعنى إذا كان خبره جملة فعلية نحو: زيد يدرس. فهل نعتبره فاعلاً؟ وكذلك التمييز يكون فاعلاً في المعنى في مثل: تفجرت الأرضُ عيونًا. فهل نعرب «عيونًا» هنا فاعلاً لأنه فاعل في المعنى؟ وهكذا دواليك. إن الإضافة حالة واقعة راهنة لها شروط وقيود صارمة ولا تجتمع الإضافة والفاعلية بحال من الأحوال. والإضافة لها عمل واضح لا يمكن أن تشاركها فيه وظيفة أخرى في الوقت نفسه. ولا يصح لنا الحديث عن الفاعلية إلا بفك الإضافة. ومن الخطأ أن نقدر مكان المصدر فنقول: أن يحترم خالد المهذبُ أستاذَه، لأن هذا تركيب جديد ليس له علاقة بموضوعنا وهو بعيد عن الإضافة غريب عنها. وكل ما كان من هذا القبيل فهو خطأ لست بحاجة إلى التعليق عليه في موضع آخر.

ورد ص (٨٣) في إعراب هذا البيت للأعشى:

كناطحٍ صخرةً يومًا ليوهنها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

ورد قوله «وناطح مجرور بالحرف وفاعله ضمير مستتر تقديره هو»

وهذا خطأ فاسم الفاعل ليس بحاجة إلى تقدير ضمير . إنه يتعدى إلى مفعوله بنفسه ودون تقدير . واسم الفاعل اسم فكيف نقدر فيه ضميرا ؟ يقول الدكتور إبراهيم السامرائي : إنَّ هذا التقدير ذهاب في المجهول .

ورد ص (٨٦) في حديث المؤلف عن نائب الفاعل قوله : «والمنسوب يرفع الاسم على أنه نائب فاعل فنقول : أحلبي جدك ؟ فجدك نائب فاعل سد مسد الخبر» . ولا شك أن المؤلف ناقل لهذا التخريج فهو ليس من بنات أفكاره . ومع ذلك فهو محاسب عليه لأنه قبله وارتضاه . وهو من سفسطات النحاة التي تقوم على الوهم وإلا فما هذا التقدير البعيد ؟ إن الجملة هي : أحلبي جدك ؟ وتقدير المؤلف يبعدها عن أصلها . وشتان ما بين : أحلبيٌّ جدك ؟ وأمنسوب جدُّك إلى حلب ؟ فكأنا بهذا نترك الجملة الأصلية ونعرب جملة غيرها . إن المنسوب اسم جامد لا يطلب فاعلاً ولا نائب فاعل . فلماذا نجهد أنفسنا بالتقدير البعيد والتعليل الفاسد ؟ ومادام صح لنا هذا التقدير فلماذا لا يصح لنا تقدير آخر هو : أمنتمٍ جدُّك إلى حلب ؟ بدل : أمنسوب جدك إلى حلب ؟ وتكون «جدُّك» فاعلاً حسب التقدير الجديد . بل لماذا لا نقول : أمنتسِبٌ جدك بدل أمنسوب وهي من المصدر نفسه ؟ إن المنطق السليم لا يسمح بمثل هذه التقديرات كلها ؟ والصحيح أن يكون «جدك» في هذه الجملة مبتدأ مؤخراً و«حلبي» خبراً مقدما لا أقل ولا أكثر ومازاد على ذلك فهو الخطأ بعينه .

ورد ص (٨٧) قوله : إذا كان اسم المفعول مشتق من اسم متعد إلخ . . والصحيح أن يقول : إذا كان اسم المفعول مشتقًا . بالنصب لأنه خبر كان الناقصة .

ورد ص (٩٨) قوله : قد يكون التفضيل بين شيئين في صفتين مختلفتين نحو : العسل أحلى من الخل . والمعنى أن العسل في حلاوته يزيد على الخل في حموضته . وهذا من أعجب المفارقات . وهو قول يحتاج إلى أن يستشهد له بكلام العرب . فهو غير منطقي وغير مبني

على أساس سليم.

ورد ص (١٠١) قوله في إعراب «أهلاً وسهلاً» أنهما صفتان لموصوفين. كل منهما مفعول به لفعل محذوف والتقدير: «أتيتم قومًا أهلاً ونزلتم موضعًا سهلاً». ومن المعروف أن الصفة إذا نابت عن الموصوف اعتبرت اسمًا ولا يجوز إعرابها صفة والموصوف محذوف. والتقدير المجمع عليه فيهما أنهما مفعولان لفعلين محذوفين والأصل: جئت أهلاً ووطئت سهلاً. ولا ضرورة لتقدير الموصوف المحذوف فالصفة تعمل عمل موصوفها وتقوم مقامه. هذا مع العلم أن أهلاً موصوف وليس صفة والأهل هم الأقارب والعشيرة.

ورد ص (١٢٠) قوله: أما التاء في أخت وبنت وعدة فهي بدلاً من أصل. والصحيح «بدل» بالرفع لأنها خبر المبتدأ الذي هو «التاء».

ورد ص (١١٤) في موضوع «أنواع إعراب الاسم» قوله: حركات الإعراب هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون. وهذا موضوع يحتاج إلى بحث. إن الضمة والفتحة والكسرة والسكون ليست من مصطلحات الإعراب بل هي من مصطلحات البناء. وعلينا أن نجد لعلامات الإعراب مصطلحات جديدة تميزها عن مصطلحات البناء. فنسمي الضمة في البناء حركة رفع في الإعراب، والفتحة حركة نصب والكسرة حركة خفض. فنقول في إعراب الفاعل مثلاً: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الحركة الظاهرة أو حركة الرفع الظاهرة وكذلك في المنصوب والمجرور. ومن الخطأ أن نقول: مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لأن الضمة والفتحة والكسرة من علامات البناء ومن مصطلحات البناء. ولا أريد أن أتعقب هذه المزالق في الكتاب فهي كثيرة، وإنما نبهت عليها في موضعها لأكفي نفسي مؤونة الحصر والإحاطة والإسهاب. ولا أظن أنني بحاجة إلى فضل شرح وتفصيل مادام المقصود مفهوما.

ورد ص (١٦٩) قوله «وتعرب «كيف» في محل نصب إذا وليها فعل تام نحو كيف ذهبت» فعلام تنصب؟ كان الواجب أن يقول تنصب على الحالية. وقال في السطر الذي يليه: وتعرب في محل رفع خبر إذا وليها مبتدأ. والصحيح أن يقول: وتعرب في محل رفع «خبراً» بالنصب. ولذلك تعرب في محل نصب مفعولاً به ثانيًا وليس مفعول به ثان كما ذكر المؤلف. ويقول في السطر الذي يليه: وتكون في محل نصب مفعول مطلق. والصحيح أن يقول «مفعولاً مطلقًا».

ورد ص (١٧٣) في حديثه عن وزن «فَعَال» فيقول: وهذا الوزن صفة لسب الأنثى ويلزمه حينئذ النداء أحيانًا: نحو: يا خَباثِ، ويا خَداعِ. وهذا تناقض فالملازمة لا تكون أحيانًا بل في كل حين. وشرط هذه الصيغة أن تكون بعد النداء دائماً وشذ قول الحطيئة:

أطوّفُ ما أطوف ثم آوي   إلى بيت قعيدته لَكاعِ

ورد ص (١٧٤) قوله في إعراب «فداء» من بيت النابغة:

مهلاً فداء لك الأقوام كلهمو   وما أثمّرُ من مال ومن ولد

قال في إعرابها: ويروى برفعها على الابتداء أو الخبر المقدم. وليس تعليقي على الإعراب بل على اللغة التي صيغ بها الإعراب. فمن الخطأ أن يقول: على الابتداء أو الخبر المقدم. فإما أن يقول: على أنها مبتدأ أو خبر مقدم. أو: بالرفع مبتدأ أو خبراً مقدما. وما ذكره المؤلف خطأ بيّن لعدم المناسبة.

ورد ص (١٧٦) في إعراب بيت لرؤبة بن العجاج:

واهًا لسلمى ثم واهًا واها   هي المنى لو أننا نلناها

يقول: إن «واها» اسم فعل مضارع مبني على الفتح.... وهذا منتهى الإهمال وعدم الدقة فأين الفتحة في «واها»؟ أليس ثمة فرق بين التنوين والفتحة؟ وفي الصفحة نفسها يقول في إعراب كلمة «تحمدي» الواردة في بيت عمرو بن الإطنابة:

وقولي كلما جشأت وجاشت   مكانك تحمدي أو تستريحي

قال إنها فعل مضارع مجزوم بجواب الطلب، وهذا خطأ فإما أن يقول: مجزومة في جواب الطلب. أما استعمال الباء فهو خطأ لأنها تعني أن العامل في «تحمدي» هو جواب الطلب وهذا عكس المقصود لأنها هي جواب الطلب فكيف تجزم نفسها؟ إنها بنفسها جواب الطلب وقد جزمت لأنها جواب الطلب.

وفي الصفحة نفسها يقول: والجملة لا يمكن أن تكون في محل نصب مفعول به إلا بعد القول. وهذا خطأ نحوي والصحيح أن يقول: والجملة لا يمكن أن تكون في محل نصب مفعولاً به (حالاً أو خبراً ثانياً لكان).

وفي ص (١٧٧) يقول: فإذا قلت «الأكف» بالجر يكون «بله» مفعول مطلق. والصحيح أن تكون مفعولاً مطلقًا.

وفي ص (١٨٨) قول عن أسماء البلاد والمواضع: تنون إذا قصد بها معنى مذكراً وتمنع من التنوين إذا قصد بها معنىٍ مؤنثًا. وهذا خطأ نحوي فاحش فنائب الفاعل لا يمكن أن يكون منصوبًا. وعليه فالصحيح أن يقول: إذا قصد بها معنى مذكر وتمنع إذا قصد بها معنى مؤنث. برفع معنى وصفته في الموضعين.

وفي ص (١٩٥) يقول في إعراب هذا البيت:

وندمانٍ يزيدُ الكأسَ طيبا   سَقيتُ وقد تغورت النجوم

<u>ندمان</u>: مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وهو «رب» المحذوف. وهذا خلط فاضح فليس هنا موضع لتقدير علامة الإعراب. ومواضع التقدير معروفة. والصحيح في إعراب «ندمان» أنها: مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنها مبتدأ وما زاد على ذلك فهو خطأ.

ورد ص (١٩٩) قوله: قد يجر الفاعل لفظًا بإضافة المصدر إليه مثل:

لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض. فلفظ الجلالة هنا فاعل في حقيقته ولكن المصدر أضيف إليه فجر لفظا..... وهذا خطأ من أخطاء النحاة ومن خزعبلاتهم المشهورة. كيف تتنازع حالتان لفظة واحدة؟ لا يمكن أن تجتمع الفاعلية والإضافة في وقت واحد. ووجود الفاعلية معناه فك الإضافة. والاسم ليس مبنيا ولا مجروراً بالحرف الزائد حتى يكون له إعراب لفظي وإعراب محلي. إن حالة الإضافة تفرض وجودها لفظًا ومعنى. والتقدير في هذا الموضوع خطأ، كما أن حالة الافتراض خطأ. إن الإضافة موجودة فلماذا نفترض حلها؟ وأما كون اسم الجلالة فاعلاً في المعنى فلا يعني أن يكون فاعلاً في الوظيفة فالمبتدأ في مثل «زيد قام» فاعل في المعنى ومع ذلك لم نقل إنه فاعل لتعارض الفاعلية والابتداء.

ولفظة «شيبا» في قولنا: «اشتعل الرأس شيبا» منصوبة على التميز ولكنها فاعل في المعنى ولكن هذا لا يعني أن تكون تمييزاً لفظًا وفاعلاً محلاً. ولم يذكر أحد من النحاة إنها فاعل في المحل. فالمعنى غير المحل. وفي هذا الشرح كفاية لبيان القصد. إن (الناس) في الآية مفعول به للمصدر ولا ضرورة لتقدير فاعل فهو يحذف ويستغنى عنه في مواضع متعددة.

في ص (٢٠٣) خطأ نحوي في قوله: في اعتبار نون النسوة حرف دال على جماعة الإناث. والصحيح أن يقول. في اعتبار نون النسوة حرفًا دالاً.

في ص (٢٠٤) قال في إعراب هذا البيت:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر   وحسن فِعْلٍ كما يُجزى سنمار

كما: الكاف للتشبيه. ما مصدرية. والمصدر المؤول في محل جر بالكاف متعلقان بصفة محذوفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقًا مبينًا لنوع «جزى»، وتقدير الكلام: جزى أبا الغيلان بنوه جزاء مشابهًا لجزاء «سنمار». ولماذا هذا التقعر الفارغ والتقدير السقيم؟ إن حرف

الجر متعلق بفعل جزى السابق.

وفي موضوع نائب الفاعل قال: فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر. تقول: سِيرَ مِيلٌ، وصيم رمضان، وجُلِسَ جُلوسُ الأمير، وجلس أمامُك. برفع الجميع. وأنا لا أوافق المؤلف ولا جمهور النحاة في اعتبار «جلوس» نائب فاعل في المثل: جُلس جلوسُ الأمير. إنها مصدر ويجب أن يكون المصدر منصوبًا ولا أساس هنا لنيابته عن الفاعل. فإما أن يكون المصدر المنصوب في محل رفع فاعل تجوزًا وإما أن يكون نائب الفاعل مستغنى عنه هنا. وكما يستغنى عن الفاعل في مواضع معينة فليس بدعًا أن يستغنى عن نائبه. والفاعل أصل ونائبه فرع. وأن تنوب شبه الجملة عن الفاعل أمر عادي فهي تقدر بخبر وبحال وبصفة فلا بدع أن تقدر بنائب فاعل. أما المصدر فليس له عمل ولذلك فليس من المنطق أن يكون نائب فاعل. وحينما نجعله نائب فاعل نكون كأنا أوقعنا عليه فعل الفاعل مع أن الفعل لازم. وهذا من المتناقضات. فالأحرى بنا أن نقول: جُلِسَ جلوسَ الأمير بنصب جلوس وما دام قصدنا التشبيه فلا يهمنا من يكون الفاعلَ ولا من يكون نائب الفاعل. والفعل إذا لم يكن متعديًا رأسًا أو بالحرف فكيف نقدر له نائب فاعل؟ وكذلك فمن الخطأ الشنيع أن نقول: جُلِسَ أمامُك. برفع أمامك بل الصحيح نصب «أمام» على الظرفية وتكون شبه الجملة في محل رفع نائب فاعل. إن فعل الجلوس وهو لازم لم يقع مباشرة على المصدر أو الظرف ولذلك فهما ليسا نائبي فاعل بل هما في محل رفع نيابة عن الفاعل. أما «سير ميل» و«صيم رمضان» فليس ما يمنع أن ترفعا لأن الفعل وقع عليهما. وليس ما يمنع أن تنصبا على الظرفية نقول: سيرَ ميلاً وصيم رمضانَ. ويكون كل منهما في محل رفع نائب فاعل. وميل ورمضان وأمثالهما تسمى باللغة الإنكليزية «أشباه المفعول به» وليس ما يمنع أن تسمي بالعربية كذلك.

ورد ص (٢١٤) قوله: فقد جعل الجار والمجرور نائب فاعل والكلاب مفعول به. وذلك في إعراب قول جرير:

ولو ولدت قفيرةُ أمْ كلب لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا

والصحيح أن يقول: فقد جعل الجار والمجرور نائب فاعل والكلاب مفعولاً به ثانياً.

ورد ص (٢١٦) قوله: ثم وصفه بأنه مهاب والصحيح «مهيب» لأنه اسم مفعول مشتق من فعل ثلاثي وأصله مهْيوب (نقلت حركة الياء إلى الصحيح الساكن قبله. واستغني عن ثاني الساكنين وهو الواو وتحركت الهاء بالكسرة مناسبة للياء).

ورد ص (٢٩٨) قوله: فلا ضرورة للتأويل لإيجاد الحجج لتبرير شذوذ واضح لا لبس فيه. وتأمل أيها القارئ في هذه الجملة المهلهلة الضعيفة التركيب. وما أكره هذه اللامات المتعاقبة. وكان أفصح وأقوى لو قال: فلا ضرورة للتأويل الطويل وخلق الحجج والمعاذير قصد تبرير شذوذ واضح لا لبس فيه.

وهذا مثل آخر على ضعف التركيب من ص (٢٤٣) عن كان وأخواتها قال: وسميت أفعالاً ناقصة لأن الأفعال الأخرى متى أخذت مرفوعها فهي كلام تام. ولكن هذه الأفعال لا يتم الكلام إلا باسمها المرفوع وخبرها المنصوب. فهذا منتهى الفهاهة والعي والتعبير المتثاقل.

نقد الجزء الثاني:

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب في حديثه عن اللغة العربية «لا تعقيد في قواعدها ولا طلاسم ولا غوامض في تعابيرها» وهذا ضعف في التعبير. والأولى به أن يقول: لا تعقيد في قواعدها ولا طلاسم في تعابيرها. بالاستغناء عن غوامضها لأنها بمعنى طلاسمها. والجملة بهذا الشكل أقرب إلى الأسلوب العربي لما فيها من التقسيم والموازنة.

ويقترح المؤلف في المقدمة «أن تمسح الشواذ من القواعد مسحًا» ثم يقترح في باب الاختصاص ص ١٦ «أن يدمج هذا الباب في مبحث المفعول فلا يكون له عنوان خاص به سعيًا وراء الإيجاز» وكذلك ما ذكره ص (١٩٨) في باب الجر بالمجاورة. وليت شعري على من يقترح المؤلف هذه الاقتراحات، ولماذا لم يلزم بها نفسه، فلا هو مسح الشواذ ولا دمج باب الاختصاص بباب المفعول به ولا أخذ برأي السيرافي في إنكار الجر بالمجاورة كما ذكرنا وما دام المرء لم يلتزم باقتراح اقترحه فهل يأمل أن يلتزم به أحد غيره؟

أخطاء إعرابية :

ورد ص (١٥) في إعراب هذا البيت :

وقائلة: خولانُ فانكح فتاتَهم وأكرومة الحيين خِلْوٌ كما هيا

ورد قوله : «إن مجرور «رب» قائلة «غير موصوف ومن حقه أن يوصف. وعلى كل حال فقد يكون وجود جملة مقول القول قد عوض عن الصفة لأن ذلك يفيد التخصيص» وهذا خطأ فمجرور «رب» هو الصفة بعينها والموصوف محذوف والتقدير : «رب امرأة قائلة» وهذا كثير في العربية ولسنا بحاجة إلى تسويغ لتركيب صحيح.

ورد ص (٢٠) في إعراب هذا البيت :

نحن بني ضبةَ أصحابُ الجملْ نحمي ابن عفان بأطرافِ الأسل

ورد قوله في إعراب «ضبة» «أنها مضاف إليه مجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة لأنه ممنوع من التنوين والمانع له العلمية والتأنيث» وهذا الإعراب ضعيف ومهلهل. والصحيح إعرابها كما يلي: مضاف إليه جُرَّ بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف بالعلمية والتأنيث. وأفضل من ذلك أن نقول: جر بما ينصب به دون ذكر الفتحة والكسرة فقد أثبتنا خطأ استعمالها في موضع آخر. وأما منع التنوين

فهو عارض، فليس منع التنوين دلالة ثابتة على المنع من الصرف لأن الاسم المبني لا ينون وهو ليس ممنوعًا من الصرف. فالمنع من الصرف هو الجوهر ومن الخطأ أن نترك الجوهر ونتحدث عن العرض.

ورد ص (٤٠) في إعراب (ريثما) في هذه الجملة «ما أقام فينا إلا ريثما تناول الطعام» أنها مستثنى منصوب. وهذا خطأ ظاهر فهي لا يمكن أن تكون مستثنى لأن الاستثناء ناقص أو مفرغ. إنها ظرف لا أقل ولا أكثر و«إلا» هنا أداة حصر أو قصر.

ورد ص (٩٤) في إعراب هذا البيت:

رأيتك تبني دائمًا في قطيعتي ... ولو كنت ذا حزم لهدمت ما تبني

ورد قوله إن الجملة «ولو كنت» في محل نصب حال. والصحيح أن الواو استئنافية وأن الجملة لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية.

في إعراب بيت المتنبي:

كم قد قُتِلْتُ وكم قد مِتُّ ... ثم انتفضت فزال القبر والكَفَنُ

ورد أن كم خبرية في محل رفع مبتدأ والتقدير: كم مرة. وهذا خطأ فاحش. ولو كانت (كم) مبتدأ لوجب أن يعود عليها ضمير في الخبر وهذا لم يحصل. وما دام التقدير (كم مرة) فهذا يعني أنها تدل على العدد. والدلالة على العدد من صفات المفعول المطلق. ولهذا فهي في محل نصب مفعول مطلق. ولا يمكن أن تكون غير ذلك. والتقدير: قد قُتلتُ مرارًا.

وقد أخطأ المؤلف ص (١١٢) في إعراب هذا البيت:

كم منزل في الأرض يألفه الفتى ... وحنينه أبدًا لأول منزل

قال في إعراب (أبدًا) أنها ظرف منصوب متعلق بحال لحنين. والتقدير وحنينه كائنًا أبدًا لأول منزل. وهذا منتهى السخف فأين عامل الحال في الجملة وهل من لزوم لوجود الحال؟ الصحيح أن الظرف والجار والمجرور كلها تتعلق بخبر محذوف تقديره (كائن) ومن الأولى أن نعتبر

الجار والمجرور خبراً لحنين وأن نتغاضى عن ذكر متعلقها ومتعلق الظرف فهو ليس موجوداً ولا ضرورة لتقدير ما نحن في غنى عنه.

ورد في إعراب هذا البيت ص (١١٦) في باب الاستثناء:

أبحنا حيهم قتلاً وأسراً عدا الشمطاءِ والطفلِ الصغيرِ

قال في إعراب (قتلاً) أنها تمييز والصحيح أنها مفعول مطلق ولا مجال هنا للتمييز. وأعجب العجب أن المؤلف يحلل ويفسر ويعرب بغير أساس يستند إليه ودون أن يكون داع لذلك التحليل والتفسير والإعراب.

يقول ص (١١٤) في إعراب هذا البيت:

تُمَلُّ الندامي ما عداني فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع

يقول إن المصدر المؤول من ما وما دخلت عليه مجرور بالإضافة إلى ظرف محذوف. والتقدير تمل الندامى وقت مجاوزتهم (إياي). وهذا أعجب ما رأيت لأنه تشبث بمحال وتعلق بخيال وهو أبعد ما يكون عن الصحة والصواب.

إعادة وتكرار :

وفي الكتاب كثير من المواضع التي أعاد فيها المؤلف نفس الفكرة. ومثال على ذلك البند (١٤) ص (٨٦) تكرار للشعبة (جـ) من البند (١) صفحة (٨٤). والبند رقم (١٣) ص (١٠٧) تكرار لما ورد في البند رقم (١) من ص (١٠٦). والبند رقم (٢) ص (١٤٠) تكرار للبند رقم (٣) ص (١٣٤). والبند رقم (٩) صفحة (١٤١) تكرار لما جاء ص (١٣٢) في تنوين المنادى اضطراراً. والبند رقم (١١) ص (١٤١) تكرار لما جاء ص (١٣١) في مسألة المنادى المعرب المنصوب. ولا ضرورة للاسترسال في هذا الموضوع فهو ليس مهماً جداً وحسبنا الإشارة إليه.

أخطاء نحوية:

ورد ص (٣٦) في حديثه عن الظرف قوله: «ينصب الظرف إذا كان زمانًا للفعل ويجوز أن يجر أيضًا إذا كان المعنى يسوغه أو يقتضيه». ولولا ضربه مثلاً على ذلك لتبادر إلى الذهن أن الظرف يجوز فيه النصب والجر. وهو خلاف الواقع. إن الظرف لا يجوز فيه إلا النصب. وأما الحالة الثانية التي ذكرها المؤلف فهي أن يكون مجرورًا بحرف الجر. وفي هذه الحالة يخرج عن أن يكون ظرفًا، ويدخل في حكم المجرورات. ومن غير المناسب الحديث عن هذه الحالة في باب الظرف بهذه الطريقة. ويلحق بهذا قوله عن ظرف المكان: إذا كان ظرف المكان محدودًا مختصًا معينًا فيجب جره كقولك: صليت في المسجد.

ورد ص (٥٣) في باب المفعول المطلق قوله: ينوب عن المفعول المطلق مرادفه نحو: فرحت جذلاً. فجذلاً مفعول مطلق. وعدد المؤلف ما ينوب عن المفعول المطلق، وفي كل مثال يقول: هو مفعول مطلق. وهذا تناقض واضح كأنه لا فرق بين المفعول المطلق ونائبه. إن المفعول المطلق شيء ونائبه شيء آخر. وكما لا يصح لنا أن نسمي نائب الفاعل فاعلاً كذلك لا يصح لنا أن نسمي نائب المفعول المطلق مفعولاً مطلقًا. إن الدقة اللغوية تتطلب منا ذلك.

ورد ص (٧٦) في حديثه عن صاحب الحال قوله: يكون صاحب الحال مفعولاً مطلقًا نحو علمت العلم نافعًا. وهذا المثل خطأ فليس «العلم» هنا مفعولاً مطلقًا بل هو مفعول به أول و«نافعا» مفعول به ثان. إنهما مفعولان لعلم التي هي من أفعال القلب كما نستطيع أن نقول: علمت الجهل ضارًا.

وفي نفس الموضوع يقول: ويكون صاحب الحال مفعولاً لأجله نحو: درست للفائدة مجردة. وللفائدة ليس مفعولاً لأجله ولا من باب المفعول

لأجله. إنه من باب المجرورات والتمثيل خطأ.

وفي حديثه عن عامل الحال ص (٨٠) يمثل عن مجيء عامل الحال أداة الترجي فيقول: لعل خالداً إلينا قادماً. وهذا خطأ إذ لا يمكن أن تكون (قادم) حالاً بل يجب أن تكون مرفوعة على أنها خبر (لعل) لأن الكلام لا يتم إلا بها. وهذا يتناقض مع جوهر الحال لأنها فضلة و(قادم) عمدة والعمد لا تكون حالاً.

ورد ص (٨٤) قوله: يأتي المصدر حالاً إذا وقع بعد اسم مقترن بأل الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علماً وأدباً، أو بعد خبر شبه به مبتدؤه نحو أنت عنترة شجاعة. والحقيقة أن هذه المصادر يجب أن تعرب تمييزاً. وإعرابها حالاً شاذ ونادر. وكل ما جاء من هذا القبيل فهو تمييز ولا ضرورة لتكلف الشواذ والنوادر. وكذلك ما اعتبره المؤلف حالاً في مثل: كلمته مشافهة، وطلع بغتة، وينفقون أموالهم سراً وعلناً. فهو نائب مفعول مطلق. واعتبارها أحوالاً تفسير بعيد.

وفي حديثه عن كم الاستفهامية ص (١٠٤) يقول: إذا استفهمت بها عن مصدر كانت مفعولاً مطلقاً. وإذا استفهمت بها عن ظرف كانت مفعولاً فيه. والصحيح أن تعرب في الحالة الأولى نائب مفعول مطلق وفي الثانية نائب مفعول فيه. ولا يستوي المفعول المطلق ونائبه ولا المفعول فيه ونائبه.

وفي باب الاستثناء يعتبر (إلا) في الاستثناء المفرغ أداة استثناء ملغاة. والحقيقة أنها أداة حصر أو قصر. هو كذلك يعتبر أداة الاستثناء وما بعدها في محل نصب على الحالية في نحو: حضر المتسابقون ما عدا الفائز. وهذا خطأ فاحش فليس في الجملة ضمير يعود إلى صاحب الحال وليس فيها أي رابط آخر. وهي ليست صفة لصاحب الحال حين وقوع الفعل. واعتبارها حالاً تمحل وحذلقة.

وفي حديثه عن (لا سيما) يقول: وقد تستعمل بمعنى (خصوصا)

فتنصب حينئذ على المفعولية المطلقة ويؤتى بعدها بحال مفردة أو جملة حالية إلخ....

وهذا كلام بين الضعف وغير معقول ويحتاج إلى دعم من كلام العرب الصحيح. كما أن (سيما) لا يمكن أن تكون مفعولاً مطلقاً لأنها ليست مصدراً.

ورد ص (٧٠) قوله في حالات المفعول لأجله: إنه يكون إما منصوباً أو مجروراً أو أن يجوز فيه النصب والجر. وهذا انحراف عن المنطق وتجاوز للصواب. إن المفعول لأجله لا يكون إلا منصوباً وهو متى دخل عليه حرف جر دخل في باب المجرورات وخرج عن كونه مفعولاً لأجله. و(اللام) أو (مِن) اللذان يدخلان عليه يفيدان التعليل أو السببية. وليس كل ما أفاد التعليل والسببية هو من باب المفعول لأجله. ولو كان الأمر كذلك لصح لنا أن نعتبر الفاء السببية وما بعدها في باب المفعول لأجله. إن المنطق النحوي لا يسمح لنا بمثل هذه التعليلات.

أخطاء لغوية وأسلوبية:

ورد في موضوع أحوال العدد ص (١٠٢) قوله: والعدد المصاغ على وزن فاعل والصحيح أن يقول «العدد المصوغ» لأن اسم المفعول يشتق من الثلاثي على وزن مفعول.

ورد ص (٥٢) قوله في موضوع المفعول المطلق: والأخير لا يراد به تأكيداً أو بياناً للنوع بالنصب. والصحيح الرفع لأنهما نائب فاعل ومعطوف عليه. ولا يجوز في نائب الفاعل إلا الرفع.

ورد ص (٤) قوله: كما ستراه في ا المباحث المقبلة. والصحيح «كما ستری» لأن ما مصدرية وليست اسماً موصولاً حتى يعود إليها الضمير العائد..

قال ص (١٠): يكون تقدير الفعل المحذوف: أهنت خالداً. لأنك لا

تستطيع أن تقول: ضربت خالداً لأنك لم تضرب إلا الأخ. وهذا ضعف ظاهر وهلهلة في التركيب. وكان الأحرى به أن يستعيض عن الأولى من لفظتي (لأنك) بـ (إذ إنك) حتى يصح التركيب ويستقيم.

ورد ص (٥٦) قوله: المصدر الواقع قبل (أما). والصحيح أن يقال: بعد أما. وفي الصفحة نفسها قال: فكل من (جهداً وحقًا) مفعولاً مطلقًا. والصحيح أن يقال: مفعول مطلق.

ورد ص (٦٠) قوله: وعرقوب رجل يضرب به المثل بالإخلاف بالوعد. وهذه الباءات المتتالية من مقاتل الفصاحة ومن مطاعنها المشهورة. وكان من الأفصح لو قال: وعرقوب رجل يضرب به المثل في إخلاف الوعد. أو يضرب به المثل في الإخلاف.

ورد ص (١٥٥) قوله في باب لا النافية للجنس: لأنها تنفي بدخولها جنس ونوع ما دخلت عليه. والصحيح أن يقول: جنس ما دخلت عليه ونوعه. وهو تركيب ضعيف سمع عن العرب نادراً في مثل قول الشاعر:

يا من رأى عارضًا يُسرُّ به بين ذراعَي وجبهة الأسد

وكان الواجب أن يقول الشاعر: بين ذراعي الأسد وجبهته.

وبعدها بأسطر قليلة قال: لا طالب في المدرسة بل طالبين بالنصب. والصحيح بل طالبان بالرفع لأن بل للإضراب وما بعدها خارج عن حكم ما قبلها.

نقد الجزء الثالث:

يهتم الشيخ علي رضا في هذا الجزء كما في الجزئين السابقين بتجميع النوادر والشوارد والشواذ دون تمحيص أو تحقيق. ويبسط رأيه فيتعثر ويقع في الوهم والخطأ. وهو وإن كان يملك الجد والاجتهاد فلا يملك الرأي الثاقب والحس الصائب. والنحو علم دقيق بحاجة إلى الذهن

النير والفكر السليم أكثر منه إلى الحافظة القوية والعزم الراسخ ومن يتوغل في شعاب هذا العلم وتنائفه لابد أن يضل إن لم يسعفه الرأي الثاقب والحس الصائب كما ذكرنا آنفاً. أما الاعتماد على القدامى ونقل آرائهم دون محاسبة أو تحقيق فذلك ضعف وعجز. والنحوي ينبغي أن يكون ذا عقلية متفتحة وذهن صافٍ حتى يتمكن من السير في الطريق القويم وحتى يكون لرأيه قيمة ولحكمه وزن. ولا نريد هنا أن نحشد الأمثلة على تعثر المؤلف وعجزه عن التمييز بين الغث والسمين من آراء النحاة. فنحن لا نريد أن نحاسبه على أخطاء غيره ولكننا سنحاسبه على أخطائه هو فقط، لأننا نعلم أن للنحاة أخطاء كثيرة وتعثرات جمة وقد أفضنا في هذا الموضوع في غير ما موضع. إنما نريد اليوم أن نبين أخطاء المؤلف نفسه في كتاب المرجع وإن كنا في تعليقنا على الجزء الأول والثاني قد تعرضنا لكلا النوعين من الأخطاء. وكل قصدنا هو خدمة العربية في وقت انحرفت فيه الاتجاهات وفسدت الأذواق وقلت الغيرة على التراث وأصبح الاهتمام باللغة يعد تأخراً وتعصباً ورجعية. ولا شك في أن الحفاظ على قواعد اللغة وصيانتها من اللحن واللكنة والشوائب مما يرد لها عظمتها ويعيد إليها شبابها ويصون فيها القيم الجمالية التي هي من أسس الفن وأصوله. والخطأ قبح والفن جمال فكيف يجتمعان؟

بعد هذه المقدمة الإيضاحية آن لنا أن ننفذ إلى الجزء الثالث من كتاب المرجع لنشرح عددا من هفوات المؤلف ونقومها وفوق كل ذي علم عليم.

ورد (ص ٣٨) في إعراب البيت التالي:

دُرِيتَ الوفيَّ العهدِ يا عمرو فاغتبط فإنَّ اغتباطًا بالوفاءِ حميدُ

ورد بهذا الصدد قوله: العهد ـ يجوز فيه النصب على أنه شبه مفعول به للصفة المشبهة والجر بالإضافة والرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة.

وكان على المؤلف أن يشير إلى أن الجر هو الإعراب الصحيح والمستعمل والمجمع عليه. وأن النصب والرفع بعيدان وقليلان ونادران في التخريجات النحوية وغير مستعملين في الكتابة أو في الشعر. وليس من الدقة العلمية في شيء المساواة بين الوجوه الثلاثة وذكرها دون تمييز أو تفريق بل كان يجب الإشارة إلى أن الجر هو الوجه الجاري والمستعمل.

ورد (ص ٧٧) في موضوع التعجب قوله: فإذا كان الفعل في الأصل ينصب مفعولين جاز أن ينصب مفعولين عند صياغته للتعجب ففي: كسا الغني الفقير ثوباً، نقول: ما أكسى الغني للفقير ثوبا. أو: ما أكسى الغني للفقير. أو: ما أكسى الغني الفقير ثوباً.

وهذا خطأ من عدة نواحٍ:

١ ـ أن التعجب لا يمكن أن يصاغ من فعل لا يستحق التعجب كأن يكسو الغني الفقير ثوباً لمرة واحدة.

٢ ـ أن التعجب يكون من الفعل ذاته لا مما يتعلق به. فنحن لا يهمنا كم ثوباً كسا الغني الفقير ولسنا في مجال إحصاء. إنما يهمنا كثرة الفعل لا كثرة المفعول.

٣ ـ يبدو أن فعل (كسا) ليس من الأفعال التي تصلح للتفاوت فلا نستطيع أن نقول: زيد أكسى من عمرو. فهذا لا يصلح أن يكون طبيعة في الإنسان حتى يصلح للتفاوت ومن ثم للتعجب كالجود والكرم مثلا.

٤ ـ إذا جارينا المؤلف على قوله فخير صيغة تدل على هذا المعنى هو قوله: ما أكسى الغنيَّ للفقير. وهي حتى بهذا الشكل تعبير ضعيف. وما أعتقد أن له وجودا في كتب اللغة.

٥ ـ أن الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل معروفة وهي أرى وأنبأ ونبأ وحدث إلخ وأكسى ليست من بينها. وما ذكره المؤلف شيء عجيب ولا أدري من أين ابتدعه.

ورد (ص ٧٨) في إعراب البيت التالي:

خليليّ ما أحرى بذي اللبّ أن يُرى صبوراً ولكن لا سبيلَ إلى الصبر

ورد قوله: فالمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل جر بحرف جر زائد محذوف. وهذا المصدر المؤول مرفوع محلاً على أنه فاعل أخلق وبذى جار ومجرور متعلقان بأخلق.

وهذا خطأ من عدة نواحٍ:

١ - ليس في البيت (أخلق) وإنما فيه (أحرى) وهما بنفس المعنى ولعل المؤلف سها.

٢ - أن حرف الجر المحذوف ليس زائداً وليس هنا مكان زيادته بل هو أصيل ولكنه حذف قياساً قبل أن المصدرية.

٣ - أن المصدر المؤول من أن وما بعدها في محل جر بحرف الجر المحذوف.

٤ - أن حرف الباء في ذي اللب زائد وذي اللب مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه مفعول به لأحرى.

وأصل البيت لولا الوزن هكذا:

خليليّ ما أحرى ذا اللبّ بأن يُرى صبوراً ولكن لا سبيلَ إلى الصبر

ويعود المؤلف إلى إعراب البيت (ص ٨٠) فيناقض نفسه ويقول إن المصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب مفعول به لأحرى ناسياً أنه اعتبرها في محل رفعٍ فاعلاً قبل قليل، مما يدل على اضطراب في المنهاج.

وهذا الإعراب الجديد خطأ أيضاً لأنه في محل جر بحرف الجر الزائد إلا إذا اعتبرناه في محل نصب بنزع الخافض. وهو مذهب بعيد لا نراه ولا ندعو إليه.

ورد (ص ١٦٤) في إعراب هذا البيت:

زعم العوازل أننا في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

ورد قوله أن الواو حالية. والحقيقة أنها استئنافية. وجملة لكن غمرتي لا تنجلي لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وكأن المؤلف لا يفرق بين واو الحال وواو الاستئناف. فقد أخطأ في التمييز بينهما في عدة مواضع من هذا الكتاب. والتمييز بينهما ليس بحاجة إلى كبير جهد والمسألة واضحة ولكن كما قلنا سابقًا فهي تحتاج إلى ذهن صافٍ لا إلى علم غزير.

ورد (ص ٢٠٠) قوله: وتكون (ما) مصدرية ظرفية كقوله تعالي: ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا﴾. والتقدير مدة دوامي حيا. فالمصدر المؤول هنا في محل جر بإضافة الظرف المحذوف إليه. وبعضهم يعرب المصدر المؤول من (ما) وما بعدها في محل نصب على الظرفية والأول أقرب.

والحقيقة أن الثاني هو الأقرب بل أن الأول خطأ من عدة نواحٍ:

١ - أن (ما) مصدرية ظرفية وهذا يعني أن المصدر المؤول منها ومما بعدها يجب أن يكون في محل نصب ظرفًا.

٢ - أن كلمة (مدة) شيء مقدر في المعنى وليس من واقع الإعراب. ومن ثم فلا يصح لنا أن نعتمد عليها وأن نقحمها في الجملة.

٣ - أن من أبسط القواعد الإعرابية أن المضاف لا يجوز حذفه فإذا حذف ترتب على ذلك نتيجتان: الأولى زوال عمله في المضاف إليه. والثانية حلول المضاف إليه مكانه. ولا يجوز بأية حال من الأحوال أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله.

لذلك كله صح أن يكون المصدر المؤول من (ما) وما بعدها في محل نصب على الظرفية وغير ذلك خطأ.

ورد (ص ٢١٢) ما يلي: إذا قلت: لا أجملُ من الربيع. برفع أجمل فعلى أن (لا) نافية لا عمل لها وأجملُ خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: لا شيءٌ أجملُ من الربيع. أو على أن (لا) نافية للجنس تعمل عمل

(أن) واسمها محذوف والتقدير: لا شيءَ أجملُ من الربيع. وإذا قلت: لا أجمل من الربيع بنصب أجمل فعلى أن (لا) تعمل عمل ليس وأجمل خبرها والتقدير: لا شيءٌ أجملَ من الربيع.

وهذا خلط فاضح وجهل بقواعد العربية. ومتى كان يصح لنا أن نحذف وأن نقدر وأن نعرف على هوانا دون الاعتماد على المنطق النحوي؟ وكيف أجاز المؤلف لنفسه هنا حذف المبتدأ في غير مواضع الحذف المعروفة؟ بل كيف جاز له حذف اسم لا المشبهة بليس ولا النافية للجنس واسم هاتين لا يصح حذفه والاستغناء عنه بأية حال من الأحوال إلا ما ذكر من حذف اسم (لا) النافية للجنس على قلة إذا كان الخبر شبه جملة كقولنا: لا عليك. أي: لا بأس عليك. وهذا قليل ونادر. أما إذا كان الخبر اسماً صريحاً فلا يصح حذف الاسم البتة. والتقدير يكون بأصول وقواعد لا فوضى كما فعل المؤلف.

أما الوجوه التي تجوز في قولنا: لا أجمل من الربيع. فهي التالية:

١ ـ أن تكون (لا) النافية وأجمل مبتدأ مرفوع بحركة الرفع الظاهرة والخبر مقدر.

٢ ـ أن تكون (لا) هي المشبهة بليس وأجمل اسمها والخبر مقدر: لا أجمل من الربيع موجوداً أو كائناً.

٣ ـ أن تكون (لا) هي النافية للجنس وأجمل مبني على الفتح والخبر مقدر: لا أجمل من الربيع موجود.

ومن البديهي أن أجمل صفة لموصوف محذوف تقديره شيء ولكن الصفة تقوم مقام الموصوف إذا حذف لأنها اسم مثله. وما دام الاسم موجوداً فلا مسوغ للتقدير والتأويل.

ورد (ص ٢٢٠) ما يلي:

إذا قالت حَذَامِ فصدقوها   فإنَّ القولَ ما قالت حَذامِ

الفاء الثانية حرف عطف فيه معنى التعليل.

وهذا شيء عجيب كأن المؤلف لم يسمع بشيء اسمه الفاء السببية؟ ولماذا نحرّف مصطلحات النحو ونحور مسمياته ونخالف المتعارف عليه فيه؟ وهل حرف العطف الذي يفيد التعليل إلا الفاء السببية؟ أليست الدقة أجدر بالشيخ المؤلف؟

ورد (ص ٢٣٠) في إعراب هذا البيت:

تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيعَ ببارد بسام

قال المؤلف: تسقي فعل ينصب مفعولين. وقد نصب الضجيع وتعدى إلى الثاني بالباء لضرورة الشعر.

والخطأ في قوله: تعدى إلى المفعول الثاني بالباء لضرورة الشعر. إذ أن الباء ليست زائدة بل هي أصلية للاستعانة. وكما نقول: ضرب بالسيف. نقول: سقى بالكأس. والبارد البسام هو الفم. أما المفعول الثاني فقد استغني عنه للعلم به. فحينما نقول سقاه بالكأس يكون المفعول الثاني مفهوماً أي الخمر وحينما قال الشاعر: تسقي الضجيع ببارد بسام أي تسقيه رضاباً على تشبيه الرضاب بالخمر. فحرف الجر أصيل لا زائد.

ومن الخليق بي قبل أن أنهي تعليقي على كتاب المرجع بأجزائه الثلاثة أن أتطرق إلى نقطة مهمة أشرت إليها في موضع سابق ووصفتها بأنها خطأ شائع بين النحاة. وبموجب نظرتنا إلى هذه النقطة ينتقض معظم ما رآه النحاة في هذا الموضوع.

يقول النحاة إن المنادى يكون منصوباً بفعل النداء المحذوف المقدر بـ «أنادي» أو «أدعو». وأقرر هنا خطل هذا الرأي معتمداً على الأدلة التالية:

١ ـ أن صيغة النداء إنشاء وتقدير فعله خبر. ولا يصح أن ينوب الخبر عن الإنشاء ولا الإنشاء عن الخبر في التعبير إلا أن يختلف المعنى.

٢ ـ إذا جاز لنا أن نستعيض عن أداة النداء بفعلها المقدر جاز لنا أن نستعيض عن غيرها من أدوات التمني والترجي والتوكيد والشرط

والاستفهام بالأفعال التي تعبر عن معانيها المفهومة. وإذا جاز لنا أن نُعمِلَ (أدعو) بدل (يا) أفلا يحق أن نُعمِلَ (أتمنى) بدل (ليت) و(أترجى) بدل (لعل) و(أستفهم) بدل (هل) إلخ...؟

ولماذا نطبق القاعدة على باب ونهملها في باقي الأبواب؟

وما دام تطبيق هذه القاعدة يخل بقواعد النحو وأصوله، أفلا يحق لنا أن نطرحها جملة وتفصيلاً؟ حفظًا لسلامة اللغة وابتعاداً عن الحذلقة والشذوذ، وإذا كانت القاعدة في عمومها خطأ فكيف تكون في خصوصها صحيحة؟ وكيف نبيح لأنفسنا أن نعالج مسألة بما لم نعالج به أشباهها ونظائرها؟ إنها حالة خاصة ولذلك فهي باطلة من أساسها وقد آن للنحاة أن يرفضوها ويبتعدوا عنها.

٣ ـ أن تفسير حروف المعاني هو مسخ لها وجهل للحكمة المنوية في وضعها. وهو كذلك خطأ في تقدير ما تفيده من إيجاز وبلاغة وقوة. إن عمل هذه الحروف منحصر فيها وليس في ما يقوم مقامها من أفعال. وليس من الحكمة أن نلغيها لنعمل أفعالاً بمعناها. ونحن لو اتخذنا من عملنا هذا قاعدة لخالفنا المنطق وخرجنا عن الأصول.

٤ ـ إذا كان المنادى منصوبًا بفعل النداء المحذوف فلماذا جاء منصوبًا مرة ومبنيًا على علامة رفعه مرة أخرى؟ ولماذا يكون مبنيًا على ما كان يرفع به إذا جاء نكرة مقصودة ويكون منصوبًا إذا جاء نكرة غير مقصودة أو نكرة مقصودة موصوفة؟ الحقيقة أن هذه ظواهر لا نستطيع لها تفسيراً. وقد عرفناها بالاستقراء من الكلام المتواتر وما علينا إلا أن نقبلها كما هي. وليس لنا التفسير أو التأويل أو بيان الأسباب. ومادمنا لم نعرف حتى الآن الأسباب التي من أجلها ارتفع الفاعل وانتصب المفعول فما علينا إلا أن نريح أنفسنا من التفسير العقيم والتأويل الفاسد.

وبناء على ذلك فإن تابع المنادى إذا كان وصفًا لا يجوز فيه إلا النصب في حالة النصب والرفع في حالة البناء. أما إذا كان بدلاً أو

عطف بيان أو نسق فيعامل معاملة المنادى المستقل.

إن النداء خارج عن نطاق المفاعيل وهو حالة خاصة بنفسها. ومن غير المعقول أن نقدر فيه فعلاً محذوفًا ونتكلف له العلل الواهية والتقديرات المهتزة. ولم يخطئ نحاة اللغة الإنكليزية حينما أفردوا له حالة مستقلة كحالة الفاعل والمفعول.

ورب سائل يسأل: إذا كنت قد نفيت أن يكون المنادى في محل نصب بفعل النداء المحذوف فما محله من الإعراب؟ والجواب على هذا من وجهين:

الأول: ألا يكون له محل من الإعراب ويكون أثر النداء فيه محصوراً في بنائه على ما كان يرفع به. وهذا أثر كاف لحرف النداء في المنادى. ولا ضرورة أن يكون للمبنيات محل من الإعراب، فالفعل الماضي مبني وليس له محل.

الثاني: أن يكون مبنيًّا على ما كان يرفع به وهو في محل رفع. وليس هذا بجديد علينا بل لنا سابقة نعتمد عليها. فاسم (لا) النافية للجنس المفرد يبنى على ما كان ينصب به وهو في محل نصب اصطلاحًا فلم لا يكون المنادى المبني على ما كان يرفع به في محل رفع اصطلاحًا؟

أظن أن هذا حل معقول.

وأرى أنه لا ضرورة الآن للعودة إلى النصوص ومناقشة المؤلف في آرائه المنقولة عن النحاة حول موضوع النداء والتي اعتمدها وسار عليها في بحث هذا الموضوع ففيما سقت من الآراء والأدلة الكفاية كل الكفاية.

نكتفي بهذا القدر من أخطاء المؤلف وهفواته وهي كثيرة وقد غضضنا الطرف عن الهفوات الطفيفة وجعلنا تعليقنا تمثيلاً لأخطاء الكتاب لا حصراً ولا استيعابًا لها، عسى أن يكون في تعليقنا هذا حافز للمؤلف لتحقيق كتابه من جديد وتلافي ما فيه من الوهم والخطل حتى يعود بالمنفعة المتوخاة والفائدة المرجوة منه.

رد على تعليق

[بعد ظهور نقدي السابق لكتاب المرجع
بأجزائه الثلاثة في مجلة المعرفة السورية
نشر الشيخ محيي الدين الدرويش تعليقًا
عليه في جريدة العروبة الحمصية بعنوان
«الناقد بين الصواب والخطأ» فبعثتُ إلى
جريدة العروبة بهذا الرد]

اطلعت مؤخراً على ما كتبه الأستاذ محيي الدين الدرويش في جريدة العروبة تعقيباً على تعقيباتي التي نشرت في مجلة المعرفة على كتاب المرجع. وأنا إذ أكبِرُ في الأستاذ تجرده ونزاهته أحب أن أجادله في بعض النقاط التي وردت في تعقيبه أو في تعليقه كما آثر أن يسميه.

إنني أرفض رفضاً باتًّا اتهامه لي بالتهافت في تعليقي على كتاب الشيخ علي رضا. إنني أحترم آراء القدامى ولا أتنكر لها. وحين أرى رأياً خاصاً في مسألة نحوية فإنما أعتمد في استنتاجي على براهينهم وأدلتهم ولا أخرج على المنطق النحوي في آرائي واستنتاجاتي.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم يدعم الأستاذ الدرويش قوله بالحجج الدامغة في كل ما أورد، ولم يثبت خروجي على أصول النحو وبقي حديثه عن التهافت مجرد اتهام.

والآن أود أن أبين له رأيي فيما أثاره من جدل حول بيت الفرزدق:

كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت عليّ عِشاري

إنني أعلم أن الرفع في هذا البيت شاذ أو قليل. وأعلم أن الأصل في (عمة) هنا الجر على أساس أن (كم) خبرية وجاز فيها النصب على

أساس أن (كم) استفهامية. أما الرفع فهو شاذ. هذا ما لا يخفى على أحد. أما تعرضي لحالة الرفع فقط فناتج عن أن المؤلف أخطأ في إعراب (كم) في حالة رفع ما بعدها، ولم يكن من شأني الحديث بالتفصيل عن أحوال (كم) ومميزاتها فأذكُرَ حالتي الجر والنصب. وقد أعربت (كم) على أساس أن ما بعدها مرفوع. والرفع حالة مذكورة وقد أوردها ابن هشام في المغني. ذلك أن إعراب (كم) على أساس أن ما بعدها مرفوع يختلف عن إعرابها وما بعدها مجرور أو منصوب. فكيف يغالط حضرة الشيخ ويخلط بين الحالتين؟ لقد كان يصح له أن يخطئني لو أنني اعتبرت ما بعد (كم) مجروراً. أما أن يلجأ إلى نفي حالة الرفع حتى يخطئني فهذا ما لا يصح. إنني لم أتعرض إلا لحالة الرفع فهل في إعرابي لـ (كم) على هذه الحالة خطأ؟ هذا ما كان يجب أن يلاحظه الأستاذ الناقد. ومازلت أصر على أن (كم) مبتدأ وعمة خبر في حالة الرفع أو العكس. وعلى هذا القياس ورد قول حافظ إبراهيم لا على سبيل الاحتجاج بل على سبيل التمثيل والاستئناس.

كم تحت أذيال الظلام متيم دامي الفؤاد وليله لا يعلم

فلفظة (كم) هنا في محل رفع مبتدأ ومتيم خبر. وتقدير كم عمة وخالة لك كم عماتك وخالاتك بالرفع. كما تقول كم مالك أو كم كتبك على الاستفهام و الخبرية.

أما شرح الناقد للبيت فهو ليس في محله ولم يكن ثمة ضرورة لذلك. هذا بالإضافة إلى تناقضات وقع فيها الناقد. قال: لأن تمييز (كم) الخبرية مجرور على الإضافة بتقدير (من) وهذا تناقض فهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة أو بحرف الجر المحذوف (من) ويجمع النحاة على كونه مجروراً بالإضافة بعد (كم) الخبرية ومجروراً بحرف الجر المحذوف (من) بعد (كم) الاستفهامية عند من أجازوا الجر وخلافاً لبعضهم في كونه مجروراً بالإضافة.

وقال أيضًا: كما لا معنى لإعراب (كم) ظرفًا أي كم مرة. وهذا أيضًا تناقض لأن (كم) إذا أعربت ظرفًا على حد تعبيره لا تقدر بـ (كم) مرة، بل بـ (كم) ساعة أو كم يوم. وهي حتى في هذه الحالة لا تكون ظرفًا بل نائب ظرف. أما حين تقدر بـ (كم) مرة فهي نائب مفعول مطلق.

وأما بشأن ما أورده الناقد حول (ماعدا) فأقول إن (ما) وما بعدها ليس لهما أي تقدير، ومن الخطأ تقديرهما بمصدر لأن (ما) هنا ليست مصدرية فكيف نؤولها مع ما بعدها بمصدر؟ وبناء على ذلك، يبدو أنه لا أساس لاعتبار (ماعدا) ظرفًا أو مصدرًا أو حالاً. إنها تركيب استثنائي لا يذكر له محل في الإعراب تمامًا مثل (إلا) و(غير). أما ما يذكره بعض النحويين بهذا الخصوص فهو تمحل وتعسف.

وفي الختام أحب أن أنبه الشيخ الدرويش إلى أن ما خطأني فيه في تقدير (كم) ليس له وجه وذلك في بيت المتنبي:

كم قد قُتِلْتُ وكم قد مِتُّ عندكمو   ثم انتفضت فزال القبر والكفن

كان تقديري: قتلت مرارًا. وتقديره: قتلت كثيرًا. ونحن لو استعضنا عن (كم) بكل من التقديرين لظهر الضعف والتهافت على تقدير الأستاذ الناقد فليس من الكلام الفصيح أن نقول قتلت قتلاً كثيرًا. إنَّ قولنا: قتلت مرارًا. أفصح وأظهر.

ويظهر تهافت الناقد أكثر إذا طبقنا كلا التقديرين على كلمة (مات) الموجودة في البيت. فلو قلنا: مِتُّ موتًا كثيرًا. لكان قولنا ظاهر الضعف والاستحالة والغثاثة ولو قلنا: مت مرارًا. لكان قولنا صحيحًا واضحًا.

وسلامي إلى الأستاذ الشيخ محيي الدين الدرويش وتحياتي إلى جريدة العروبة وأصحابها المحترمين.

تعليق صغير للأستاذ الدرويش

[كانت جريدة العروبة قد أطلَعَت الأستاذ الدرويش على ردي السابق قبل نشره. فحصلت منه على رد موجز نشرته مقرونًا إلى ردي السابق تحتَ العنوان المذكور في أعلاه. وقد رأيت أن أنشر رد الدرويش هذا لما يتضمنه من التهذيب وحسن الخلق].

اطلعت على الرد المهذب الذي كتبه الأستاذ جميل علوش وأكبرت في كاتبه الأدب الجم ونبالة القصد. وكان أول ما أكبرت فيه هو قوله: «إنني أحترم آراء القدامي ولا أتنكر لهم» و«لا أخرج علي المنطق النحوي في استنتاجاتي» فهذا كل ما أريده من أديب يتصدى للنقد اللغوي. على أنَّ الأستاذ علوش قد تورط ثانية عندما قرر أن حالة الرفع في قول جرير:

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عِشاري

هي موجهة على أن (كم) مبتدأ وعمة خبر أو بالعكس ثم استشهد على سبيل التمثيل بقول حافظ إبراهيم:

كم تحت أذيال الظلام متيم دامي الفؤاد وليله لا يعلم

مع أن صاحب المغني ابن هشام طيب الله ثراه وجميع النحاة من تقدم منهم ومن تأخر قد تناولوا هذا البيت ولم يذكر واحد منهم هذا التوجيه لحالة الرفع. فهم يجمعون على أن (عمة) مبتدأ في حالة الرفع الشاذة كما يقول. وحسن الابتداء به حيث وصف بالجار والمجرور وهو لك. وقوله «قد حلبت عليَّ عشاري» في موضع الخبر. وتكون (كم) واقعة

علي الحلبات فتكون مصدراً. والتقدير: كم حلبةً عمة لك قد حلبت على عشاري. أما تميز (كم) الخبرية فهو مجرور على الإضافة بتقدير (من) فأين التناقض فيما زعمت؟ وقد أجمع النحاة الذين نحترم آراءهم على هذا الإعراب. قال ابن يعيش في شرح مفصل الزمخشري: «فإن ظهرت (من) فهي الخافضة. وإن لم تظهر فهي مرادة مقدرة كما تحذف ولذلك حسن الفصل بين (كم) والمخفوض بعدها». وعلى هذا يجب أن يحمل بيت حافظ إبراهيم لا على أنه مرفوع كما توهم الكاتب الأديب. وأكتفي بهذا القدر لأن هذا البيت لا يخلو منه كتاب في النحو والإعراب حتى صار مضرب المثل في التندر على النحاة الذين يلتمسون الوجوه الكثيرة والعلل المتعددة. ونحن نريد أن نستخلص لنشئنا ما هو أقرب منالاً وأكثر مساغًا.

أما قوله في (ماعدا) أن «ما» وما بعدها ليس لهما أي تقدير ومن الخطأ تقديرهما بمصدر لأن (ما) هنا ليست مصدرية. إن هذا القول يتنافى مع ما يقرره إجماع النحاة. قال شارح مفصل الزمخشري أيضاً: «أما ما خلا وما عدا فلا يقع بعدهما إلا منصوب لأن (ما) فيهما مصدرية فلا تكون صلتهما إلا فعلاً وفاعلها مضمر مقدر بالبعض وما بعدها في تأويل مصدر منصوب. فإذا قلت: قام القوم ما خلا زيداً وما عدا بكراً. كأنك قلت: خِلوَ زيدٍ وعَدْوَ بَكر. وذلك المصدر في موضع الحال. كما قالوا: رجع عودَه على بدئه ونظائره كثيرة»، ولم يقل أحد من النحاة إن «ما» نكرة تامة ولا يمكن تأويلها بمصدر.

وفي الختام أشكر للأستاذ جميل علوش تحقيقه وأكبر نزاهته كما أكبر فيَّ تجردي ونزاهتي فليس لي وله من هدف إلا خدمة هذه اللغة التي أذبنا الحشاشة في سبيل الحفاظ عليها وتسهيل تعليمها والله يوفقنا جميعًا إلى الصواب.

رسالة إلى الأستاذ الدرويش

[بعد الاطلاع على تعليق الشيخ الدرويش وجهت له رسالة على صفحات مجلة المعرفة عدد تموز ١٩٦٥ رقم ٤١. وذلك لوضع الأمور في نصابها إذ إن الجدال كان حول ما صَدَرَ من تعليقاتي على كتاب المرجع في المعرفة]

وبعد فقد تسلمت أمس جريدة العروبة واطلعت على تعليقك الصغير حجماً الكبير معنى، فسررت للروح العلمية التي تجلت في كتابك فتذكرت قول أمير الشعراء أحمد شوقي:

الرأي من جدل العقول وليس من ضغن الصدور

أو قول الشاعر أمين نخلة وهو مأخوذ منه:

الرأي من جدل العقول وليس من ضغن الصدور وبغضة الأكباد

فعلى الأديب الحق أن يصدر فيما يكتب عن عقله لا عن قلبه وأن يجعل المنفعة العامة هي غايته من كتابته.

أشكرك جزيل الشكر راجياً أن تعيرني انتباهك إلى حديث مهم أتقدم به إليك. أحب أن تعلم أنه ليس كل ما صدر عن النحاة صحيحاً. وأنهم ليسوا معصومين من الخطل في آرائهم ونظراتهم. فكل مطلع على علم النحو يدرك ما لهم من آراء مختلفة حول الموضوع الواحد. وفي كتاب «مغني اللبيب» نجد ابن هشام يتصدى لكبار النحاة بالتخطئة والتفنيد معتمداً على الأدلة والبراهين. ولا ضرورة لذكر تلك المواضع فهي كثيرة. وليس من المنطق العلمي في شيء أن نتقبل كل ما قالوا وأن

نـقل آراءهـم المختلفة في المسألة الواحـدة دون محـاسـبـة أو مـنـاقـشـة، بل علينا أن نضع رأينا مدعومًا بالأدلة الدامغة والبراهين القاطعة. ولا أخفي عليك أني أخالف النحاة في مسائل معينة متخذًا براهيني وأدلتي من كتبهم وغير خارج على المنطق النحوي السليم. ومن جملة تلك المسائل مسألة (ما عدا) وأخواتها. إن ما ذكره الشيخ بخصوص (ما عدا) صحيح بالنسبة لما ذكره النحاة وهو موجود في كل كتاب فليس في الاحتجاج به أي فضل أو أية ميزة. ولكنه ليس صحيحًا في رأيي وإليك براهيني وأدلتي راجيًا إنعام النظر فيها.

إنني أعتبر (ما) نكرة تامة لا مصدرية وأن (ما عدا) ليست في محل نصب على الحالية، مخالفًا في ذلك الإجماع ومعتمدًا على ما يأتي:

١ ـ أن (عدا) و(خلا) و(حاشا) أفعال جامدة لا يصاغ منها في الاستثناء مصدر أو اسم فاعل أو اسم مفعول إلخ... ولا تستعمل إلا بهذه الصيغة.

٢ ـ أن (ما) المصدرية لا تدخل على الفعل الجامد وهذا من أبسط القواعد النحوية لأن الفعل الجامد لا يؤول بمصدر.

٣ ـ إن الحروف المصدرية لا يجوز حذفها وما جاء خلاف ذلك فهو شاذ نادر كقولهم: تسمعَ بالمُعيْدي خير من أن تراه. و(ما) هنا يمكن حذفها.

٤ ـ المصدر المؤول لا يجيء فضله في الكلام. إنه لا يجيء إلا عمدة وهذا مخالف للحال فإنها فضلة.

٥ ـ لقد جاءت الحال مصدرًا صرفًا مثل: جاء زيد ركضًا. ولم تجئ مصدرًا مؤولاً. وإذا قبلنا برأي النحاة فعلينا أن نلجأ إلى الشذوذ والندرة وأن نخرج عن الرأي السليم.

٦ ـ أن أدوات الاستثناء هذه أفعال جامدة وليست متصرفة. وقد رأى الشيخ مصطفى الغلاييني في جامع الدروس العربية مقتديًا بحذاق

النحاة كما يقول، أن تكون مجرد أدوات استثناء لا أفعالاً. وقد أخذ بهذا الرأي الأستاذ سعيد الأفغاني في مذكراته.

٧ ـ يذكر ابن هشام في المغني أن بعض النحاة أنكر أن يكون لها محل من الإعراب على اعتبار أنها جملة مستأنفة. وهذا إثبات كافٍ لنفي مصدرية (ما) وحالية الجملة.

٨ ـ إذا افترضنا أن (ما) مصدرية وأن المصدر المؤول في محل نصب حالاً واعتبرنا قول النحاة صحيحًا، فماذا نعتبر الجملة في حالة حذف (ما)؟ وكيف نؤولها مصدراً دون أداة مصدرية؟ وكيف نوافق على رأي النحاة في هذه الحالة؟

٩ ـ أن استتار الضمير وجوبًا على خلاف الأصل في هذه الأفعال يثبت أن (ما) نكرة تامة كما هي في أفعل التعجب. والجملة في هذه الحالة مستأنفة.

١٠ ـ إذا كانت الجملة الحالية مُصدَّرة بفعل ماضٍ فيجب أن تقترن بالواو وقد أو بأحدهما على قلة. وهذا ما لم يتوافر في هذه المسألة.

١١ ـ أن ما يصح أن يكون حالاً يصح أن يكون خبراً. وهذا ما لا ينطبق هنا. لا يصح أن نقول: القوم ما عدا زيداً. فهذا كلام بلا معنى.

١٢ ـ أن الحال هي صفة لصاحبها لحظة وقوع الفعل والتركيب الاستثنائي هنا ليس فيه معنى الصفة بل لا تلمح فيه لمحًا فكيف يكون حالاً؟

١٣ ـ أن رأي النحاة هنا بعيد وغير منطقي وتأويلهم لا يرتكز على أساس. وطريقهم في ذلك شاقة طويلة. أليس من التحذلق تأويل الفعل بمصدر ثم اعتبار المصدر حالاً.

١٤ ـ يمكن الاستعاضة عن (ما) المصدرية والفعل بمصدر مؤول في كل مكان ذكرت فيه فهل ينطبق هذا هنا؟ نقول: أعجبني ما صنع زيد أي أعجبني صُنع زيد. فهل يمكن أن نقول: جاء القوم خلوَ زيدٍ بدل جاء

القوم ما خلا زيداً؟ وهل استعمل العرب هذا التركيب في لغتهم؟

١٥ ـ لماذا لم يعتبر النحاة (إلا) وما بعدها جملة حالية والتقدير واحد في كلا التركيبين؟ فباستطاعتنا أن نقدر: جاء القوم خالين من زيد في قولنا: جاء القوم إلا زيداً. أعني أن (إلا) تعطي نفس المعنى الذي تعطيه (عدا) فلماذا يختلف التقدير؟

أبعدَ هذه البراهين القاطعة نعود ونرضى بما قرره النحاة في الموضوع؟ ألا تحتاج المسألة إلى نظر؟ لقد ضرب النحاة فيها على غير هدى وخبطوا خبط عشواء أفيكون في خروجنا عما قرروه جريمة بحق اللغة كما يعتقد المتعنتون المتعصبون الذين لا يعرفون من اللغة إلا حفظ الألفيات والأجَرُّوميَّات. ألا يحق لنا بعد كل ذلك أن نحاسب النحاة ونناقشهم وألا نأخذ أقوالهم مأخذ الصحة والسلامة؟

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في بسط رأيي بارزاً واضحاً وأن يكون بمثابة نموذج لعدة من المسائل النحوية التي تحتاج إلى فرط دراسة وتدقيق.

تعليق على كتاب المذكرات
لسعيد الأفغاني

«المذكرات» كتاب في قواعد اللغة العربية صادر عن مطبعة جامعة دمشق، وضعه الأستاذ سعيد الأفغاني لطلبة السنة الأولى من كلية الآداب. وقد رأيت أن أتعرض لهذا الكتاب بالنقد والتعليق، لما لمناهج الدراسة المقررة من تأثير في تهذيب الطلبة وتوجيههم. والأستاذ الأفغاني شديد في المحاسبة على الخطأ البسيط والهفوة الطفيفة فليعذرني إذا كنت شديداً عليه في كشف الهفوات وإظهار المغامز. ولي على هذا الكتاب مآخذ ثلاثة أوجزنا في ما يلي:

١ ـ أن مواده مرصوصة رصًّا ومعروضة بشكل موجز وحاسم، لا مجال فيه للتحليل أو البحث مما قد يجعله غير ذي جدوى إلا لمن يستظهره عن ظهر قلب كما يصنع الطلاب في الجامعة.

٢ ـ يعتمد المؤلف على الشاذ ويجعل منه أحياناً قاعدة مطردة مكتفياً للتدليل ببضعة أبيات من الشعر وسأذكر ذلك في حينه.

٣ ـ في الكتاب مجموعة من المزالق والأخطاء التي يجب أن يتطهر منها حتى يعود على الطلبة بالفائدة المرجوة والغاية المنشودة.

والغريب في الأستاذ الأفغاني أنه يقبل كل ما جاء عن النحاة كأنه حقيقة واقعة وحجة قاطعة. وينسى وهو المحقق الكبير والنحوي الشهير ولا من يجحد ـ أن آرائهم متضاربة في المسألة الواحدة. وليس من المنطق أن تقبل كلها على أنها صحيحة، والنحاة ليسوا معصومين من الزلل في آرائهم ونظراتهم. فلقد كانت تعرض لهم ظواهر في اللغة تدعو إلى التأمل، فيفسرونها ويضعون لها التخريجات التي تبتدعها فطنهم

وتستنبطها قرائحهم. وقد يصيبون شاكلة الرمي وقد يخطئونها. وقد يحالفهم التوفيق وقد يخالفهم. وكانوا ينهون حديثهم في المسألة بقولهم: والله أعلم. وعلم النحو لا يعتمد على السماع كعلم اللغة ثم هو ليس مما يؤخذ مشافهة عن الثقات. وهو كذلك ليس وحياً حتى يقبل كما ورد عن السلف بنصه وفصه. إنه يعتمد على العقل والجدل المنطقي. ومادام كذلك فليس معقولاً أن نضع له حدا ونجعل له نهاية ونعتبره كأنه الكلام المنزل لا تحريف فيه ولا تبديل. ومن هذا نفهم أنه لا يكفي أن ندعم رأينا بما ورد عن فلان وعن فلان، حتى تثبت لنا صحة استشهادنا بالأدلة والبراهين.

أنفذ من حديثي هذا إلى بحث مسألة نحوية واحدة للتدليل على أن الأستاذ الأفغاني يُجاري النحاة القدامى دون محاسبة أو جدال. ألا وهي مسألة لام الجحود.

ورد صفحة (٣١) قوله فيها: «وهي المسبوقة بكون منفي: لم تكن لتكذب. لأن الفعل مع أن المستترة مؤول بمصدر في محل جر باللام. ويتعلق الجار والمجرور بالخبر المحذوف والتقدير: لم تكن مريداً لتكذب. ونفي إرادة الكذب أبلغ من نفي الكذب.

وهذا الكلام مهلهل ضعيف وتخريج غير مقبول، يتطرق إليه الفساد من جميع نواحيه. وهذه البراهين والأدلة:

١ ـ إن قوله: «لم تكن مريداً لتكذب» تركيب ضعيف لم يستعمله العرب قط ولا يأتي بالمعنى المقصود من لام الجحود. ولا يغني عنها بأية حال من الأحوال.

٢ ـ لقد عبر العرب عن هذا المعنى بقولهم: لم تكن تريد الكذب أو لم تكن تريد أن تكذب. وهو كما قلت ليس له علاقة بلام الجحود. إنه يعبر عن معنى آخر.

٣ ـ إن اللام المذكورة في التركيب الجديد هي لام التقوية وليست لام

الجحود بدليل إمكانية الاستغناء عنها، إذ نستطيع أن نقول لم تكن مريداً الكذب.

٤ ـ إن (أراد) لا تتعدى باللام بل بنفسها مباشرة وما جاء مخالفًا لذلك فهو شاذ لا يقاس عليه كما ذكر صاحب لسان العرب في بحث هذه المادة حيث استشهد بالبيت التالي:

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تَمثَّلُ لي ليلى بكل سبيل

وخرجه على تضمين (أراد) معنى آخر. أما قوله إن «لم تكن لتكذب» أبلغ من «لم تكن تكذب» فخلط واضح. إن الفرق بين التركيبين ليس من ناحية بلاغية بل من ناحية معنوية. وليس الفرق بينهما كالفرق بين «إن زيداً قائم» و«زيد قائم». من وجهة توكيدية. إن الفرق معنوي. فالجملة الخالية من لام الجحود تنفي الكذب عن المخاطب في الزمن السابق أو في ساعة معينة منه. وهذا لا يمنع أن يكون عاد إلى الكذب في الحاضر أو أن يعود إليه في المستقبل. لم تكن تكذب ولكني أراك تكذب الآن وأظنك ستكذب في المستقبل. أما الجملة المحلاة بلام الجحود فلا تعني أنه لم يكذب فقط، بل تعني أن الكذب ليس في جِبِلَتِهِ ولا في طبيعته ماضيًا وحاضراً ومستقبلاً.

أما تقدير خبر لـ «كان» فغير صحيح لأن كان هنا تامة. وهذه براهيني وأدلتي على تمامها:

١ ـ لو كانت ناقصة لما أمكن الاستغناء عن خبرها بل لما كان حذفه واجبًا وهو ليس كونًا مطلقا أو وجوداً عامًا حتى يصحَّ حذفه والاستعاضة عنه بشبه جملة.

٢ ـ إن تقديرنا لها على اعتبار أنها ناقصة لا يعطي المعنى المقصود، ونظل بحاجة إلى تقدير خبر وإلى تعليل صحيح.

٣ ـ إن (كان) الناقصة حيثما وجدت يمكننا الاستعاضة عنها بصار أو أصبح أو أضحى وهذا لا يستقيم هنا. لا يصح أن نقول لم تصبح لتكذب.

٤ ـ إن كان الناقصة لا تدخل على لفظ الجلالة لأنها تدل على صفة في حالة معينة والله جل جلاله لا يتغير ولا يتبدل ؛ ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ . فكان هنا لا يصح أن تكون ناقصة بل هي تامة وهي كذلك في كل موضع تدخل فيه لام الجحود.

مختصر الحديث أن لام الجحود تقع بعد كون تام منفي . وهي ليست حرف جر حتى نؤول ما بعدها بمصدر ونجره بها . ولسنا بحاجة إلى هذه التعليلات الملتوية والتقديرات البعيدة ، إن الجملة التي تقع فيها لام الجحود جملة بسيطة بعيدة عن التعقيد ، وهي تعبير في اللغة فريد من نوعه ، فيه قوة وفيه قَطْعٌ وتقديره يجعله سمجًا باردًا .

ورد صفحة (٤٤) قوله : إن (أي) في : «أيَّ يوم تسافر أصحبك فيه» . ظرف زمن . وهذا خطأ إنها نائب ظرف زمان . وبين المفعول فيه ونائبه وبين الفاعل ونائبه فرق كبير .

وكذلك في حديثه عن ما ومهما وأي قال إنها تعرب مفعولاً مطلقًا إذا دلت على حدث . والصحيح أن تكون نائب مفعول مطلق . إن المفعول المطلق لا يكون إلا من جنس الفعل .

صفحة (٥٧) في باب الأسماء المبنية ورد قوله : (هذا ولا ينس القارئ أن المنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة مبنيان على الضم دائمًا) وهذا قصور في التعبير من ثلاث نواح :

١ ـ أن المنادى المفرد المعرفة يشمل كل ما بني على ما كان يرفع به قبل النداء سيان في ذلك العلم والنكرة المقصودة ، لأن النداء يخصص النكرة ويعنيها فيقربها من المعرفة . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا ذكر الخاص بعد العام ولماذا هذا الإطناب ، ألم يكن يكفي ذكر المنادى المفرد المعرفة فقط ؟

٢ ـ كان أصح لو قيد النكرة المقصودة وقال النكرة المقصودة غير الموصوفة لأنها إذا وصفت انتفى الشرط وانتصبت .

٣ ـ أن قوله «مبنيان على الضم» غير شامل. الأحرى أن يقال مبنيان على ما كانا يرفعان به قبل النداء لأن الضمة ليست وحدها علامة رفع بل يشركها الواو في جمع المذكر السالم والألف في المثنى. وعليه فليس من الصحيح أن تذكر وحدها.

صفحة (٦١) خطأ في تسمية البحث: الاسم المنون وغير المنون. وهو يقصد الاسم المنصرف وغير المنصرف أو المصروف والممنوع من الصرف. إن تسمية الأستاذ الأفغاني فضفاضة إذ تنطبق على المبني والمعرب بالإضافة إلى المنصرف وغير المنصرف وكل ما جاء مشتقًا من التنوين في هذا البحث فهو خطأ. والواجب استعمال (صَرَفَ» بدل (نَوَّنَ) ومنع من الصرف بدل منع من التنوين.

أما اعتماده على الشذوذ فقد جعل عمل المصدر المعرَّف بأل قاعدة مطردة مع أن الأمثلة والشواهد على عمله نادرة جداً. وهو غير مستعمل في كتب اللغة فبأي حق يبيح الأستاذ لنفسه أن يجعلها قاعدة مطردة. وهل يستطيع أن يذكر بضعة من مثل هذا الشاهد:

ضعيف النكاية أعداءه   يخال الفرار يراخي الأجل

وكان من الواجب في حديثه عن المصدر العامل صفحة (٧٠) أن يصنف أنواعه حسب اطراد عملها بالترتيب التالي:

١ ـ مضافًا إلى فاعله.

٢ ـ مجرداً من أل والإضافة.

٣ ـ محلى بأل على الندرة والشذوذ.

ومثال آخر على جعله من الشذوذ قاعدة مطردة قوله إن (فعيلا) تأخذ مفعولاً واستشهد على ذلك بقوله: أرحيم أبوك أطفاله؟ ولم يستطع أن يجيء بشاهد شعري واحد. وكذلك في وزن (فَعِل) و(فعول) و(مفعال). إن ما ورد من ذلك فهو شاذ ولا يقاس عليه.

في باب المرفوع من الأسماء صفحة (٨٣) ورد قوله: وما كان في

معنى الصفة المشبهة من الأسماء الجامدة مثل: خالد علقم لقاؤه. فهو يأخذ فاعلاً. فـ(لقاؤه) في رأي الأفغاني فاعل. وهذا تعليل بعيد والأصح الأسلم أن يكون علقم خبراً مقدماً و(لقاؤه) مبتدأ مؤخراً. والجملة الاسمية في محل رفع المبتدأ (خالد). أن الجوامد لا تأخذ فاعلاً.

صفحة (٨٦) ورد قوله: يجر الفاعل لفظًا على الوجوب في موضع واحد هو صيغة التعجب (أكرم بخالد) فزيادة الباء هنا واجبة. عجيب كيف يقبل الأستاذ الأفغاني هذه الفِرْية؟ متى كان الزائد واجب الزيادة. إن الوجوب والزيادة لا يجتمعان. الوجوب يعني الأصالة. والأصالة والزيادة نقيضان.

وهذا يحملنا على التطرق إلى أفعل التعجب (أفعِلْ به). قال النحاة إنها فعل ماض جاء على صورة الأمر. وإن الباء زائدة وإن مجرورها فاعل محلاً. وهذا فاسد من عدة نواح:

١ ـ لو كانت (أفعِلْ به) فعلاً ماضيًا لاستغنيَ عنها بالماضي الصريح الدال على التعجب وهو قياس من كل فعل صح لنا منه صوغ أفعل التعجب على ما أفعله، ثلاثي موجب معلوم غير جامد غير دال على لون أو عيب أو حلية قابل للتفاوت نحو: ﴿ كَبُرتْ كلمة تخرج من أفواههم ﴾. وما دام الفعل الماضي الدال على التعجب موجوداً فما الداعي لاستعمال صيغة أخرى بنفس المعنى!

٢ ـ إن الذين قدروا صيغة (أفعِلْ به) فعلاً ماضيًا لم يعتمدوا على أساس ولم يأتوا بالبراهين والأدلة التي تثبت قولهم، فليس في اللغة حالة نقيس عليها. واستخراج القواعد إنما يكون بالقياس والمقارنة ولا يكون اعتباطًا كما في الحالة هذه.

إن (أفعِلْ به) فعل أمر عادي مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت والباء حرف جر أصلي متعلق بأفعل. والضمير في محل جر بالحرف. ومادام الأمر كذلك فعلينا أن نفسر

الجملة تفسيراً يتفق مع الإعراب الذي ذكرت. وبموجب قولنا تكون (أبخِلْ به) تعني (نادِ ببخله) و(أكرم به) ناد بكرمه وانتهت المشكلة، أما لماذا لم يُسند هذا الفعل إلى غير ضمير الخطاب المفرد المذكر، فعلة ذلك أن العرب استغنوا بهذا الضمير المفرد عن بقية الضمائر لدلالة المخاطب على الجميع. ومن عاداتهم أن يخاطبوا فرداً ويقصدوا به كل من يسمع. وأرى أن هذا هو التخريج الصحيح لهذه الصيغة. إنه يجنبنا المتناقضات.

في بحث الفاعل صفحة (٩٣) ورد قوله في جملة (وُقِفَ لإجلالك) أن المصدر المفهوم من الفعل يقدر نائب فاعل. وُقِفَ الوقوفُ لإجلالك. وهذا كلام ضعيف للأسباب التالية:

١ ـ أنه من أبسط القواعد أن الفعل المجهول لا يصاغ إلا من الفعل المتعدي، مباشرة أو بالحرف. وهذا فعل لازم فكيف يصاغ منه المجهول؟

٢ ـ أن نائب الفاعل يتقدم على الفعل فيكون مبتدأ. نقول: ضُرِبَ التلميذ. ثم نقدم نائب الفاعل فنقول: التلميذ ضُرِبَ. ويكون الكلام مفيداً لا غبار عليه. ولكن هل صح لنا أن نقول الوقوف وقف. وهل هذا كلام له معنى؟

وقد يسأل سائل: وماذا نقول في بيت الفرزدق:

يُغضي حياء ويُغضَى من مهابته   فما يُكلَّمُ إلا حين يبتسم

والجواب أن مثل هذا البيت نادر وقليل، وبإمكاننا أن نستعيض عن هذا التعليل الملتوي بتعليل آخر وهو أن نقدر شبه جملة محذوفة نعتبرها في محل رفع نائب فاعل، ويكون التقدير هكذا: يغضي حياء ويغضى في حضرته من مهابته. وتكون شبه الجملة المقدرة (في حضرته) في محل رفع نائب فاعل.

وفي نفس البحث ورد قوله: والظرف يجب أن يكون متصرفًا مختصا ليصح وقوعه نائب فاعل مثل: احتفل يومُ الخميس واصطف

أمامُ القائد. برفع يوم وأمام. وهذا كلام غير مستقيم. إذ لا يجوز أن يكون كل من يوم وأمام نائب فاعل. هل يصح لنا أن نقول: يومُ الخميس احتفل. على اعتبار أن (يوم) مبتدأ مرفوع. وهل نحن بحاجة إلى هذا التخريج؟

ورد صفحة (١٥٥) قوله: في (سرني رجوعك سالمًا) أن ضمير المخاطب (الكاف) مجرورة لفظًا مرفوعة محلاً. وهذا تناقض غريب. كيف تكون الكاف في محل رفع فاعلاً وهي في محل جر مضاف إليه. نقول في إعرابها: وضمير المخاطب المبني على الفتح بناء عارضًا في محل جر مضاف إليه فكيف تكون في نفس الوقت فاعلاً؟ أما أن تكون فاعلاً في المعنى فليس له علاقة بالإعراب ولا بالنحو. ولا مجال للإفاضة في هذه المسألة فقد أوسعتها بحثًا في تعليقي على كتاب المرجع عدد المعرفة (٣٥ و٣٦).

في بحث التمييز ورد قوله عن كم الاستفهامية: هي مفعول في (كم مرة قرأت درسك) ومفعول فيه في (كم ليلة سهرت) والصحيح أنها في الأولي نائب مفعول وفي الثانية نائب مفعول فيه.

ورد صفحة (١٩٢) قوله عن الكاف إنها تكون اسمًا وأورد على ذلك أمثلة وشواهد. إن الكاف لا يمكن أن تكون اسمًا للأسباب التالية:

١ ـ أن مجيء الكاف بهذا الشكل شاذ وضعيف حتى أن بعض النحاة أنكره وقد حمله سيبويه على الندرة والشذوذ ووافقه ابن هشام على رأيه.

٢ ـ أي اسم هذا الذي يستعصى على التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والإضافة إلى المضمر، ولا يكون له في مقومات الاسمية نصيب؟

٣ ـ أن بإمكاننا تخريجها على وجه يبعدها عن الاسمية وهي أن تكون مع مجرورها صفة لاسم محذوف وينتهي الإشكال. ففي قول

المتنبي: «وما قتل الأحرار كالعفو عنهمو». يكون التقدير «وما قتل الأحرار شيء كالعفو عنهمو» أو «سلاح كالعفو عنهمو». وكذلك «يضحكن عن ثنايا كالبرد المنهم».

ولواحق الإقراب فيها شيء كالمقق. وتنتهي أسطورة اسمية (الكاف).

ورد صفحة (١٩٤) قوله في إعراب: (لست بذاهب): إن ذاهب خبر ليس منع من ظهور الفتحة على آخره اشتغاله بحركة الجر الزائد. واشتغال المحل بالحركة لا يكون إلا في مثل ياء المتكلم. أما الإعراب الصحيح فهو أن يكون مجروراً لفظًا منصوبًا محلاً على أنه خبر ليس.

إلى هنا أضع القلم بعد أن انتهيت من تعليقي على كتاب (المذكرات) متغاضيًا عن ذكر عدد من الأخطاء لا يتسع لذكرها المجال وراجيًا من الأستاذ الكبير الأفغاني أن يتقبله بصدر رحب وأن يعتبره جهداً في خدمة اللغة العربية التي نلتقي على تعزيزها وإعلاء شأنها.

أخطاء لغوية
في كتاب عن الوعي اللغوي

[رسالة لغوية إلى الدكتور مازن المبارك
مدرس اللغة والنحو في جامعة دمشق.
كتبتها تعليقًا على كتابه الجديد الصادر
في دمشق بعنوان (نحو وعي لغوي)]
نشرت في البيان العدد (٦٠) سنة ١٩٧١.

كنت قبل أمد قصير في دمشق، واتفق أن وقع طرفي على كتابكم (نحو وعي لغوي) في واجهة إحدى المكتبات هناك، فاشتريته ودخلت الفندق ولم أخرج منه إلا وقد انتهيت من قراءته. إنني من الذين تستهويهم الأبحاث اللغوية وبخاصة ما كان منها متعلقاً باللغة العربية نفسها.

ولا يسعني إلا أن أهنئكم على حماستكم للغة العربية وعنايتكم بقواعدها وأصولها ومنافحتكم عن حياضها، مما كان له أبلغ الأثر في نفسي، لأننا في عصر فسدت فيه الأذواق والتوت السلائق وخمدت العاطفة القومية في النفوس. فلم يعد السواد الأعظم من الناس يهتمون بلغتهم، وقد أعرضوا عنها متأثرين بالدعوات الخبيثة والنيات السيئة التي يبثها الاستعمار وأعوانه في وطننا العربي.

أهنئكم من جهة وأعتب عليكم من جهة أخرى. فكتاب من هذا النوع يجدر بصاحبه أن يتحرز من الخطأ ويتصون من الوهم. ولا أكتمكم أن الكتاب يغص بالمزالق والأخطاء مما يقلل من جدواه ويخفض

من قيمته وقديمًا قال الشاعر:

لا تنهَ عن خلق وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

ولكي يكون كلامي مسنوداً بالأدلة والبراهين، فسأسرد نماذج من تلك المزالق والأخطاء. ولكي لا أتهم بالتحامل، فأنا أكتفي بذكر موضع الخطأ وتصحيحه ولن أصر على رأيي مع ثقتي بما أقول، وسأترك المجال مفتوحًا لمناقشتي ومحاسبتي والوصول من ثم إلى رأي يقتنع به الطرفان. فالقصد هو تطهير الكتاب من الأخطاء العالقة به في الطبعات القادمة. ومن حقي أن أتصدى لكل عمل يمس اللغة العربية من قريب أو بعيد. فأرجو أن تفتحوا صدركم وألا تضيقوا ذرعًا بالنقد. واعلموا أني لست في موضع تحقيق وتمحيص، ولذلك فلن أطيل في التعليق على الكلمة الواحدة. إن ما أكتبه رسالة وليس بحثًا. والرسالة لا تتسع للتحقيقات والتمحيصات. وحسبي أن أنبهكم إلى وجوه الخطأ والصواب. ذلك أن من يتصدى لنقد (المنجد) وغيره من كتب اللغة يجب أن يكون عصيًا على الخطأ، ممتنعًا على الانزلاق، نير الذهن دقيق الملاحظة بحيث يصعب وقوعه في الخطأ والوهم.

والآن أرجو أن تعيروني بعض عنايتكم واهتمامكم فعسى أن يكون في ما سأعرض من المسائل منفعة لكم ولمن يهمه الأمر. وإليكم عدداً من تلك الأخطاء والعثرات:

١ ـ غرس ـ استعملت (ص ٢٥) بمعنى زرع. والفرق كبير بين غرس وزرع.

فالأولى تستعمل للشجرة والنبتة. وأما البذرة أو البذور فليس لها إلا زرع و بذر أو نثر.

٢ ـ المرير ـ استعملت (ص ٢٦) بمعنى المر، وهو خطأ. إن للمرير معاني أخرى. جاء في المنجد في مادة (مر) ما يلي. المرير من الحبال ما اشتد فتله. أمرٌ مريرٌ محكم. رجل مرير قوي ذو عزم. يقال استمر

مريره أي قوي بعد ضعف واستمرت مريرته على كذا إذا استحكم أمره عليه وقويت شكيمته فيه واعتاده، من هذا نفهم أن استعمال المرير بمعنى المر خطأ وقد نبه إليه اللغويون المدققون وذكروه في الأخطاء الشائعة.

٣ ـ أبداً ـ استعملت (ص ٢٦) بعد فعل ماض هو (ليس) وكان الأجدر أن يستعاض منها بقط. لأن أبداً تستعمل بعد المضارع وقط بعد الماضي.

٤ ـ إذ أليس ـ حيث أقحمت (إذ) (ص ٣٤) على همزة الاستفهام. والهمزة لها حق الصدارة فلا يصح أن يدخل عليها شيء. وهذا الخطأ يتكرر في عدة مواضع. والصحيح أن يقال: أفليس؟

٥ ـ تُجهِّلُ ـ استُعمِلت (ص ٣٥) ضد تُعلِّمُ. وهذا خطأ فتجهيل المرء نسبته إلى الجهل لا غير ذلك. فالاستعمال إذن خطأ.

٦ ـ بدون ـ استعملت مجرورة بالباء (ص ٩٧) وفي عدة مواضع أخرى. مع العلم أنكم نبهتم في فصل (قل ولا تقل) إلى خطأ استعمالها مقرونة بالباء. فما قيمة النهي عن الشيء والإتيان بمثله؟

٧ ـ الصمود ـ استعملت ص (٥٨) بمعنى الثبات وهي لم ترد في كتب اللغة بهذا المعنى، ولا يؤكد صحتها ورودها على ألسنة الكُتّاب والسياسين والصحافيين. وقد نبه على خطأ استعمالها اللغوي الكبير المرحوم مصطفى جواد.

٨ ـ مدح الإيجاز والثناء عليه ـ هذا تعبير قاصر وهو يعني به ذكر محاسن الإيجاز وتبيين فضائله أو فوائده. أما المدح والثناء فهما يذكران بالنسبة للأشخاص لا للأشياء.

٩ ـ نوافق ـ (ص ١٠١) وكان الأصح استعمال (نلائم) لأن نوافق تعطي معنى آخر هو الموافقة التي هي ضد المخالفة.

١٠ ـ أردنا إلى ـ (ص ١١٥) استعمالها هنا خطأ، لأن أراد تتعدى

بنفسها. فالصحيح أن نقول: (أردنا إثبات الصلة بين القرآن والدراسات اللغوية) إلا إذا ضمناها معنى قصد. والتضمين يجب ألا يستعمل إلا في الضرورات وإلا عمت الفوضى واختلت المقاييس. وقد تكرر الخطأ (ص ١٢٩).

١١ ـ إنْ في كذا أو في كذا ـ ورد (ص ١٢٧) قولكم: إن في بلاد العرب أو في بلادِ الإسبان، هو تعبير مترجم حرفيًا عن الأجنبية. إنه بالضبط مترجم عن الإنكليزية من قولهم "Either this or that" والتعبير حين يكون مترجمًا حرفيًا عن الأجنبية يكون ضعيفًا وبعيداً عن روح العربية وفصاحتها.

١٢ ـ أكثر بكثير ـ تعبير عامي ورد (ص ١٤٠) وقد أشار إليه بعض اللغويين المدققين واعتبروه من ضمن الأخطاء الشائعة. والذوق اللغوي كفيل بكشف مثل هذا التعبير الضعيف ورفضه.

١٣ ـ إدراكهم الحقيقة واستغلالهم إياها ـ والأفضل أن يقال: إدراكهم للحقيقة واستغلالهم لها (ص ١٤١) لأن المصدر ضعيف ببعده عن المفعول فيقوي عمله بلام التقوية. وليس الاستعمال المذكور خطأ. ولكننا لسنا هنا في حساب الخطأ والصواب ولكن في حساب الذوق والفصاحة والبيان. فليس كل صحيح فصيحًا. وإضافة اللام في العبارة يلطفها ويهذبها. ولو رجعنا إلى النص وقرأناه بلام التقوية ودونها لعرفنا الفرق.

١٤ ـ بين وبين ـ وتكرار بين (ص ١٤٩) غير صحيح في حالة العطف إذا كانت مضافة إلى اسم صريح فإذا أضيفت إلى ضمير جاز ذلك بل وجب. كما لو قلنا: بينك وبيني. وبيني وبينه. أما ما خالف ذلك فهو خطأ وأنا أربأ بالدكتور مازن المبارك أن يستشهد ببيت شاذ ليؤكد رأيه وموقفه فنحن نعتمد في كتابتنا على المألوف والمتبع لا على الشاذ والنادر.

١٥ ـ تتشكل: (ص ١٥٠) هذا استعمال خاطئ والصحيح استعمال كلمة (تتألف) أو (تتكون) أما شكل وتشكل فهي اشتقاقات قديمة يستعملها بعض الأدباء المحدثين في غير مكانها ويحملونها غير ما تحمل من معان وكأنها ترجمة حرفية لكلمة (Form) الإنكليزية، وكان على حضرة الدكتور المحقق أن يتدارك الخطأ فينبه إليه لا أن يستعمله ويشجع عليه.

١٦ ـ لتعليم الأجانب اللغة العربية ـ والأصح والأفصح أن نقول: لتعليم اللغة العربية للأجانب. إن المصدر أضعف من الفعل ولذلك فهو حين ينوب عن الفعل ويسد مسده ينوء بالمهمات التي يضطلع بها ويظهر عليه العجز والكلال وعلى وجه الخصوص حين يكون الفعل متعدياً إلى مفعولين. وفي هذه الحالة يجب أن نغير ترتيب الأسماء المفعول بها (المفاعيل) على وجه يتناسب مع قدرة المصدر بحيث نحتفظ للجملة بفصاحتها ورونقها. ليس الغاية أن ينطبق النص على أمثلة النحاة فالنحاة يستطيعون أن يصححوا كل شيء ويخطئوا كل شيء. ونحن في كتابتنا لا نتوخى الصحة فقط بل الفصاحة والجمال. ولذلك فلا يكفيني أن تقول لي، والحديث غير مخصص بمخاطب معين، لا يكفيني أن تقول: إن هذا التركيب موجود في كتب النحاة وينطبق على أصولهم وقواعدهم. ولا يكفيني أن تؤيد عبارتك بالاعتماد على بيت نادر أو جملة شاذة. المهم في الأمر الصحة والجمال، الصحة المعتمدة على الألفة والشيوع والجمال المنبثق من الصياغة على نمط الكلام العربي في أعلى مستوياته وأرفع ذراه. ونعود إلى العبارة موضوع الخلاف فنقول: إن تقديم (اللغة العربية) على غيرها هو الأولى والأجدر للصلة التي تربط بين المصدر (التعليم) ومفعوله المعنوي (اللغة العربية). واللغة العربية أولى بالتقديم لأنها الأهم من جهة ولأنها موضوع الحديث من جهة أخرى. وحين جذب المصدر مفعوله والتصق به

التصاق إضافة بقي المفعول الثاني بعيداً، فجيء باللام لتقوية العلاقة وتمتينها بينهما.

١٧ ـ ما بذلوا من جهد وما أفنوا من قرون ـ هذا كلام يفتقد المؤاخاة والمشاكلة. والمؤاخاة بين المعاني والمباني من شروط الكلام الفصيح وأصوله. وهنا نجد المؤاخاة في المبنى ولكننا نفتقد المؤاخاة في المعنى. فالجملة الثانية ند الأولى ونظيرها من ناحية لغوية صرف ولكنها من حيث المعنى لا تقابلها ولا تقف لها. فجملة ما بذلوا من جهد تتطلب جملة تؤكدها معنوياً أو تقابلها أو تناقضها ويكون معناها واضحاً بيناً، وجملة «ما أفنوا من قرون» لا تعني شيئاً ولسنا بحاجة إلى عبقرية لمعرفة عدد القرون التي انقضت على تاريخ العرب حتى نستعين على ذلك «بذكر طائفة من أعلامهم وما وضعوا من معجمات». إن الموضوع هين بسيط. وما أظن إلا أن الجملة الثانية حشو لا فائدة منه ولا معنى وراءه. ولو قال (ما بذلوا من جهود وما قدموا من تضحيات) لكان أحكم وأرصن وأقرب إلى روح العربية. (ينظر في ص ١٥٣ من الكتاب). المهم أن تضيف الجملة الثانية إلى الأولى فضل معنى أو أن تكون توكيداً أو توضيحاً لها، وهو نوع من الترادف يبعث في الكتابة رونقاً وجمالاً ويضفي عليها سحراً أخاذاً.

١٨ ـ مهما يؤت من سعة العلم ـ (ص ١٦٤) وهذا ضعيف، والأفضل أن يقال: مهما أوتي من سعة العلم. لأن الكلام كله بصيغة الماضي فلماذا المخالفة وتغيير نظام الكلام؟

١٩ ـ لابد من تعاون أفراد ذوي جوانب متعددة في الاختصاص (ص ١٦٤) والأفضل أن يقال: لابد من تعاون أفراد متعددي وجوه الاختصاص أو متعددي جوانب الاختصاص إذا أردنا التقيد بكلام المؤلف. ولو قلنا: متعددي الاختصاص لما أخطأنا وجه الصواب.

٢٠ ـ «ولست أدري هل يقول عاقل مثل هذا الكلام؟» (ص ١٧٥)

والصحيح أن يستعاض من هل بالهمزة في هذا المكان. لأن حرف الاستفهام يفيد التسوية هنا ولأن الجملة التي دخل عليها حرف الاستفهام يصح تأويلها بمصدر. وتقدير الكلام في الأصل هكذا: ولست أدري أيقول عاقل مثل هذا الكلام أم لا يقول. أما هل فتختص بالاستفهام عن النسبة الإيجابية فإذا أريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة. أما مسوغ استعمال الهمزة فهو إفادتها التسوية ودخولها على جملة يصح تأويلها بمصدر كما ذكرنا آنفًا. هذا بالإضافة إلى أن الاستفهام هنا لطلب التصور لا لطلب التصديق. وطلب التصور من اختصاص الهمزة كما أن طلب التصديق من اختصاص هل. وهذا لا يمنع أن تستعمل الهمزة للتصديق في غير هذا الموضوع.

٢١ - الموثوقة - (ص ١٨٦) حيث صيغ اسم ا لمفعول من فعل يتعدى بحرف الجر، والصحيح أن نقول: «الموثوق بها». وهذه من الأخطاء الشائعة التي نبه إليها اللغويون المدققون. جاء في المنجد في مادة وثق: وثق يثق ثقة ووثوقًا وموثقًا بفلان ائتمنه: فهو واثق وذاك موثوق به. فقولهم إذن الموثوقة والمغلوطة من الأخطاء الشائعة التي يجب أن يتجنبها الحريصون عل سلامة اللغة من مثال الدكتور مازن المبارك. ونحن إن عذرنا كاتبًا عاديًا في استعمالها فلن نعذر رجلاً وضع نفسه في موضع المسؤولية تجاه اللغة العربية واضطلع بعبء الذب عنها والذود عن حياضها. وهذا الخطأ نفسه يتكرر ص (١٨٩).

٢٢ - فعيل وفعول - ورد (ص ٢٠٥) ما يلي: وآخر ما ننبه عليه في هذه النماذج أنهم يضعون تاء التأنيث في صفات يستوي فيها المذكر والمؤنث ولا يصح أن تدخل عليها التاء إلا للمبالغة فهم يقولون بقرة حلوبة والصواب حلوب لأن وزن فعول إذا كان بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث وكذلك وزن فعيل إذا كان بمعنى مفعول فنقول: امرأة حبيب وأسير وقتيل وعقيم وعين كحيل وكف خضيب ومنه في القرآن

الكريم: ﴿لعل الساعة قريب﴾. وكذلك يستويان في وزن مفعال، فنقول رجل مكسال ـ وامرأة مكسال. رجل مضحاك وامرأة مضحاك. ومنه في القرآن الكريم ﴿إن جهنم كانت مرصاداً﴾.

وفي هذا النص عدة أخطاء:

منها أن قولكم: إنهم يضعون التاء في صفات يستوي فيها المذكر والمؤنث. هذا القول خطأ والصواب: يدخلون عليها أو يلحقون بها تاء التأنيث، أما «يضعون فيها التاء» فكلام بعيد عن الفصاحة.

ومنها أن في النص خلطاً بين فعيل بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول.

فامرأة عقيم ليست بمعنى مفعول. إنها بمعنى فاعل ولكنها جردت من تاء التأنيث شذوذاً. وكذلك قريب فإنها بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول وجاءت مجردة من التاء شذوذاً أيضاً.

ومنها اعتبار (مرصاد) صيغة مبالغة وهي تعني المكان الذي يرصد به أو الطريق فلا علاقة للمبالغة بها. وتفسير الآية يؤكد ذلك. ﴿إن جهنم كانت مرصاداً للطاغين مآبا﴾. يعني أنها كانت طريقاً للطغاة ومرجعاً لهم.

بالإضافة إلى كل ما ذكرنا من الأخطاء والهفوات وهي غيض من فيض مما في الكتاب، بالإضافة إلى ذلك نجد ضعفاً في التركيب وهلهلة في النسج وسقماً في العبارة. ولا بأس أن نورد بعض الأمثلة على ذلك:

١ ـ ورد (ص ٣٠) ما يلي: فنحن حين استعملنا آلة تسمى (التليفون) مثلاً لا بأس أن نأخذ اسم تلك الآلة معها إلخ.

وأنا لا أجد اتساقاً في السياق اللغوي بين (استعملنا) و(أن نأخذ). فالأول ماضٍ والآخر مضارع. ومن ناحية أخرى فإن جملة (أن نأخذ اسم تلك الآلة معها) ضعيفة سقيمة. وكان الأولى أن تقول: فنحن حين استعملنا تلك الآلة التي تسمى التليفون لم يكن من المستهجن أن نطلق عليها اسمها الذي عرفت به في اللغة الأصيلة ولا بأس في ذلك.

٢ ـ ورد (ص ١٣٧) ما يلي: وكان للغة قريش أوفى نصيب في اللغة التي اختارها العرب لغةً لأسواقهم الأدبية ولغتِهم الموحدة.

ومن عيوب هذه الجملة أن لفظة (لغة) تكررت فيها أربع مرات وهي على ما هي عليه من القصر. ثم ماذا من قولكم: اللغة التي اختارها العرب لغة لأسواقهم الأدبية ولغتهم الموحدة. وما معنى (لغة للغتهم الموحدة). وهو ما يبقى من الجملة بعد حذف المعطوف عليه (لأسواقهم الأدبية)؟

أكتفي بهذا القدر من الهفوات والمطاعن التي عثرت عليها في أثناء مطالعتي للكتاب وهي كما ذكرت آنفاً غيض من فيض. وكل ما أرجوه أن يحرص الأستاذ الدكتور في جولاته اللغوية القادمة على صيانة لغته وتهذيب عباراته وأن يعلم أن الكتابة ذوق ودراية أكثر منها حفظاً ورواية.

وفي الختام أرجو أن أكون قد أوضحت وأفدت وأن يقبل اندفاعي على أنه غيرة على اللغة العربية وحرص عليها، ولحضرة الدكتور أزكى السلام وأخلص التحيات.

ردعلى نقد (*)

قرأت ما كتبه الأستاذ إسماعيل الصيفي في عدد (البيان) الأخير، تعليقًا على رسالة لي كنت قد وجهتها إلى الدكتور مازن المبارك في عدد البيان رقم (٦٠) حول كتابه (نحو وعي لغوي). وقبل المبادرة بالرد على الأخ الصيفي أود أن أبدي الملاحظات التالية:

١ ـ أنني لا أعرف الدكتور المبارك لا من قريب ولا من بعيد. فقد تولى مهمة التدريس في جامعة دمشق بعد تخرجي منها. ثم إني كنت منتسبًا لامداومًا ولذلك فلم أعرف أي أستاذ من أساتذتها ويبقى الحديث عن الحساسيات بحاجة إلى برهان.

٢ ـ أرجو أن يعلم الأخ الصيفي أني لم أكن في لحظة من اللحظات متخوفًا من ناقد يحاسبني أو صديق يعاتبني فقد تركت باب النقاش مفتوحًا على مصراعيه حيث قلت في رسالتي إلى الدكتور المبارك: (وسأترك المجال مفتوحًا لمناقشتي ومحاسبتي والوصول من ثم إلى رأي يقتنع به الطرفان). ومن الواضح أن هذا الكلام ليس فيه غرور ولا استعلاء بل فيه لين واستعداد لتقبل النقد والتعليق. أما الذي ضايقني فهو لهجة الاستعلاء التي واجهني بها الأخ الصيفي في مقر الرابطة والتي لم تكن تدل بأية حال من الأحوال على نزاهة أو حسن نية كما خيل لي.

٣ ـ تحدث الأخ الصيفي في نهاية التعليق عن المراء وكأنه يخشى أن يستعمل الآخرون ضده السلاح الذي استعمله هو. ولكن ليطمئن قلب الأخ الصيفي فلن آخذه إلا بشاهد ولن أحاسبه إلا بقاعدة.

بعد هذه الملاحظات التي كان لابد من بسطها بين يدي الرد ننتقل

(*) نشرت في البيان العدد (٦٢) سنة ١٩٧١.

إلى الأخطاء اللغوية التي توهم الأستاذ الصيفي وجودها. ويجدر بي أن أشير هنا إلى موقفه المتردد من هذه الأخطاء فقد اعتبرها مرة أخطاء ومرة أخرى ظنها أخطاء ومرة ثالثة جعلها قابلة للنقاش واعتبر كلامه فيها غير نهائي ولا فاصل. وبين هذه المواقف المختلفة والنظرات المتباينة مجال واسع للتأمل وطول النظر. وليعذرني الأخ الصيفي إذا لم أعتبر هذا التردد في عرض وجهات النظر تواضعاً أو رحابة صدر أو سعة أفق، بل خشية من انكشاف الحقيقة وظهور التحامل.

لقد أقام الدنيا وأقعدها على مطالبتي الدكتور المبارك بالتحرز من الخطأ والتصون من الوهم وكأنه فهم من هاتين العبارتين طلب العصمة والكمال، في حين أنهما تعنيان غير ذلك. إنهما تعنيان التوقي والحيطة. وكل كتب النحو والبلاغة تدعو إلى التحرز من الخطأ من الوهم. فما وجه الاعتراض وأين الإسراف والمبالغة؟

والآن لنخض في موضوع الهفوات التي تصور الأستاذ وجودها في رسالتي. وهي تنحصر في بعض الألفاظ التي يختلف معي حول حقيقة وجودها وورودها في المعاجم.

من هذه الألفاظ (الصمود) فقد أكد الأستاذ الصيفي وجودها معتمداً على المعجم الوسيط. وكنت قد نقبت المنجد والصحاح والمصباح المنير ومحيط المحيط ولسان العرب وفاكهة البستان ومتن اللغة فلم أعثر عليها في هذه المعاجم كلها. وأكثر من ذلك أن هذه المعاجم لم تذكر (لصَمَدَ) مصدراً (غير الصَّمْدِ) من باب نصر ينصر. أما الصمود فهو غير موجود أبداً بمعنى الثبات ولا بأي معنى آخر. فهل يكفي المعجم الوسيط لتأكيد ما نفته هذه المعاجم جميعها وهل يعتبر الاستناد إلى المعاجم عامة ومن ضمنها لسان العرب خطأ والاستناد إلى المعجم الوسيط صواباً؟ وماذا لو حصل الجدال بيني وبين الأخ الصيفي قبل صدور المعجم الوسيط؟ إن في قراءة مقدمة هذا

المعجم ما يكشف سر تفرده بإيراد هذه اللفظة. إن القائمين على تأليفه رأوا أن يقبلوا الدخيل والمولد والعامي من الألفاظ بحجة أنهم يملكون السلطة لذلك وأن غيرهم لا يملكها. ولقد أشار صاحب معجم متن اللغة في الحاشية أن (الصمود) يستعملها العامة في بلاد الشام بمعنى الثبات. وهذا كاف لإبطالها وإثبات عدم فصاحتها. أما المعجم الوسيط فقد كانت اللغة العربية قبله وستبقى بعده وهو لا يملك الحسم في مثل هذه المواقف لمخالفته لشروط الاستشهاد الصحيح وهي معروفة مشهورة.

ومن هذا القبيل لفظة (شكل) ومشتقاتها فقد أشار محيط المحيط والمنجد إلى أنها عامية بالمعنى المختلف عليه وهو (ألَّفَ وكوَّنَ). أما لسان العرب والصحاح والمصباح فلم تشر إليها بهذا المعنى. أما المعجم الوسيط فقد أورد (شَكَّلَ) الزهر (ألَّفَ) بين أنواعه ولكنه لم يقل شَكَّلَ وزارة أو حكومة أو كلمة أو غير ذلك مما أخذته على الدكتور المبارك وأشار إلى خطئه اللغويون المدققون وهم كُثْر.

وهنا يجدر بي أن أنبه إلى أني قلت: (شكل وتشكل اشتقاقات قديمة) وأنا عامد متعمد. ولقد استعملت ذلك في الشعر قلت منه في قصيدة:

إن في أمتي شجاعًا وسمحًا المنى في وجوههم تتبسم

فقد قلت في وجوههم لا في وجههما أو وجهيهما حملاً على ظاهر المعنى. فالمقصود الكثرة هنا لا الأفراد. وقد جاء مثل هذا في القرآن الكريم حيث قال: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾. وكذلك (شكل وتشكل) فقد اكتفيت بهاتين الصيغتين عن سرد بقية مشتقاتهما اختصاراً. ومن المفهوم ضمنا أني أعني شكل وتشكل وتشكيل وتشكيلة ومشكِّل بالفتح والكسر وغير ذلك. ولم يخطر في ظني أني سأتهم بجهل بديهيات اللغة ومبادئها البسيطة.

أما (أراد) فهي تتعدى بنفسها لا بحرف الجر. ولقد أجمعت المعاجم كافة على ذلك حتى المعجم الوسيط. أما لسان العرب فقد أورد بيتين شاذين الأول تتعدى فيه بـ (إلى) والثاني باللام. ولكنه حمل أراد معنى يحوج أو يلجئ وكذلك صنع ابن هشام في تعليقه على هذا البيت:

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثَّلُ لي ليلى بكل سبيل

وكأني بالشاعر يريد أن يقول: أريد ألا أرى ليلى لأنسى ذكرها فكأنما تتمثل لي بكل سبيل. ومجرد إهمال أصحاب المعاجم لذكر تعدي أراد بـ (إلى) أو باللام هو أكبر دليل على عدم فصاحة هذا الاستعمال وضعفه. إذ ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة وما يؤتى به على السعة والاختيار. إن في جعل الضرورة الشعرية قانوناً عاماً الخطأ كل الخطأ.

أما (أكثر بكثير) والتي اعتمد الأخ الصيفي على منطقه الخاص لإثباتها وتأكيد وجودها فهي غير موجودة في العربية ولقد نبه أكثر من لغوي على ذلك. وهذه التنبيهات اطلعت عليها في مكتبة جامعة القديس يوسف في بيروت وفي أكثر من مصدر من مصادر الأخطاء الشائعة. ولقد أشار هؤلاء المدققون إلى أن التعبير الصحيح هو أكثر جداً. فالعرب يقولون أضخم من ذلك جداً وأكبر جداً وأوسع جداً. ولكنهم لم يقولوا أكثر بكثير. إنه تعبير عامي صرف.

بقي علينا أن نعرج على (الفاء) التي أزعجت الأستاذ الصيفي وشغلته. وقبل ذلك يجدر بي أن أوضح أن الأستاذ الصيفى لم يكن دقيقاً في حديثه عن اللقاء الذي تم بيننا في مقر رابطة الأدباء في الكويت. يقول إنه ابتسم حينما بلغته أن هذه الفاء هي الفاء الفصيحة. والحقيقة أنه سكت لأنه لم يكن يملك تقديم بديل لرأيي أو تخطئة له. إنها قطعاً يا أخي الفاء الفصيحة وهي الفاء التي تربط شبه الجواب بشبه الشرط. وهي واردة في كلام العرب بكثرة وسعة فهم يقولون (وبناء

على ذلك شيجب..) و(لذلك فنحن..) (ومع ذلك فلابد...). وكان بودي أن أنقل حديثًا طويلاً عنها ورد في كتاب لأمير البيان شكيب أرسلان عن الشيخ رشيد رضا إلا أنني لم أستطع الحصول على هذا الكتاب في الوقت الحاضر.

يقول سيبويه: وإنما جاز ذلك (دخول الفاء) لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم. في معنى الجزاء فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء. ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾. وهذا الذي ذكره سيبويه ينطبق على جملتي موضوع الخلاف. وهي: لكي يكون مسنوداً بالأدلة والبراهين فسأسرد... والتقدير: وإن شئت أن يكون كلامي مسنوداً بالأدلة والبراهين فسأسرد... فمعنى الجزاء موجود وإذا كان الجزاء موجوداً فالفاء لازمة ولا يبقى وجه لاعتراض الأخ الصيفي. أما رأيه بوجوب الاستغناء عن الواو أو الفاء فهو عجيب. إن بينهما ستة فراسخ من المسافات النحوية كل كلمة بفرسخ. والواو لاستئناف الكلام أو ربطه بما سبق فما علاقتها بالفاء، وما الداعي للاستغناء عنها؟

ماذا يسلم للأستاذ الصيفي من هذه الغارة الشعواء؟ أشهد أنه غلبني وحجني في مأخذ واحد لا علاقة له بموضوع الدكتور المبارك. هذا المأخذ هو كلمة (النوايا) التي وجدتُ إشارة في محيط المحيط إلى أنها عامية تمامًا مثل (الصمود) و(التشكيل). ولكن ما حيلتي وهي دارجة على ألسن شعرائنا الكبار قال الجواهري:

سيئ الحال ولكن حسنت منه النوايا

وعلى الرغم من ذلك أعترف بخطأ استعمالها وأسلّمُ به.

وقبل الانتهاء من هذا الرد أرى أن ألفت نظر الأخ الصيفي إلى خطأ استعمال هذه الألفاظ التي وردت في تعليقه. قال (أهداني) والصحيح:

أهدى لي. وقال (المدارسات) والصحيح الدراسات والأبحاث، لأن المدارسات تعنى المطالعات لا غير ذلك. وقال بما لعله خطأ مستور. وصلة الموصول لا تجيء جملة إنشائية بل خبرية إلا شذوذاً.

كذلك أشير إلى الركاكة في هذه الجمل:

١ ـ وأراني مضطراً إلى أن أحاول أن أضرب... تكرار أن

٢ ـ القسم الأول أخطأ فيما خطأ فيه المؤلف ومن ذلك أنه خطأ........ تكرار خطأ.

٣ ـ وربما صح هذا الكلام لأننا حينئذ ربما نخشى اللبس الذي ربما يسبب..... تكرار ربما.

وأخيراً، فمازال في النفس فضلة للقول لولا أن المجال لا يتسع لذلك. فلنحبس عنان القلم راجين من الأستاذ الصيفي ألا يجد في ردنا مراء وفي كلامنا استعلاء، فكل ما نبغيه أن يكون راضياً مطمئناً وليثق ألا هدف لي إلا خدمة لغتنا العربية الكريمة التي أحببتها ملء جوانحي وأعماقي، والسلام.

من حاضر اللغة العربية (*)

صدرت من مدة غير بعيدة الطبعة الثانية من كتاب (من حاضر اللغة العربية) للأستاذ سعيد الأفغاني عن دار الفكر اللبناني وكانت الطبعة الأولى من هذا الكتاب قد صدرت عن معهد الدراسات العربية العالية بمصر في عام ١٩٦٢ بعنوان (حاضر اللغة العربية في الشام).

ولقد أدار السيد الأفغاني هذا الكتاب حول نهضة اللغة العربية في بلاد الشام في عصرنا الحديث وما رافقها من صراع عنيف حول نهضة اللغة العربية في بلاد الشام في عصرنا الحديث وما رافقها من صراع عنيف بين أبنائها المخلصين من جهة وأعدائها الألداء من دخلاء ومحتلين من جهة أخرى. وتحدَّثَ بتفصيل وافٍ عن الدسائس التي كانت تحيكها حكومة الانتداب ضد لغتنا وتاريخنا والأحابيل التي كانت تضعها في طريق تقدمنا ورقينا.

والأستاذ الأفغاني يتعرض في هذا الكتاب لمختلف القضايا اللغوية ويعالج أوضاع اللغة الشاذة وأخطاءها الشائعة ويتحدث عن الفصاحة والسلامة وتجنب اللحن. ويناقش في ذلك كبار العلماء مجاهراً بالرأي مقارعاً بالحجة حيناً، منجرفاً مع العاطفة حيناً آخر.

ولقد قرأت الكتاب بتدقيق وإمعان. شأني في كل كتاب يدور حول لغتنا العربية ويعالج مشكلاتها وقضاياها. ولقد سجلت ما سجلت من الملاحظات على حواشيه وهوامشه. ومن مجموع تلك الملاحظات قررت أن أعلق عليه وأبدي رأيي فيه.

وما أظن أن الأستاذ الأفغاني وهو من هو حبًّا للعربية وشغفاً بها

(*) نشرت في البيان العدد (٧١) سنة ١٩٧٣.

سيضيق ذرعًا بنقدي أو يزورّ عن قبول ملاحظاتي مؤكدًا أني لم أبح لنفسي أكثر مما أباح ولم أخرج عن الدائرة التي اختطها لنفسه وتحرك ضمنها.

بعد هذه المقدمة التي كان لابد منها لإيضاح بعض الالتباسات التي يمكن أن تنشأ في مثل هذه المواطن أنتقل إلى صلب الموضوع فأعرض نماذج من الأخطاء النحوية واللغوية والبيانية والجمالية التي تضمنها وأرجو أن أوفق في إصابة الهدف وبلوغ القصد.

وأول ما يظهر لنا من الأخطاء النحوية أن المؤلف لم يكن موفقًا في تحديد الزمن بدقة وضبط فهو يخلط بين الماضي والحاضر والمستقبل، في حين أن اللغة العربية تملك من الصيغ والأساليب ما تعبر به عن ذلك بدقة وإحكام. والتقصير في تحديد العنصر الزمني الذي يدور حوله الحديث هو ضرب من الفوضى الفكرية والتشتت الذهني. ولنضرب أمثلة على ذلك:

جاء في ص (١٥) ما يلي: ومن الإنصاف الاعتراف بأن الحال في الأناضول ليس خيراً منه في الشام بل إنه لكذلك في جميع البلاد التي يحكمها العثمانيون يومئذ.

والمؤلف إنما يتحدث عن فترة عبرت وانتهت فكان الجدير به أن يعبر عن الماضي بصيغة الماضي لا بغيره فيقول: ومن الإنصاف الاعتراف بأن الحال في الأناضول لم يكن خيراً منه في الشام بل إنه كان كذلك في جميع البلاد التي كان يحكمها العثمانيون يومئذ. إن (ليس) تدل على الحال لا على الماضي وكذلك المضارع وهذا مخالف لما يقصده المؤلف.

جاء (ص ١٧) ما يلي: وأسرعت الدول فأرسلت إلى القدس وبيروت وغيرهما إرساليات تبشيرية من أعمالها فتح مدارس تبشيرية. والتمسك بالدقة الزمنية يقتضي أن يقول: كان من أعمالها أو من

الأعمال المنوطة بها أو الموكولة إليها فتح مدارس تبشيرية.

جاء (ص ١٩) ما يلي: وإنما آثرنا ألا نغفل عنايتهم بالعربية في بضع السنين الأولى من التأسيس مهما تكن نيتهم. والأصح أن يقول مهما كانت نيتهم.

جاء (ص ٣٥) ما يلي: فقد أخبر محب الدين الخطيب أن أعضاءها من المثقفين الواعين. والحديث عن الزمن الماضي فكان يجدر به أن يقول: إن أعضاءها كانوا من المثقفين الواعين.

جاء (ص ٦٣) ما يلي: ولا يجوز مطلقاً طبع كتاب لم ينظر في سلامة لغته. والصحيح أن نقول: ولم يكن يجوز البتة طبع كتاب لم ينظر في سلامة لغته.

جاء (ص ٦٨) أن هذا العمل الواسع المتين في أقل من سنتين.. إلخ. والصحيح أن يقول: إن هذا العمل الواسع المتين الذي تمَّ في أقل من سنتين. لأنه لا يصح أن نترك شبه الجملة دون متعلق. وقد كانت كذلك في التركيب الأول.

جاء (ص ٧٩) ما يلي: وبذلك جعلوا الأطفال يحسون منذ نعومة أظفارهم بمرارة النضال الذي عليهم أن يناضلوه غداً. والصحيح أن يصوغ العبارة كما يلي: الذي كان عليهم أن يناضلوه في أيامهم المقبلة أو القادمة. والحديث عن الغد في وصف الماضي ليس صحيحاً ولا دقيقاً.

جاء (ص ٨١) ما يلي: دخلت مدرسة التجهيز تلميذاً بعد الاحتلال بعامين وقد جمع طلاب الثانوية وطلاب دار المعلمين على منهج واحد ثم ينفرد طلاب دار المعلمين بدروس مسلكية.. إلخ. وتصحيح هذه العبارة كما يلي: وكان طلاب الثانوية وطلاب دار المعلمين آنئذ يجتمعون على نهج واحد ثم ينفرد طلاب دار المعلمين بدروس مسلكية.. إلخ.

جاء (ص ٨٢) ما يلي: ومع اختلافهم في التمكن والتبحر في علوم اللغة العربية يستوون في حبها والغيرة عليها. وتصحيح العبارة كما

يلي: ومع اختلافهم في التمكن من اللغة العربية والتبحر فيها فقد كانوا يستوون في حبها.

جاء (ص ٩٦) ما يلي: ويجب أن تعلم أن خطط الفرنسيين الهدامة بقيت تستمر في عملها بعد جلائهم وحتى الآن. والصحيح أن يقول استمرت وبقيت مستمرة في عملها. أما بقيت تستمر فهي ضعيفة ركيكة.

جاء (ص ٢١٠) ما يلي: أليس قد صرفنا بها عن الاهتمام.. إلخ. والأقرب إلى الصحة والفصاحة أن يقول: ألم يصرفنا بها عن الاهتمام.. إلخ. وركاكة التعبير الأول واضحة بينة.

وبعد الانتهاء من الأخطاء النحوية فيما يتعلق بعنصر الزمن ننتقل لعرض أخطاء نحوية مختلفة وهذه نماذج منها:

ورد (ص ٤٧ الحاشية) ما يلي: كما ستراه في المحاضرة الآتية. والصحيح أن يقول: كما سترى في المحاضرة التالية. دون إظهار ضمير الغائب المتصل المبني. والسبب في ذلك أن (ما) المتصلة بالكاف ليست اسماً موصولاً بل مصدرية. والمصدرية لا تتطلب عودة ضمير إليها لأنها حرف. ولست هنا في سبيل إثبات حرفيتها لأن المجال لا يتسع لذلك.

ورد (ص ٤٩) ما يلي: كان إلغاء الثانويتين العربيتين بعد إنشائهما أصرخ الأدلة.. إلخ. فقد صاغ أفعل التفضيل من (صرخ) ونحن نعلم أن أفعال الغرائز لا يصاغ منها أفعل التفضيل أو التعجب على وزن (أفعل)، بل يتوصل إلى ذلك بالإتيان بأشد أو أكثر أو أوسع أو نحوها منصوباً بعدها المصدر على المفعولية في التعجب وعلى التمييز في التفضيل فنقول: ما أشد صراخه وهو أشد الناس صراخاً. وهذا ما ينطبق على قول المؤلف: وأضحك ما في الأمر (ص ٥٩). فمن المفروض أن يكون أفعل التفضيل هذا من الرباعي الذي هو أضحك ولذلك فلا يجوز أن يصاغ على وزن (أفعل) بل نأتي بمصدره الذي هو الإضحاك

منصوبًا على التمييز بعد أشد أو أكثر أو نحوهما فنقول: وأشد ما في الأمر إضحاكًا. ويجدر بنا أن ننبه هنا إلى ملاحظتين: الأولي أن بناء التفضيل من (صرخ) مضافًا إلى الدليل أو الأدلة غير ممكن وغير مقبول بأية حال من الأحوال فلا يمكن أن نقول: هذا أصرخ الأدلة ولا هذا أكثر الأدلة صراخًا لعدم وروده عن العرب. أما ما ورد عن العرب فهو قولهم: أثبت الأدلة وأبينها وأقطعها. أما الملاحظة الثانية فهي أن فعل (ضَحِك) لا يصاغ منه أفعل التفضيل على وزن أفعل لا ثلاثيًا ولا رباعيًا للأسباب التي أبديناها سابقًا.

ورد (ص ٨٣) قوله: والمهم أنَّا كنا نستمع كل يوم من هؤلاء الطلاب الكبار خطبًا مرتجلة بالعربية الفصحى لا تلعثم فيها بل تدفقًا وسلاسة. فنصب «تدفقا وسلاسة» وكان الواجب أن يرفعهما لأن (بل) هنا حرف ابتداء لا عاطفة والتقدير لا تلعثم فيها بل فيها تدفق وسلاسة ثم إن (بل) يثبت لما بعدها ما لا يثبت لما قبلها ولهذا وجب اختلاف الحكم الإعرابي بينهما.

وورد في الصفحة نفسها قوله: ولست أعرف الآن هل كانت خالية من اللحن أو لا. والصحيح أن تصاغ هذه العبارة كما يلي: ولست أعرف أكانت خالية من اللحن أم لا. وهذا مشابه لقول القرآن: ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾. ولم يقل وإن أدري هل قريب أو بعيد ما توعدون. والسبب في ذلك ما يلي:

١ ـ أن (هل) لا تجيء للتصور بل للتصديق.

٢ ـ أن (هل) لا يؤتى لها بمعادل.

٣ ـ أن الجملة المشار إليها لا تتضمن استفهامًا بل تسوية بين طرفين ناتجة عن الشك بوقوع أي منهما.

٤ ـ وضابط ذلك كله أن الجملة التي دخلت عليها الهمزة يصح حلول المصدر محلها. فنقول: لست أعرف خلوها من اللحن وعدمه.

ورد (ص ٨٨) قوله: ومعه سوريون أعوان. والصحيح أن يقول: ومعه أعوان سوريون. لأن الصفة تتأخر عن الموصوف ولا تتقدم عليه. ولا يعكس ذلك إلا في الشاذ النادر.

ورد (ص ٩٧) ما يلي: وأن فرصة ستتاح يومًا ما للمخلصين الغير من سدنة اللغة فيطهروا هذه الأجهزة. فنصب بالفاء دون داع، إنها ليست الفاء السببية بل العاطفة أو الاستئنافية ولذلك فيجب أن يرفع الفعل بعدها لا أن ينصب. فيقول فيطهرون الأجهزة.

ورد (ص ١٣٠) ما يلي: ولا بأس في أن أترك للمرحوم الأستاذ محمد كرد على يصف حال اللغة العربية. وهذه الجملة يجب أن تصحح على أحد وجهين. فإما أن يقال: ولا بأس في أن أترك للمرحوم محمد كرد وصف.. إلخ أو أن يقال: فلا بأس أن أترك المرحوم محمد كرد على يصف. أما نص العبارة كما هو وارد في الكتاب فهو مهلهل وضعيف.

ورد (ص ١٣٧) قوله: أفيد بكثير. وهذا أفعل تفضيل من الرباعي (أفاد)، فيجب أن يقال: أكثر فائدة.

ومن هفوات المؤلف ومزالقه النحوية ما يتعلق بباب العطف. والعطف موضوع دقيق يجب أن يراعى فيه تناسب الطرفين وتكافؤهما تمسكًا بفصاحة العبارة وجمال الصياغة وهذه أمثلة على ذلك:

ورد (ص ٧) ما يلي: أن يدعوا هم الغيرة عليها وحمايتها. والصحيح أن يقول: أن يدعوا حمايتها والغيرة عليها، لأن من شروط العطف أن يتقدم ما يتعدى فيه إلى مفعوله مباشرة على ما يتعدى إليه بحرف الجر. فنقول: كرهه واشمأز منه. و: أحبه وحنا عليه. ولا نعكس. ومشتقات الفعل تتبعه في ذلك كما في العبارة المذكورة. فإن احتج المؤلف بأن الغيرة تسبق الحماية من حيث الزمن أجبنا عن ذلك بأن من مميزات الواو أنها تعطف دون اعتبار للزمن كما قال ابن مالك:

فاعطف بواو لاحقًا أو سابقا في الحكم أو مصاحبًا موافقا

ومن هذا القبيل قوله (ص ١٧١) فأهملنا السهر عليها وصيانتها. والصحيح فأهملنا صيانتها والسهر عليها.

ورد (ص ١٣) قوله: يقيمون للناس صلواتهم وخطب الجمع والأعياد وبقية الشعائر. وهذه العبارة تصحح على أحد الوجهين التاليين:

١ - يقيمون للناس صلواتهم وخطب الجمعة والأعياد وبقية الشعائر المتعلقة بهم.

٢ - يقيمون للناس الصلوات وخطب الجمعة وبقية الشعائر.

أما أن يلحق ضمير الغائبين بالمعطوف عليه دون المعطوف فهذا مناقض لأصول العطف إذ لابد أن يكون تكافؤ بين المتعاطفين.

ورد (ص ١٩) قوله: أما فلسطين فيكاد يكون لكل دولة أجنبية مسيحية مدرسة فيها وإرسالية. والصحيح ألا يفصل المعطوف والمعطوف عليه بالظرف فيقال: مدرسة وإرسالية فيها لا مدرسة فيها وإرسالية.

ورد (ص ١١٠) قوله: في أحوال غير مواتية وزمان صعب وعدو متربص. والخطأ في الجملة كامن في عطف عدو متربص على أحوال وزمان. ولا شك أن هنا صلة بين الأحوال والزمان ولكن ما هي الصلة الجامعة أو الصفة المشتركة التي تربطهما بالعدو المتربص؟ وإذا استغنينا عن الأحوال والزمان وأبقينا العدو وحدها فماذا يحصل؟ إننا إذا فعلنا ذلك استحال المعنى وأصاب جملتنا الضعف والوهن فتبقى كما يلي: قيض الله لهذه المدرسة معلمين أحسنوا خدمة رسالتهم نحواً من عشرين عاماً في عدو متربص. والركاكة في جزء الجملة الأخير بادية بوضوح.

ورد (ص ٩٧) قوله: ثم لا يستحيون أن ينصبوا أنفسهم لأصول تدريس العربية أو أعضاء في مؤسسة عربية. إن (أعضاء) هنا ليس لها ما تعطف عليه إذ لم يسبقها اسم صالح لذلك. وهذا دليل على فساد

الجملة. والصحيح أن تصاغ كما يلي: لا يستحيون أن ينصبوا أنفسهم قيمين على تدريس العربية أو أعضاء في مؤسسات عربية.

أنتقل بعد ذلك إلى ما أطلق عليه ابن الأثير اسم المؤاخاة بين المعاني والمؤاخاة بين المباني. وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم التناسب والتكافؤ أو المشاكلة. وللأستاذ المؤلف بهذا الشأن مخالفات متعددة وهذه بعض الأمثلة:

قال (ص ١٠) ما يلي: نحن في كل ذلك ننعم بنثر رفيع ولغة مشرقة وبيان سلس وشعر جيد وحياة أدبية. إن الفقرة الأخيرة من هذه السلسلة العطفية قلقة وغير مناسبة لنظيراتها السابقات هذا بالإضافة إلى أنها لا تضيف فضل معنى إليهن. ولعل هذا القلق منبثق من أن الحياة الأدبية وحدها لا تعني شيئًا حتى يعقبها ما يرفعها إلى مستوى نظيراتها أداء ودلالة. فقد تكون الحياة الأدبية راقية خصبة وقد تكون منحدرة جدباء. إذن فهي بحاجة إلى فضل وصف حتى ترتفع إلى مستوى نظيراتها وتستحق الوقوف معهن على قدم المساواة. وقد يكون إتباعها بلفظة (راقية) كافيًا لحل المشكل. ولكن ألا يرى القارئ أن الاستغناء عنها هو الأسلم والأفضل؟

وقال أيضًا في الصفحة نفسها: ليروا راية لغتهم مرفوعة وسيادة أمتهم حقيقة. ومقتضى الكلام أن يقول: ليروا راية لغتهم مرفوعة، وسيادة أمتهم موفورة. فهي على صيغتها الأولى مبتورة. وقد نتلافى هذا البتر إذا أتبعناها بوصف مناسب كأن نقول حقيقة واقعة. يقول ابن الأثير في المثل السائر عن هذا البتر ما يلي: ثم يجيء الفصل الثاني قصيراً عن الأول فيكون كالشيء المبتور فيبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها.

وقال (ص ١٩): فعاش كريمًا خيراً، ومات فقيداً حميداً. إن لفظة (فقيد) هنا أخلت بالتكافؤ المعنوي بين الفاصلتين لأنها لا تضيف معنى

وهي حال موكدة لا داعي لاستعمالها ولا لزوم لها ومن تحصيل الحاصل أن يكون الميت فقيداً. فقد كان على المؤلف أن يبحث عن لفظة تناسب (كريمًا) في الفاصلة الأولى فيقول مثلاً: عاش كريمًا ومات عزيزاً حميداً.

قال (ص ٩٧) ما يلي: ولو تشبث بأستار الكعبة وتظاهر بوداعة القديسين أهل السلامة. فمن له أدني نصيب من الحاسة البيانية يعلم أن الجملة الثانية تنتهي عند لفظة القديسين. وأن (أهل السلامة) لم تكن إلا حشواً. إن حسن المزاوجة بين الجمل يقتضي ذلك. هذا فضلاً عن أن (أهل السلامة) لا تضيف معنى ولا تجيء بجديد وهي من الركة والابتذال بمكان بعيد.

قال (ص ١٣٢) ما يلي: إلى ما هنالك من أسئلة ألقيت وحجج تودي بحجج أقوى الأنصار الجدلين. لقد أخل المؤلف هنا بنظرية التكافؤ التي أشرنا إليها سابقًا. فقد وصف المعطوف عليه (أسئلة) بجملة ماضوية ووصف المعطوف (حجج) بجملة حالية (مكونة من فعل مضارع). وهذا ليس له ما يسوغه من وجهة جمالية بحتة. وقد أشار ابن الأثير إلى ذلك في قوله: اعلم أنه إذا كانت الجملة من الكلام مستقبلة قوبلت بمستقبلة وإذا كانت ماضية قوبلت بماضية.. إلخ.

ومن هذا القبيل قوله (ص ١٨٥): فالعرب في ساحل الشام كالعرب في داخله دماً وأصولاً وآلامًا وآمالاً. فقد أفرد (دما) ثم عقبها بثلاثة جموع، وكان الواجب أن يستعيض من (دم) بـ(دماء) وقد أخذ النقاد على مسلم بن الوليد قوله:

فاذهب كما ذهبت غوادي مزنة   يثني عليها السهل والأوعار

قال ابن الأثير: والأحسن أن يقال السهول والأوعار أو السهل والوعر ليكون البناء اللفظي واحداً أي أن يكون اللفظان واردين على صيغة الجمع أو الإفراد. وإذا أنصفنا هذا الموضع وجدنا الناثر مطالبًا به

دون الناظم لمكان إمكانه من التصرف. وكلام ابن الأثير ينطبق تمام الانطباق على عبارة المؤلف المذكور.

وننتقل الآن إلى ضرب من المآخذ وهو ينحصر في مجموعة من العبارات التي تتسم بالركاكة والسقم. والركاكة تعني ضعف التأليف وهلهلة النسج. وهذه أمثلة على ذلك:

ورد (ص ٥) قوله: هي تتريك العناصر بالحديد والنار. وهو يعني بالعناصر مختلف الطوائف والشعوب التي كانت الدولة التركية تتكون منها. ولكن هل هذه اللفظة كافية لتحديد ما يرمي إليه المؤلف؟ ولو كانت اللام في (العناصر) للعهد الذكري أو الذهني أو الحضوري لما كان ثمة التباس. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنَّ لفظة العناصر ليست محددة الدلالة خصوصاً أنها استعملت على سبيل المجاز ولذلك فكان يجب أن يعقبها من الصفات ما يحدد دلالتها ويثبت معناها فكان يجب أن يقول: العناصر التي تقوم عليها أو تتألف منها الدولة. حتى تَصحَّ العبارة ويتضح المعنى.

ورد (ص ٨) قوله: وما اللهجات العامية مثلاً إلا أمراض تقهقرية ألمت باللغة الجامعة. وكلمة (تقهقرية) هنا قلقة نابية. إنني لا أعرف أن في الدنيا أمراضاً تقهقرية وأخرى تقدمية. أما قوله: اللغة الجامعة، وهو يعني بها العربية الفصحى: فهو تعبير قلق أيضاً كما أنه ليس صحيحاً من الناحية الواقعية. فهل المؤلف يعترف باللهجات العامية كفروع مستقلة عن اللغة الأم كما تفرعت اللغات الأوربية من اللاتينية؟ لا شك أن اللاتينية هي اللغة الجامعة بالنسبة لما تفرع منها ولكن هل العربية كذلك؟ وهذا القول ينطبق على قوله (ص ١٦٣): إنشاء لغة فصحى جامعة. كأن هذه اللغة غير موجودة ولا قائمة.

ورد (ص ٩) قوله: وإذا كنت جعلت على المحاضرات عنوان الشام. وهذا تعبير ركيك جداً. ولو قال: ولو كنت أطلقت على هذه المحاضرات

عنوان (الشام). لأصاب شاكلة الرمي. وهو يعني بذلك أن عنوان المحاضرات كان في الطبعة الأولى للكتاب (حاضر اللغة العربية في الشام) ولكنه غيَّرَ عنوان المحاضرات أو الكتاب وأبقى المقدمة كما هي. وكان جديراً به تغيير المقدمة بما يناسب العنوان.

ورد (ص ١٤) قوله: فما الذي عصف بشأن اللغة العربية في ديار الشام إلى الحضيض؟ والركاكة ظاهرة على هذه العبارة لأنها غير محددة الدلالة. وقد تستقيم لو صغناها على الشكل التالي: فما الذي أوصل اللغة العربية إلى هذا المستوى المتدني؟

ورد (ص ١٤) أيضًا قوله: ولم يبق من هذه العلوم إلا القدر المحتاج إليه في تخريج قضاة. ولو استعاض من المحتاج إليه باللازم أو الضروري لتجنب هذه الركاكة والضعف. إن اللازم أو الضروري هما المستعملان في هذا المقام وأما (المحتاج إليه) فهي بادية الشذوذ والكراهية.

ورد (ص ٢٢) قوله: والدعاية للدول التي إليها ينتمي. والأفصح والأصح أن يقول: والدعاية للدول التي ينتمي إليها. فيقدم الفعل على شبه الجملة. لأن الفعل يقع عادة في صدر صلة الموصول ولا يتقدم عليه شيء من متعلقاته إلا في شعر أو سجع.

ورد (ص ٣٥) قوله: فأنشأ ثلاث غرف قراءة عامة. والركاكة تكمن هنا في هذه الإضافات المتلاحقة المتعاقبة. وتعاقب الإضافات من مطاعن الفصاحة ألا تراهم عابوا على الشاعر قوله:

حمامةُ جرعى حومةِ الجندل اسجعي فأنتِ بمرأىً من سعادَ ومسمعِ

ورد (ص ٤٣) قوله: فأصبحت قضية اللغة العربية في البلاد العربية المطلب الأول بكل جمعية ونادٍ. والركاكة هنا تكمن في العجز عن التعبير الصحيح ونقل المعنى الدقيق. إن قضية اللغة العربية لا يمكن أن تكون مطلبًا لأنها شيء غير محدد. عادة واضحة محددة. وتصحيح هذه الجملة يتم على أحد وجهين:

فإما أن نقول: أصبح رفع مستوى اللغة العربية المطلب الأول لكل جمعية وناد. أو: فأصبحت قضية اللغة العربية الشاغل الأول لكل جمعية وناد.

ورد (ص ٤٨) قوله: وربما وجد أفراد ملهمون جمجموا في أنفسهم بتحري طريق للانتفاض. وجمجم يتعدى مباشرة إلى مفعوله فما ضرورة حرف الجر هنا؟ إنها عبارة مضطربة لم أفهم ما يقصد بها المؤلف.

ورد (ص ٥٩) قوله: أما الميدان الأول فما قدمت الإشارة من تغذية بالروح العربية. إن تغذية الجماهير بالروح العربية استعارة عجيبة غريبة. إن الروح لا يمكن أن تكون غذاء. ولو قال: من بث الروح العربية في نفوس الجماهير. لاستقام الكلام.

وقال في الصفحة نفسها: سمعوا خطبًا وقصائد حماسية تسير عدواها إلى نفوسهم. سامح الله الأفغاني لقد شبه الخطب والقصائد بالأمراض السارية. فجعلها تنشر العدوى وتنتقل من إنسان إلى آخر. أليست هذه استعارة قبيحة؟

ورد (ص ٦٩) قوله: ما أعان على نجاح التخطيط نجاحًا سريعًا راسخ الأصول. ولست أعرف إن كان ثمة ضروب مختلفة للنجاح فنجاح راسخ الأصول ونجاح غير راسخ. إن هذا الكلام غير مفهوم إلا أنه نوع من الحشو.

ورد (ص ٨٩) قوله: لم تقتصر هذه اللصوصية على امتحانات البكالوريا بل صار مألوفًا لهذه السلطة في أكثر ما تعقد من مسابقات. ومن الواضح أن (مألوفًا) تعود إلى اللصوصية فيجب أن تكون (مألوفة) ولا أرى موجبًا للتذكير هنا.

ورد (ص ٩٠) قوله: بأروع بيان عربي سليم. إن هذا تعبير ركيك. والسر في ركاكته يكمن في أن المؤلف وصف المضاف إليه (بيان) في

حين أن الاسم الذي يضاف إليه أفعل التفضل لا يكون بحاجة لأن يوصف. ولعل علة ذلك أن التفضيل بذاته إطلاق والوصف تحديد وتقييد. وهما متناقضان. إن العرب تقول: أحسن مظهر وأجلى بيان وأروع منطق وأجمل وجه ولا تزيد على ذلك. ومن البديهي في العبارة السابقة أن (سليم) حشو لأن أروع بيان لا يمكن أن يكون غير سليم. وكذلك (عربي) لأنه لن يخطر ببال إنسان أن المؤلف يعني البيان الإنكليزي مثلاً.

ورد (ص ٩٩) قوله: ويكتب بلغة سليمة لا خطأ فيها في الإملاء ولا لحن في العربية. ولا أعرف ما الذي دعا المؤلف لوضع (العربية) هنا. إن أحداً لن يشك في أنه يتحدث عن العربية. والعربية هنا لا موضع لها. وصحة العبارة في أن تصاغ كما يلي: لا خطأ في الإملاء ولا لحن في القراءة.

ورد (ص ١٤١) قوله: وأنت إذا صفحت معي هذا المجلد الثاني راعك تكاتف هؤلاء العلماء بلغتهم علمهم بطبهم على حرث كتب الطب العربية. وهذا كلام غيرمفهوم. إنه يعاني من الاضطراب والاختلال.

ورد (ص ١٤١) قوله: والخير في أن تمضي معًا في صفحات هذا المجلد على ضروب من رحيقها نستمتع. وهذا كلام مضطرب وتعليل أسباب الاضطراب فيه يقودنا إلى الإطالة فلنكتف بتصحيح النص على الوجه التالي: والخير في أن نمضي معًا في تصفح هذا المجلد فنقع على ضروب من رحيقه اللغوي نستمتع بها.

ورد (ص ١٤٣) قوله: فتقطع أنه كتب في عهد السلامة بالعربية ابتداء. وهذا كلام أفغاني لا عربي وترجمته هي: فتقطع أنه كتب في عهد الفصاحة العربية.

ورد (ص ١٤٧) قوله: ولا أنسى حفلة أقيمت في ساحة الشهداء

بدمشق ذكرى شهداء السادس من أيار. وهنا يحار المعرب في معرفة مكان ذكرى من الإعراب. وظاهر المعنى يقتضي نصبها على الظرفية بتقدير في. وبما أن ذكرى لا تصلح أن تكون ظرفاً فالأحرى أن يكون في الجملة خلل واضطراب. وتستقيم العبارة لو قال: في ذكرى أو بمناسبة ذكرى.. إلخ.

والأستاذ الأفغاني بالإضافة إلى كل ما ذكرناه من أخطائه ومآخذه مولع باستعمال الشواذ والنوادر وما لا يقبله الذوق من التراكيب الملتوية والتعابير الخارجة عن حدود الفصاحة. ومن هذه الشواذ والنوادر تذكيره الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي في حالة وقوع فاصل بينهما. والقاعدة تقول إن التذكير جائز ولكن التأنيث أفصح وأجود فلماذا الإصرار على التذكير الذي ينفر منه الذوق في معظم الأحيان. ولنتأمل بعض الأمثلة على ذلك.

قال (ص ٣١): شارك العرب في الجمعيات المؤلفة سراً. وكان هذا هو الخطوة الأولى. وليت شعري علام يعود ضمير المذكر هنا. إن الضمير يجب أن يؤنث لأنه يعود إلى المشاركة المستفادة من لفظ (شارك) المذكور. ولذلك فالصحيح أن نقول: وكانت هذه هي الخطوة الأولى.

قال (ص ٤٢): أثبت هذا كله لأثبت ما كان عليه حماسة أهل الشام.

قال (ص ٥٨): أفسدها الرشوة والفوضى والاتكالية.

قال (ص ٨٨): تبرم بهذا كله المدارس الأجنبية.

قال (ص ١٠٠): ويمكن أن يلحق به فترة قصيرة.

قال (ص ١١٠): وانتفع به أجيال.

ولئن تذرَّع الأستاذ المؤلف بالفصل في الأمثلة السابقة فبم يتذرع في قوله: وكان إشاعة اللغة العربية من أهم مبادئ الجمعية. والاتصال حاصل بين الفعل والفاعل المؤنث؟ ألا يرى أن التذكير في جميع هذه

الحالات كريه وممجوج وأن الأصل هو التأنيث؟

ومن الشذوذ الذي يرتكبه الأفغاني تجريد خبر كان من (قد) إذا كان جملة فعلية ماضوية. إن البصريين يتمسكون بحرف التحقيق في هذا الموضع. أما الكوفيون فيجيزون مجيئه مجرداً من قد ولكنهم لا ينكرون أن الأصل هو الثبوت وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يصر الأستاذ الأفغاني على الاستغناء عن (قد) في كل المواضع؟

وهذه أمثلة على ذلك:

قال (ص ٣١): ويظهر أن السلطان عبدالحميد كان رفض رفضاً باتًّا.. إلخ.

قال (ص ٥٠): كانوا يهتفون بنشيد كان نظمه أحدهم.. إلخ.

قال (ص ٨١): وقد كانت بدأت قبل بضع سنين.

ولم يكتف المؤلف بهذا بل أدخل واو الحال على خبر كان في هذا المثال: وكان من لطف نظر الله لهذا العهد أن كان حاكمه العسكري وقد قبض.. إلخ. مع العلم أن دخول الواو غير جائز هنا.

ومادام الحديث عن (كان) فلا مانع أن نورد هذه الجملة المهلهلة عنها (ص ٢١٦): لقد حصدنا بعض الخسائر التي كانت تكون أكثر لولا.. إلخ. وليس هذا فقط، فقد اشتق المصدر من خطأً على تخطيء ص(١٠٦) ومن نشأ على تنشيء. والصحيح أن يصاغ المصدر من الفعل المضعف المهموز اللام على وزن تفعلة لا تفعيل. ومجيئه على تفعيل شاذ وقليل الاستعمال.

وقبل الانتهاء من هذه الجولة المتأنية في كتاب الأفغاني نورد مجموعة من الأخطاء الشائعة التي تضمنها. ولن نقف عند هذه الأخطاء طويلاً فحسبنا تسميتها وتعيينها وهي ألفاظ استعملت في غير ما هي له أو في غير ما ينبغي أن يكون لها من الأوضاع. من هذه الألفاظ جمع (مجد) وهو مصدر على (أمجاد) والمصدر لا يجمع. أما أمجاد فهي

جمع (مجيد). و(مداخلات) بمعنى تدخل ولقد أشار إلى خطأ استعمالها عدد من المدققين اللغويين. و(أضفى عليها)، ولم يرد في معاجم اللغة هذا الاشتقاق. و(أعدم) بمعنى أفقده حياته وقضى عليه في حين أنها فعل لازم بمعنى أصبح فقيراً ولا تتعدى، فاستعمالها بهذا المعنى خطأ. و(بدونه) والصحيح دونه ومن دونه. ودخول الباء عليها خطأ شائع. و(الشبيبة) مصدر شب أما استعمالها جمعًا لشاب فهو خطأ شائع. (قيم) تستعمل بمعنى ثمين والصحيح استعمالها بمعنى مشرف أو مراقب أو رب بيت. (أنجبتهم) بمعنى ولدتهم ونسلتهم وهذا خطأ شائع فأنجب فعل لازم لا متعد. (مطلقًا) بمعنى البتة وهذا خطأ شائع. (المرير) بمعنى المر لم يرد هذا الاستعمال في اللغة ولمرير معانٍ أخرى منها المحكم والمفتول.

(استتم عقدها) والصحيح تم لأن استتم متعد واستعماله لازمًا خطأ. (بذرت غراسها) إن الغراس لا تبذر إن الذي يبذر هو الحَبّ أما الغِراس فهي تزرع. (تلذ) معرفتها الناس. ولذ تتعدى باللام لا مباشرة. (عُهِدَت إليه) والصحيح عهد بها إليه. (المصطنعة) والصحيح المصنوعة أو المتكلفة. (نواياهم) لم يرد هذا الجمع في معاجم اللغة والصحيح نيات. (سابق على) وسبق لا تتعدى بعلى بل مباشرة فالصحيح أن يقول: (متقدم على). هذه بعض الأخطاء اللغوية التي عثرت عليها في الكتاب لم أقف عندها طويلا لأني أشعر أني أطلت.

إلى هنا أحبس عنان القلم راجيًا التنبيه إلى أن ما ذكرته هو جزء من مآخذ الكتاب وهفواته ولو أردت الاستقصاء لما عجزت عن الإتيان بكل عجيب وغريب من مزالق الأستاذ الأفغاني التي لم يتسع المجال لكشفها وإظهارها. إن كتابة الأستاذ الأفغاني في عمومها ركيكة سقيمة وهذا يقودنا بالضرورة إلى التفكير في جدوى الأساليب التعليمية القديمة العقيمة التي تُفرض على الطلبة في الجامعات العربية. ما جدوى أن

يحفظ الأستاذ الأفغاني ألفية ابن مالك وأن يدل بفهمه الواسع لكتاب (المغني) لابن هشام. وأين وجه الحق في إصراره على حرمان أحد الطلبة من النجاح لأنه كتب (أحادها) بدل (أحدها) كما يذكر في كتابه هذا (ص ٨٨)، بل ما قيمة الحافظة إذا كان صاحبها مجردا من الذوق والحاسة الفنية؟ هذه أسئلة يوحي بها إليّ هذا التعليق اللغوي على كتاب الأفغاني وأرى أن الإجابة عنها تخرج بنا عن الموضوع. فلنرجئ ذلك إلى موضع آخر راجين أن نكون قد أفدنا وأوضحنا. والله ولي التوفيق.

تعليق على مسألة نحوية

قرأت في عدد البيان رقم (٦١) ما كتبه الأستاذ عباس خضر بشأن ديوان الأخ الشاعر خالد سعود الزيد «صلوات في معبد مهجور» وقد استمتعت بما كتبه الأستاذ الناقد إلا أني توقفت عند مسألة نحوية أثارت عنايتي واهتمامي.

قال حضرة الناقد: «ولابد أن نغض البصر عن ضمير الرفع «أنت» الواقع في موضع النصب بدلاً من «إياك» في قوله: «كأن لم يخلق الرحمن إلا أنت في عيني». فهذه هنة من هنات قليلة جداً في الديوان إلى جانب أنها من الشائع حتى على أقلام المتمكنين من اللغة مثل أبي سعود».

وأقول لحضرة الناقد: لا داعي لأن تغض طرفك لأن أبا سعود لا يرضى أن يغض أحد طرفه عن خطأ يقع فيه فهو لا يدعي العصمة والكمال ولا يتهرب من مواجهة الحقيقة.

والمشكلة أن لا هنة ولا شيء من هذا القبيل، إن الناقد اعتمد على القياس فخانه تقديره وكان عليه أن يتروى قبل أن يصدر حكماً يشوبه الوهم والخطأ.

والغريب في الأمر أنه خطأ الشاعر ثم حاول أن يتجنب إحراجه أو جرح شعوره فهون عليه بأن خفض الخطأ إلى مستوى الهنة وزاد على ذلك أن جعلها مشتركة بين المتمكنين في اللغة.

وهذا تردد لا يجدر أن يتصف به العالم الحازم. فالخطأ إما أن يكون خطأ ويواجه به صاحبه دون مواربة أو مداراة أو ألا يكون خطأ فتنتفي المشكلة من أساسها.

وأرى بهذا الصدد أن خالد سعود الزيد كان على حق وأن استعماله صحيح فصيح وليس ثمة من خطأ أو هنة أو شيء من هذا القبيل.

أقول ما قلت اعتماداً على السليقة والطبع. إن هذين لا ينكران هذا الاستعمال ولا ينفران منه. وأضيف إلى ذلك أن قولنا (إلا أنت) أفصح من قولنا (إلا إياك) وأعرق في عروبة الصياغة.

وقد يرد علينا حضرة الأستاذ الناقد بأن السليقة لا تصلح أن تكون فيصلاً في هذه الأمور الدقيقة وأن الخصوم لا يمتثلون لأحكامها وقراراتها. وعلى الرغم من أن السليقة المتمرسة بأساليب الكلام العربي والبصيرة بمختلف شؤونه وفنونه تكفي لحسم هذا الخلاف إلا أننا لا نرى ما يمنع من الرجوع إلى كتب النحو لاستنطاقها والاستشهاد بها.

جاء في حاشية الإنصاف لابن الأنباري (ج٢ ص ٦٩٢) ما يلي: ولكن العرب وضعت ضمير الجر في موضع ضمير الرفع كما عكسوا فوضعوا ضمير الرفع في موضع ضمير الجر فقالوا: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا.

وجاء في شرح التصريح على التوضيح (ج٢ ص ١٢٨) ما يلي: يقع ضمير الرفع توكيداً لجميع الضمائر المتصلة وإن اختلف الموضع. ووجه ذلك أن الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور.

وجاء في المرجع (ج١ ص ٣١) تعليقًا على هذا البيت:

يا ليتني وأنت يا لميس ... في بلدة ليس بها أنيس

جاء ما يلي: جعل ضمير الرفع (أنت) في محل نصب عطفًا على اسم ليت وهذا جائز.

وجاء في نفس المصدر (ج١ ص ٢١٠) ما يلي: ويبدو أنه قد استعير ضمير الرفع فجعل في محل نصب أو جر وهذا جائز.

ولا أريد الاسترسال في الاستشهاد ففيما ذكرت الكفاية. ولكن الأخ الناقد قد يجد منفذاً للرد علينا بأنه كان ينظر عند تخطئته لأبي

سعود إلى القرآن الكريم حيث قال في سورة يوسف: ﴿أمر أن لا تعبدوا إلا إياه﴾.

وعلى الرغم من أني لم أتتبع استعمال هذا الضمير في القرآن الكريم لضيق الوقت إلا أني حتى على افتراض مخالفة القرآن لاستعمال أبي سعود فإن ذلك ليس مقياساً ولا حجة. وقد يكون في كلامي هذا بعض الإثارة ولكن أرجو الإصغاء والإطراق.

جاء في الإنصاف لابن الأنباري (ج٢ ص ٦٩٤) ما يلي: وأما مجيء الضمير المنفصل بعده (يعني الحرف) نحو لولا أنا ولولا أنت كما قال تعالى: ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾. فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفصح. وعدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه ألا ترى أنه لم يأت في التنزيل ترك عمل (ما) في المبتدأ والخبر نحو ما زيد قائم وما عمرو منطلق. وإن كانت لغة جارية فصيحة وهي لغة بني تميم.

فعدم ورود استعمال معين في القرآن لا ينفي وجوده وفصاحته هذا على افتراض أن ضمير الرفع لم يقع موقع ضمير النصب بعد «إلا» في القرآن الكريم.

نستنتج من هذا كله أن استعمال أبي سعود كان صحيحاً فصيحاً وأن الناقد الكريم لم يكن على حق وأن ضمائر الرفع المنفصلة تنوب عن ضمائر النصب المنفصلة.

وفي الختام أرجو أن أكون قد أوضحت وأفدت وأن يعتبر تعليقي هذا جهداً في خدمة اللغة وحباً للعلم. وللشاعر والناقد تحياتي الطيبة.

تعليق على مذكرة في النحو (*)

وزع الدكتور عبدالرؤوف مخلوف المدرس بدار المعلمين في الكويت مذكرة بالدعوة إلى إعادة النظر في طريقة «تدريس قواعد النحو العربي وكتبها» وقد اتفق أن كنت في مقر رابطة الأدباء حين توزيعها هناك فحصلت على نسخة منها.

والدكتور مخلوف يطلب في مقدمة المذكرة ممن يهمهم الأمر إبداء الرأي فيها رغبة في المصلحة العامة. وأنا لن أتعرض للمذكرة من الناحية الموضوعية فلا شك أن دراسة النحو بحاجة إلى إصلاح وتشذيب كما أن الدكتور مخلوفًا ليس أول من يكتب ولن يكون آخر من يكتب بهذا الشأن. ولا يسعني إلا موافقته على نظراته الصحيحة فيما يتعلق بالناحية الشكلية والمعنوية أو الموضوعية في تدريس النحو.

أقول: لن أناقش المذكرة من الناحية الموضوعية لعدة أسباب أهمها أني لست مدرسًا ولا مسؤولاً عن مناهج التدريس. بالإضافة إلى أني لا أرى حرجًا في إبداء الملاحظات السديدة واقتراح الطرق الجديدة في تدريس النحو رغبة في خلق جيل يفهم لغته فهمًا بعيداً عن الإشكالات والتعقيدات أو الأوهام والأخطاء.

أما الذي حفزني للتعليق على هذه المذكرة فهو الناحية الشكلية البحتة. أعني ناحية الصياغة. إن مذكرة تكتب في شؤون اللغة العربية وتدور حولها لابد أن تكون بعيدة عن الأخطاء اللغوية والمزالق النحوية خالية من الركاكة وضعف التأليف. أما هذه المذكرة التي لا تتجاوز بضع صحفات فهي تغص بالأخطاء اللغوية والنحوية والتراكيب الضعيفة.

(*) نشر في مجلة الرسالة الكويتية الأسبوعية في شباط ١٩٧٣.

وقد رأيت من واجبي تبيين تلك الأخطاء والمزالق. لأن إظهار مثل هذه الأخطاء أهم عندي من الاهتمام بالجانب الموضوعي في المذكرة. وهذه أهم الأخطاء والهفوات التي لاحظتها منها:

١ - ورد في عنوان الصفحة الأولى: بشأن إعادة النظر في تدريس قواعد اللغة العربية وفي مناهجها وكتبها المقررة في المدارس المتوسطة والثانوية بالمدارس العربية.

والخطأ يكمن في إعادة لفظة المدارس مرتين متعاقبتين دون مسوغ. وتصحح العبارة على أحد الوجهين التاليين:

(أ) كتبها المقررة في المدارس العربية المتوسطة والثانوية.

(ب) كتبها المقررة في المراحل أو الصفوف المتوسطة والثانوية في المدارس العربية. أما بالمدارس فليس من الفصاحة في شيء.

٢ - ورد ما يلي: تمكين التلميذ من كسب المعلومات عن غيره بطريق السماع أو القراءة. والعرب لا تقول «كَسَبَ» المعلومات بل أخذ العلم أو تلقاه.

٣ - ورد في الصفحة نفسها ما يلي: صحيح قد يكون ذلك غاية في بعض المراحل. وهذا استعمال غير صحيح والخطأ يكمن في كلمة «صحيح» إذ إنها مجهولة الموضع من الإعراب. إنها ليست مبتدأ لأسباب وليست خبراً لأسباب. ولست هنا في مجال شرح. ولكني أقول إن عدم إمكان تأويل «قد» وما بعدها بمصدر هو الذي يخلخل هذا التركيب. فإذا اعتبرنا «صحيح» خبراً مقدماً فأين المبتدأ المؤخر؟ ولو قال: صحيح أن يكون غاية في بعض المراحل. لانتهي الإشكال، لأن «صحيح» حينئذ تكون خبراً مقدماً والمصدر المؤول من أن وما بعدها مبتدأ مؤخراً، ولكني أرى من الأصح أن تصاغ الجملة بالشكل التالي: لا شك أن ذلك قد يكون غاية في بعض المراحل. والعبارة في أساسها عامية.

٤ ـ ورد ما يلي: إذا ما توافرت له مقومات انتقال أثر التدريب.

والخطأ هنا يكمن في توالي الإضافات. وتوالي الإضافات من مطاعن الفصاحة التي نبه عليها البلاغيون العرب حيث مثلوا بقول الشاعر: حمامةَ جرعا حومة الجندل اسجعي. وفي النص أضيفت «مقومات» إلى «انتقال» و«انتقال» إلى «أثر» و«أثر» إلى «التدريب» ولا شك أن هذا تركيب ضعيف مهلهل.

٥ ـ ورد ما يلي: لتنمية القراءة والكتابة والتحدث والاستماع.

وكان الأسلم له أن يقول: لتنمية القدرة على القراءة والكتابة.. إلخ. لأن القراءة والكتابة والتحدث والاستماع لا تُنمَّى بذاتها بل تُنمَّى القدرةُ عليها.

٦ ـ ورد ما يلي: ومن ثم يأتي الطفل في لسانه أصواتًا ومخارج حروف وتراكيب ودلالات ولهجة وطريقة أداء ـ يأتي ـ صورة من المحيطين به.

وهذا لف ودوران في الصياغة لا يدلان على قوة وتمكن. فقد قدم وأخر دون موجب للتقديم والتأخير، إن التمييز (أصواتًا ومخارج إلخ) لا يتقدم على المميز (صورة). ويجب أن تصاغ الجملة على الشكل التالي:

ومن ثم يأتي الطفل صورة من المحيطين به أصواتًا ومخارج إلخ...

٧ ـ ورد ما يلي: وتلك هي الغاية الأخيرة من تعليم وتعلم كل لغة.

والخطأ يكمن في العطف على المضاف قبل استكمال الإضافة. وهو خطأ نبه عليه النحاة ومثلوا بقول الشاعر: بين ذراعي وجبهة الأسد. وبناء على ذلك كان على صاحب المذكرة أن يقول من تعليم كل لغة وتعلمها.

٨ ـ وألفت في قواعدها كتب. الخطأ يكمن هنا في «كتب» حيث أوردها منكرة في حين كان عليه إما أن يعرفها بالألف واللام أو أن يتبعها

بوصف حتى يكون في ذكرها فائدة.

٩ ـ ورد قبل ذلك بقليل ما يلي: فإنه لم يكن بحاجة إلى معلم ولا كتاب ولا مدرسة وإنما هو المحاكاة إلخ.

والخطأ يكمن في الضمير المنفصل «هو» إذ كان يجب أن يؤنث لأنه ضمير الشأن يعتمد في تذكيره وتأنيثه على ما بعده. نقول: «هي الدنيا تقول بملء فيها» و«هي الأخلاق تنبت كالنبات»، و«هي الأمور كما شاهدتها دول» ولا نذكّر بل نؤنث.

١٠ ـ ورد في الصفحة الثانية ما يلي: تلك الثلاث التي تحتاج إلى إعادة النظر هي: ... وكان قد ذكر قبل ذ لك ما يلي: وأسلمني ذلك كله إلى الإيمان العميق بحتمية إعادة النظر في ثلاثة أمور...

والخطأ يكمن هنا في تذكير «ثلاث» في حين أنه أنثها قبل قليل لأن المعدود مذكر وهو «أمور». فكان يجب أن يؤنث كما أنث أولاً. فيقول تلك الثلاثة. ولكن الأصح والأسلم أن يقول: تلك الأمور. دون ذكر الثلاثة لأنها وردت سابقًا.

١١ ـ ورد ما يلي: وهي في جملتها أحجام ضخمة بلا مبرر. و«مبرر» خطأ شائع وهو غير موجود في اللغة بهذا المعنى. واللفظة الصحيحة هي «مسوغ».

١٢ ـ ورد ما يلي: عدل إلى معانيَ كثيرة. وكأنه اعتبر (معاني) ممنوعة من الصرف فأثبت ياءها والصحيح حذف الياء فيقولك عدل إلى معان.

١٣ ـ ورد ما يلي: ولا سيما والحال قد لا يكون مفرداً. وهذا استعمال غير صحيح لأن واو الحال لا تقع لا بعد «خاصة» ولا بعد «سيما» فالصحيح أن يقول: خاصة أن الحال أو بخاصة أن الحال... كما كان عليه أن يؤنث لفظة الحال على الرغم أنها في غير هذا الموضوع يجوز فيها التذكير والتأنيث.

١٤ ـ ورد ما يلي: «والمبتدأ والخبر ـ عندهم ـ اسمان مرفوعان»، بينما صاحب النحو... إلخ. وبينما لا ترد إلا في شرط غير جازم في مطلع الكلام ولا تقع في وسطه. وتصحيح ذلك أن يقول: في حين...

١٥ ـ ورد قوله: وأما تعلق الاسم بالحرف.. والصحيح تعلق الاسم بالفعل. إن نهج الكلام يتطلب ذلك.

١٦ ـ ورد قوله: فيكون من ترابط هذا بذلك. وكان يجب أن يستعيض من ترابط بارتباط. فيقول: فيكون من ارتباط هذا بذاك. أما الترابط فلا يقع من واحد بل بين اثنين أو أكثر.

١٧ ـ ورد ما يلي: أما فهم أو إدراك لحقيقة النحو فلا. والصحيح أن تصاغ العبارة على الشكل التالي: أما فهم حقيقة النحو أو إدراكها فلا. أما تجريد المصدرين من الإضافة وإبقاؤهما منكرين فضعف في الصياغة.

١٨ ـ ورد ما يلي: وظني بالقارئ يستطيع. وهذا تركيب ضعيف يدعو إلى الحيرة والالتباس. فمن الذي يستطيع أهو الظن أم هو القارئ؟ لا شك أن المؤلف يقصد القارئ ولكن النص يرد الضمير إلى الظن. ولهذا كان يجب أن يقول: «وظني بالقارئ أنه يستطيع» حتى تستقيم العبارة.

١٩ ـ ورد ما يلي: في منطقتنا هذه العربية. والصحيح أن يقول في منطقتنا العربية هذه.

هذا بالإضافة إلى أن العرب لم تعرف كلمة «استهدف» ولا «التركيز على» أو «التأكيد على». بل اكتفت «بالتشديد على». وأما «استهدفت» فهي استعمال حديث والعرب يقولون يهدف إلى.

أكتفي بهذا القدر من الهفوات معرضاً عن كثير منها، غاضاً البصر عن الأخطاء المطبعية. وكل ما أرجوه أن ينظر صاحب المذكرة في موضوع مثل هذه الهفوات التي تغص بها كتابات الدكاترة قبل الطلبة. وأن يعالج أسبابها ودواعيها. ويتلمس منابتها وجذورها فما أعتقد أن معالجة مثل هذه المسألة بعيدة عن مناهج التدريس وأساليبه.

حول مذكرة الدكتور من جديد (*)

قرأت ما كتبه الدكتور عبدالرؤوف مخلوف في العدد الماضي من «الرسالة» دفاعًا عن نفسه بصدد ما كتبته تعليقًا على مذكرته السقيمة المتهافتة، فزدت اقتناعًا بأن هذا الرجل لا يجيد الكتابة ولا يملك الذوق اللغوي الذي يؤهله لممارسة هذه الصناعة الرفيعة. وهو على الرغم من عجزه المكشوف يصر ويستكبر ويأبي إلا الإمعان في غيه قاذفًا بالتهم يمينًا وشمالاً بوقاحة وصلف فيثير زوبعة من السفسطات والمغالطات عله يجد منفذًا يخرج منه أو مكمنًا ينجحر فيه.

وأود قبل الخوض في إظهار أخطاء الدكتور وهفواته من جديد، أن أبين شيئًا من مغالطاته وسفسطاته التي لجأ إليها ليخفي عجزه ويستر ضعفه وهذا عدد منها:

١ - شبه سيادة الدكتور تعليقي على مذكرته بجدال فقهاء بيزنطة والعدو على أبواب مدينتهم. وإنها لمغالطة موغلة في التضليل والتمويه. فلو كان حضرة الدكتور مشغولاً بوضع الخطط العسكرية أو التحليلات السياسية، أو لو أن الدكتور كان يناقش مشكلات اقتصادية أو مسائل حربية أو قضايا تتعلق بمأساة فلسطين وعلقت عليه تعليقًا لغويًا لكان صادقًا في تهمته مصيبًا في استنكاره. ولكنه يناقش قضايا النحو واللغة. ولقد تصديت له وناقشته في موضوع كان هو البادئ في إثارته بدعوى الحرص على تعليم النحو والعناية بمستقبل الجيل الجديد. فما وجه الاعتراض؟ وما العلاقة بين موضوعنا وجدال فقهاء بيزنطة؟

٢ - يشكو حضرة الدكتور من أني تعديت عليه في تبييني لأخطائه

(*) نشر في مجلة الرسالة الكويتية الأسبوعية في شباط ١٩٧٣.

وهفواته. ولكن ما ذنبي في ذلك والدكتور هو الذي قدم لي المذكرة في مقر الرابطة وطلب مني إبداء الرأي فيها (إن مقدمة المذكرة تتضمن هذا الطلب) فهل يفترض سيادته أن رأيي يجب أن يكون مدحًا وتقريظًا؟ وهل له الحق في أن يشترط ذلك علي؟ وما ذنبي في مذكرة قدمت إلى فوضعت فيها رأيي صريحًا صادقًا. ولم تكن تربطني بالدكتور أية رابطة سابقة فتفرض علي موقفًا معينًا منه. إنني لا أحمل له كرهًا ولا مودة ومن ثم فلا يستطيع أن يتهمني بالتحامل عليه. أما أنا فأتهمه بالتحامل عليَّ لأنه صدر في رده عن غضب وكراهية.

٣ ـ يزعم حضرة الدكتور أن الأخطاء التي بينتها في مذكرته هي أخطاء مطبعية. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يشغل نفسه بالدفاع عن أخطاء مطبعية؟ أما كان الأجدر به أن يبين الخطأ والصواب فيها لا أن يدافع عن الخطأ نفسه فيروح يحشد من الأبيات الشاذة والشواهد السقيمة ما يمجه الذوق وتنبو عنه الفصاحة؟

٤ ـ يتهمني حضرة الدكتور بأنى شغلته وشغلت نفسي بمسائل شكلية لا تقدم ولا تؤخر كاستعمال مبرر أو مسوغ وتذكير العدد أو تأنيثه إلخ. وهذا كلام عجيب، كأن الدكتور كان يتحدث عن الذرة أو صناعة الصواريخ أو كأنه كان يخطط لاحتلال تل أبيب أو القدس. عجيب يا سيادة الدكتور ألم تكن تتحدث في النحو ومشكلاته وقضاياه وهل النحو إلا شكل بحت؟ بل ما هي الدواعي لنشوء علم النحو إلا محاولة منع اللحن من التسرُّبِ إلى كتابِ اللّٰه خاصة والعربية عامة؟ وإذا كان النحو من علوم اللسان العربيِ أفيكون إلا شكلاً بحتًا؟

٥ ـ يتباهى الدكتور بأنه طالما وقف معلما في قاعة المحاضرات وفي حجرات الدرس، كأن في ذلك فخرًا كبيرًا وكأنَّ وراء ذلك مجالاً للزهو وجر الذيول. أقول لسيادة الدكتور بعد الاستئذان من إخواني الأساتذة: إن في العالم العربي (طوابير) من المعلمين ولكن ليس في العالم العربي

إلا قلة قليلة من الأدباء والمثقفين. ليس في العالم العربي كثير من أمثال الرافعي والعقاد وحافظ وشوقي ولم يكن هؤلاء معلمين. هذا بالإضافة إلى أن رأي الجاحظ وابن خلدون لم يكن حسناً بالمعلمين فالأول اتهمهم بالغفلة والثاني بعدم وفور البضاعة.

٦ ـ يحاول سيادة الدكتور أن يظهر بمظهر العارف الخبير. وأعتقد أنها ردة فعل لإحساسه بنفسه الضحالة والفقر الفكري. فيقول: أتراك قرأت كذا؟ وأتراك فهمت كذا؟ وهل اطلعت على كذا؟ وهذا كلام متهافت منحدر لا علاقة له بعلم النقد. وما جدوى ادعائك يا سيادة الدكتور أن تكون قد قرأت كل التراث العربي وكتابتك تُظهِرُ جهلاً فاضحًا؟ ألم يبلغك خبر صاحب الصحيفة الصفراء؟ لقد ورد في كتاب كليلة ودمنة أن رجلاً كان يقتني في بيته صحيفة صفراء تحتوي على نتف من المعلومات ولكنه لم يكن يعرف منها شيئًا. فكان كلما سمع بمسألة قال: هذه موجودة في الصحيفة الصفراء. ولقد استغنيت بهذا المثل عن غيره مما جاء في القرآن الكريم عمن يحمل شيئًا لا ينتفع به ولكني لا أحب أن أوجع سيادة الدكتور.

لماذا التباهي بكثرة القراءة وسعة الاطلاع ولقد اعترفت بنفسك أنك لا تقرأ المجلات والصحف ولا تسمع الإذاعات والأستاذ الموسويُّ شاهد على ذلك. ولو كانت معرفتي بك في غير هذا الجو المتغيم لاعترفت لي أنك لا تقرأ شيئا قطعًا. فعلام الزهو والتباهي؟ ثم قل لي يا سيادة الدكتور هل تعتبر نفسك مثقفًا وأنت لا تقرأ المجلات الأدبية ولا تلاحق مسيرة الأدب والنقد؟

ثم ما يَضيرُني أن يتنكر لي جهال مصر وتنابلتها وقد عرفني علماؤها وجهابذتها؟ أتراك تعلم أن الأستاذ العوضي الوكيل والأستاذ محمد خليفة التونسي والشاعر الكبير عزيز أباظة قد أثنوا على جميل علوش واعترفوا له برسوخ القدم في الشعر واللغة على مرأى ومسمع

من أعضاء رابطة الأدباء وفي مناسبات مختلفة؟ أتراك تعلم ذلك أم إنك ما تزال تعيش في قاعة المحاضرات وفي حجرات الدرس بعيداً عن تيارات العلم والثقافة؟.

أين هذا كله من دكتور حاول أن يلقي محاضرة في النحو في مقر الرابطة فأسفّ أيما إسفاف وتحدث بالعامية لأنه لا يتقن الفصحى وحينما انتقده الأدباء الحاضرون أبى واستكبر. وقد نشرت مجلة البيان في عددها الأخير خبراً مفصلاً عن هذه المحاضرة المتهافتة لا يشرف الدكتور ولا يبيض وجهه.

فإذا كان حضرة الدكتور يصر على أن يكتب بالعامية ويتحدث بالعامية فلماذا يقحم نفسه في موضوع النحو واللغة بل لماذا يتضايق إذا روجع في ذلك؟

ثم قل لي يا سيادة الدكتور: إذا كانت مذكرتك من القيمة وسمو المنزلة في المكانة التي تزعم وتدعي فلماذا لم تنشرها في أية مجلة أدبية والمجلات الأدبية تملأ العالم العربي؟ أتراك تعتقد أن مجلة في العالم العربي تقبل بنشر هذه المذكرة الضعيفة السخيفة؟ إني أراهن على ذلك.

وأحب أن يعلم سيادة الدكتور أن هذه النوادر والشواذ التي عنّى نفسه بجمعها من كتاب الوافي للأستاذ عباس حسن لا تعني شيئاً. والنحو يحتوي من الشواهد على كل غريب وشاذ ونادر. وليس لذلك كبير قيمة عند البلغاء والفصحاء. فكل جذور العامية موجودة في اللهجات العربية القديمة. إنك تستطيع أن تقول ما تشاء وستجد عند النحاة ما يشفع لك. انصب الفاعل وارفع المفعول وسيزودك صاحب المغني بهذا البيت:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر

كان يجب أن تنصب نجران وهجر وترفع سوآتهم ولكن هكذا شاء الشاعر.

وكذلك يستطيع سيادة الدكتور أن يأتي بحجة على صحة لغة «أكلوني البراغيث» وعلى نصب خبر (إن) و(ليت) ورفع خبر كان. كل ذلك سيجده سيادة الدكتور ولكن هذا ليس اللغة العربية. إنه يُحفَظُ ولا يقاس عليه. وحسبي أن أنقل ما ذكره أستاذك عباس حسن في مقدمة كتابه الوافي (ج١ ص ٨) بهذا الشأن قال: «على أن لتلك الشواهد خطراً آخر هو أنها في كثير من اتجاهاتها قد تُمثِّلُ لهجات عربية متعارضة وتقوم على لغات قديمة متباينة وتساق لتأييد آراء متناقضة فهي معوان على البلبلة اللغوية ووسيلة للحيرة والشك في ضبط قواعدها وباب للفوضى في التعبير. وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغة والمخلصون لها».

«وعلى الرغم من هذا قد نسجل أحياناً مع الحيطة والحذر - بعض الشواهد الغريبة أو الشاذة وبعض الآراء الضعيفة لا لمحاكاتها ولا للأخذ بها ولكن ليتنبه لها المتخصصون فيستطيعوا فهم النصوص القديمة الواردة بها حين تصادفهم ولا تصيبهم أمامها حيرة أو توقّف في فهمها».

أفهمت يا سيادة الدكتور ما المغزى من ذكر الشواهد؟ أعلمت أنها تسبب البلبلة اللغوية والارتباك كالبلبلة التي تحاول أن تصنعها الآن؟ أتعلم أن هذه الشواهد التي تلوذ بها ضعفاً وعجزاً هي من مطاعن الفصاحة التي نبه عليها البلاغيون أو البيانيون؟ (علم الأدب، الأب شيخو ص ٢٣) أتجد يا سيادة الدكتور هذه الشواذ والنوادر ومواطن الضعف في شعر شوقي وحافظ وفي نثر العقاد وطه حسين؟

ولو كان سيادة الدكتور يلجأ إليها عن علم وجهبذة وزكانة وسعة اطلاع لعذرناه ولقلنا: رجل واسع الاطلاع. ولكنني على يقين أن الدكتور يخطئ فيروح يبحث عن شاهد يسوغ به خطأه ويتمحل الأعذار والذرائع. وإلا فهل عرف الدكتور شاعراً أو كاتباً في عصرنا الحديث أو

في ما قبله من العصور حتى العصر العباسي استعمل المنقوص الذي على صيغة منتهى الجموع بإثبات الياء في حالة الجر؟ أم تراه عرف شاعراً أو كاتباً في تاريخ الأدب كله استعمل ضمير الشأن مذكراً مع المؤنث؟ أو أضاف مضافين إلى مضاف إليه واحد؟ واستعمل المصدر المؤول من قد والفعل المضارع؟

أترى الدكتور بعد ذلك يزعم أنه يملك حساً لغوياً أو قدرة على النقد اللغوي؟

ولا أريد أن أتعرض لكل هفوات الدكتور فهي كثيرة لا تحصى. والوقت والمجال لا يتسعان لذلك فله أخطاء لم أذكرها من قبل في مذكرته (ولا يجهد الدكتور نفسه في معرفة سر وصول عدد الأخطاء إلى تسعة عشر فقد كان يمكن أن تبلغ الخمسين لو كان في الوقت متسع). وله أخطاء في نص الرد وأخطاء أخرى في معالجة النقاط التي حاسبته عليها. إنه فيض من الأخطاء أقف أمامه عاجزاً عن الاستيعاب والإحاطة فلابد إذن من الاجتزاء والانتقاء.

وهذه بعض النقاط التي ظهر فيها جهل الدكتور وانكشف عجزه.

١ ـ أراد سيادته أن يجد لاستعمال (كسب المعلومات) مسوغاً فلجأ إلى التضمين وزعم أني لا أعرفه وراح يعرفه من خلال قرار المجمع. وعند التطبيق زلق وتعثر. ما علاقة التضمين (بكسب وأخذ) يا سيادة الدكتور والفعلان متعديان والتضمين إنما يكون بين فعلين يختلفان في التعدية واللزوم فيعطي أحدهما حكم الآخر لأنه يشرب معناه على حد تعبير ابن هشام (المغني ج٢ ص ٦٨٥) كما في قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ أي لا تضموها إليها آكلين. من الذي يعرف التضمين ومن الذي لا يعرفه منا يا سيادة الدكتور؟ إن العلم دراية لا رواية والنقل عن المراجع لا يكفي حتى تردفه بصيرة نافذة.

٢ ـ يزعم الدكتور أني لا أعرف من المصدر المؤول إلا (أن) والفعل

فأراد أن يزيدني علمًا وأورد قولهم: تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه. وهو لا يعلم أن هذا من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه (جامع الدروس العربية ج٢ ص ١٨٨). وهو لا يعلم كذلك أن (قد) لا يمكن أن تكون حرفًا مصدريًا. ففيم المكابرة يا حضرة الدكتور؟

٣ ـ وبخصوص تكرار الإضافات فهو من مقاتل الفصاحة وبحسبك ما ذكره بهذا الشأن ابن جابر الأندلسي في بديعية العميان (كتاب علم الأدب ـ مقالات لمشاهير العرب ص ٥٨) لقد قال تعليقًا على البيت الذي استشهد به الدكتور على شيء واستشهدت أنا على ضده. لقد قال: «إن هذا ليس بفصيح مأنوس». إن هذا البيت وأمثاله يذكرها البلاغيون للتحذير منها لا لمحاكاتها وتقليدها. أما أن يكون البلاغيون الذين نبهوا على هذا البيت مثلي في حسهم اللغوي فهذا منتهى الفخر. وإذا كان سيادة الدكتور يتهكم على جمهور البلاغيين ويسخر من حسهم اللغوي فعذره أنه لا يملك هذا الحس اللغوي، والجاهل يصنع ما يشاء.

أما البيت الآخر الذي استشهد به على تعدد الإضافات.

إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وألبب

ففيه ثلاث إضافات لا أربع، ومن ثم فلا غبار عليه من هذه الوجهة وليس فيه شاهد على قوله ولا حجة على زعمه. ولكن فيه مخالفة للفصاحة التي لا يحسها الدكتور من وجهة أخرى هي فك الإدغام في (ألبب) وفك الإدغام من مطاعن الفصاحة. وقد استشهدوا على ذلك بقول ا لمتنبي

فلا يبرم الأمر الذي هو حالل ولا يحلل الأمر الذي هو يبرم

ويحاول سيادة الدكتور أن يحاسبني بمقاييسي فيأخذ عليَّ قولي: «وكل ما أرجوه أن ينظر صاحب المذكرة في موضوع مثل هذه الهفوات». وإنه لواهم إنَّ في الجملة ثلاثَ إضافات لا أربعًا (موضوع

مضاف إلى مثل ومثل مضافة إلى هذه) أما الهفوات فهي بدل من هذه لا مضافة إليها. يا سيادة الدكتور، إن المعرفة لا تضاف إلى المعرفة إلا في الإضافة اللفظية.

ويعني البلاغيون بتعدد الإضافات ما زاد على الثلاث. أما الثلاث وما دون ذلك فهو كثير. وليست العبرة بالعدد يا سيادة الدكتور فقد تكون أربع إضافات وتكون مستساغة. ولتمييز ما يكون قبيحًا أو مأنوسًا من الإضافات يلزم الاستعانة بالذوق اللغوي الحي لا الذوق المتبلد. فقد جاء في القرآن الكريم ما يلي: ﴿ذكرُ رحمةِ ربك عبده زكريا﴾. وفيها أربع إضافات ولكنها كانت مستساغة مأنوسة لأنَّ لفظة (ربك) وهي مضاف ومضاف إليه اعتبرت كلمة واحدة لقصرها. وكذلك حين أراد ابن جابر الأندلسي التمثيل على تتابع الإضافات قال: مثل قول أبي فائد. وفي هذه العبارة أربع إضافات ولكنها مأنوسة مستساغة لأن (أبا فائد) بمنزلة الكلمة الواحدة. أفهمت يا سيادة الدكتور مدى قدرة الحس اللغوي على كشف المأنوس وغير المأنوس؟

ومسألة أخرى أود أن أشرحها لك بهذا الشأن وهي أني أراك تتردد بين مقاييسي ومقاييسك فتارة تحاسبني بهذه وتارة تحاسبني بتلك وما هذه صفة اللغوي الأصيل. إن اللغويّ الأصيل من صفاته أن يتمسك بمذهب ثابت. وبناء على ذلك فإما أن تقتنع بمقاييسي وتعترف بأخطائك وبعد ذلك يحق لك تطبيقها علي، وإما أن ترفضها وتسكت. أما التأرجح بين هذه وتلك فلا يدل على أصالة ورسوخ قدم.

٤ ـ أخذت على الدكتور قوله تنمية القراءة والكتابة. وقلت الصحيح: تنمية القدرة على القراءة والكتابة. فاحتج بقوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾... أي أهل القرية. وتصور أنه نجا وتخلص من الورطة. يقول الغلاييني في جامع الدروس العربية (ج٢ ص ٢١٣): إذا أمنوا الالتباس والإبهام حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مكانه. أما إن

حصل بحذفه إبهام والتباس فلا يجوز. فلا يقال: رأيت علياً. وأنت تريد: رأيت غلام علي. وهذا كلام كاف لتفنيد مزاعم الدكتور. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب الانتباه إلى أن استعمال الأساليب القرآنية لا يحسنه إلا كاتب كبير يشمخ في القمة كالرافعي لا يزحف في السفح أو في القاع كسيادة الدكتور.

٥ ـ وأما استشهاد الدكتور بقول الشاعر:

يا من رأى عارضًا أسر به بين ذراعي وجبهة الأسد

وقد ذكرته به في تعليقي فقد أورده ابن هشام دون أن يعلق عليه بشيء. فهذا الإيراد بذاته لا يكفي ولا يصح أن يكون حجة وسنداً وخاصة أنه ذكر في معرض الحديث عن بيت أبي نواس المشهور:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها أطفال در على مهد من الذهب

هذا وقد علق الغلاييني على البيت المذكور بقوله: والتقدير بين ذراعي الأسد وجبهته. وليس مثل هذا بالقوي (جامع الدروس العربية ج٣ ص ٢٠٤). وليس مثل هذا بالقوي يعني أنه ضعيف. وقد أشار إلى ضعف هذا الاستعمال الشيخ أمين آل ناصر الدين في مذكراته اللغوية (مجلة الخفجي عدد ١٠ مجلد ٢ يناير ١٩٧٣) حيث حذر من اجتماع مضافين اثنين إلى مضاف إليه واحد كما حذر من تكرار الإضافة فإذا كان سيادة الدكتور لا يميز بين القوي والضعيف لضعف حسه اللغوي فلا عليه ولكن عليه ألا يثور إذا حاسبه الآخرون على ضعف لغته وركاكة أسلوبه.

٦ ـ وفي قوله: ألفت في قواعدها كتب. أخذت عليه تنكير (كتب) وقلت إنها يجب أن توصف. فاحتج بقول القرآن الكريم: ﴿وكان من وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا﴾. ضل ضلالك يا دكتور ألم تعلم أن الجملة الفعلية (يأخذ كل سفينة غصبا) هي في محل رفع صفة (الملك) فكيف تصورت أن (ملك) نكرة غير موصوفة؟ فقدرت لها صفة من

خيالك هي «جبار»، فقد تكون صحيحة ولكنها غير لازمة في الجملة. ثم ما علاقة سفينة بالموضوع ونحن إنما نتحدث عن النكرة حينما تكون مسنداً إليه؟ إن سيادة الدكتور ينقل ولكنه لا يحسن التطبيق فقد أخذ هذا المثل من كتاب مغني اللبيب (جـ٢ ص ٦٢٧) فزلق وتعثر.

٧ ـ وبخصوص قوله: إنما هو المحاكاة. الصحيح أن يؤنث الضمير وقد رجعت إلى الوافي لعباس حسن فلم أجده يذكر مثلاً واحداً يؤيد وجهة نظر الدكتور. وهذه بعض الأمثلة التي ذكرها عباس حسن:

١ ـ هو الزمان غدار.
٢ ـ هي الأيام خائنة.
٣ ـ إنه الزهر ساحر.
٤ ـ إنها الرياحين رائعة.
٥ ـ إنه الجو خاضع لقوانين الطبيعة.
٦ ـ إنها الطبيعة ثابتة القوانين.

ويقول عباس حسن بهذا الخصوص: ويؤنث (ضمير الشأن) إذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة. كقوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾، ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾.

ويضيف في الحاشية: وقد اشترط بحق أكثر البصريين هذا الشرط لتأنيثه (يعني أن يلحقه مؤنث عمدة) هذا ما يقوله عباس حسن فلماذا الافتراء على الرجل؟ إن ضمير الشأن يقدر مذكراً دائماً إذا كان مستتراً. أما إذا كان بارزاً فيؤنث ويذكر حسب ما بعده. وغير ذلك ضلال في ضلال. وهنا أيضاً نقل الدكتور فأساء التطبيق لأنه يفتقد الحس اللغوي.

٨ ـ وبشأن (مبرر) فقد استنكر استعمالها جمع كبير من اللغويين المدققين منهم الشيخ أمين آل ناصر الدين في مذكراته حيث قال: «ومن

قولهم: (برر له عمله) والصواب أن يقال سوغ عمله. فلفظة (برر) في هذا المعنى حوشية اصطنعها بعضهم في تعابيرهم الخاصة، كما اصطنعوا غيرها من الألفاظ والتعابير التي لا معنى لها في اللغة على الإطلاق وأخذها عنهم بعض كُتَّاب العصر دون تحقيق، وقد نص المعجم الوسيط على أنها محدثة و(محدثة) تعني غير أصيلة. وكذلك منعها العلامة مصطفى جواد في كتابه المطبوع حديثًا «قل ولا تقل» ص ٦٤.

٩ ـ وأما استعمال الحال بعد «لا سيما» فقد ذكر صاحب المرجع في العربية صرفها ونحوها (ج٢ ص ١٢٠) ما يلي: (من أحكام لا سيما أنها لا تجيء بعدها الجملة مقرونة بالواو. ولحن من قال: ولا سيما والأمر كذا) وحسبك بهذا النص حجة على فساد استعمالك يا سيادة الدكتور. وما سوى ذلك فهو ضعيف شاذ، واستعمال الضعيف والشاذ لا يدل على حس لغوي سليم.

أما الحال (كموضوع من موضوعات النحو) فهي مؤنثة. ولقد راجعت كتاب الوافي فلم أجده يستعمل الحال مذكرة. إنه يقول: الحال المؤسسة والمؤكدة والحقيقية والسببية والمفردة والمتعددة. فما قول سيادة الدكتور؟

أما بيت ابن مالك الذي احتج به الدكتور وهو: «الحال وصف فضلة منتصب» فقد فاتته الكياسة في الاستشهاد به، فكلمة «منتصب» التي ظنها الدكتور صفة للحال هي صفة (لوصف) المذكر. والتقدير: الحال هي وصف فضلة منتصب. أفهمت يا سيادة الدكتور؟ أمازلت بحاجة إلى شرح؟ والشعر من ناحية أخرى لا يصلح للاستشهاد (وخاصة الشعر المتأخر من حيث الزمن كألفية ابن مالك) فقد يلوذ الشاعر بالضرورات فيذكر المؤنث ويؤنث المذكر.

١٠ ـ وأما حديث الدكتور عن أسلوب المعاوضات فقد فاتته فيه نقطتان مهمتان:

١ ـ أنه لم يستطع التفريق بين باء العوض التي تدخل على المأخوذ في مثل قولنا بعتك بغلا بدرهم، وباء البدل التي تدخل في الأكثر على المتروك في مثل قولهم: استبدلوا الكفر بالإيمان. (جامع الدروس العربية ج٣ ص ١٦٨).

٢ ـ أن باء البدل قد تدخل على المأخوذ كما أثبت ذلك عباس أبو السعود في كتابه أزاهير الفصحي وبدائع العربية. وكما جاء في شعر حافظ:

بُدِّلْتُ منه بقيدٍ لست أُفلِتُهُ وكيفَ أفلت قيدا صاغه الله

وحافظ بصير بمذاهب الكلام على الرغم من أن الشارح خطأه فيها. وكلمة (اعتاض من هذا بهذا) صحيح فصيح. ولكن ما قولي بدكتور يفهم غير ما يقرأ ويكتب غير ما يفهم؟

١١ ـ أصر الدكتور على أن الضمير المستتر في «يستطيع» في قوله: (وظني بالقارئ يستطيع) يعود على أقرب مذكور وزها وتخايل على هذه النفثة العبقرية ولم يعلم أنه وقع في الخطأ دون أن يدري.

لا يا سيادة الدكتور، إن الضمير في هذه الجملة لا يعود على أقرب مذكور وعودته على أقرب مذكور هي عين الخطأ. أما السبب في ذلك فهو أن الخبر إذا كان جملة فعلية فلابد أن يتضمن ضميراً يعود إلى المبتدأ وهو المسمى بالرابط. إن الصناعة الإعرابية تقتضي ذلك. فإذا عاد هذا الضمير إلى القارئ فسدت الصياغة وإذا عاد إلى المبتدأ فسد المعنى.

أعلمت السبب في تخطئتي لهذا التركيب يا دكتور؟ أما إذا قلنا: (وظني بالقارئ أنه) فالخبر هنا مصدر مؤول من أن وما بعدها لا جملة فعلية. وبذلك نكون قد تفادينا الخلل الحاصل في التركيب الأول. هذا الفرق بين العبارتين ولكن الدكتور لا يملك الحس اللغوي.

وأود أن أثبت للدكتور أن الضمير لا يعود بالضرورة على أقرب

مذكور. نقول: ظني بالله يكبر ويزيد. فهل: يعود الضمير في يكبر إلى الله؟ كلا إنه يعود إلى الظن. ونقول: نور القمر يسطع. فهل يعود الضمير المقدر في يسطع على القمر؟ كلا إنه يعود على نور. ولذلك نقول: نور القمر في الليل يسطع. فهل يعود الضمير يسطع إلى الليل لأنه أقرب مذكور؟ كلا إنه يعود إلى نور مهما طال أمد الكلام.

إلى هنا أضع القلم فقد أطلت على الرغم من أني حاولت الإيجاز. ولن أرد على الدكتور بشأن ما أورده من افتراءات وأكاذيب عن قطعة صغيرة كنت قد نشرتها بجانب نقدي له. إن رجلاً لا يملك الحس اللغوي السليم ولا يجد عنده الحجة الدامغة لإثبات أباطيله لا يستحق أن يناقش أو يجادل وقديمًا قال المتنبي:

وكم من عائب قولاً صحيحًا وآفته من الفهم السقيم

أدب المناظرة

أود قبل كل شيء أن أنبه إلى أن هذه الكلمة ليست تتمة أو استكمالاً للمناظرة التي دارت على صفحات هذه المجلة في الأسابيع الأخيرة بيني وبين الدكتور مخلوف فلقد وصلت تلك المناظرة إلى حد كان من الأفضل أن تتوقف عنده ولا تعدوه.

أقول إن هذه الكلمة ليست تتمة لتلك المناظرة بمعنى أني لا أقصد الرد على ما جاء في تعليق الدكتور المنشور في العدد الماضي فلقد كانت كلمة «الرسالة» الملحقة بالتعليق شافية وافية.

لقد انتهت المناظرة ولا أنوي بعثها من جديد. ولكني أقصد إلى شيء آخر قد يكون له علاقة بها ولكنها علاقة غير مباشرة. وإذا كان للإنسان أن يستخلص مما يواجهه في حياته العبر والعظات فلي أن أستخلص من تلك المناظرة نتائج أراها جديرة بالتسجيل حرية بالاهتمام والعناية.

والمناظرة من مجالات الفكر الفسيحة وميادينه الواسعة، فعن طريقها تتلامس القرائح فتتجاذب أو تتنافر وتتبارى العقول فتبلغ آخر الشوط أو تسقط دونه وينتج عن هذا التلامس والتجاذب والتنافر أدب وثقافة وتتفتح للقارئ آفاق وعوالم.

والمناظرة ظاهرة قديمة في تاريخنا الأدبي. وكانت تتم مشافهة في أول عهد العرب بالكتابة والقراءة. والذي كان يستلزم ذلك في تلك الأيام أن القوم لم يكونوا يملكون ما نملك من وسائل النشر والإعلان كالصحف والمجلات. ولهذا كان لابد أن تتم المناظرة مشافهة وعلى رؤوس الأشهاد.

وكان العرب يهتمون بالمناظرات اهتمام الجمهور اليوم بالمباريات الرياضية فيميل قسم من الجمهور إلى هذا الفريق وقسم إلى ذلك وتنحاز فئة إلى زيد وأخرى إلى عمرو. وتفعل العصبية القبلية أو النزعة الإقليمية فعلها في هذا الانحياز والتشيع.

ومن أبرز المناظرات في تاريخ الأدب تلك التي جرت في حضرة يحيي بن خالد البرمكي بين سيبويه والكسائي. الأول زعيم مدرسة البصرة في النحو، الثاني زعيم مدرسة الكوفة. وكان من حديث هذه المناظرة ما يعرفه كل مطلع على تاريخ النحو ومهتم بشؤون العربية. فلقد صرفتها الأهواء والنزعات على غير ما يشاء العلم ويهوى. وانصرف سيبويه من بغداد مهمومًا محزونًا. ولم يطل به الأجل بعد ذلك فقضى نحبه حزنًا وألمًا.

وتطورت المناظرات إلى معارك أدبية تدور على صفحات الصحف والمجلات كما حدث في مطلع هذا القرن بين الرافعي والعقاد وبين الرافعي وطه حسين وبين طه حسين والعقاد. وكانت هذه المعارك تخرج عن حدود اللياقة والأدب أحيانًا ولكنها كانت مفيدة في معظم الأحيان فهي مجال واسع لعرض الآراء وبسط الأفكار ولوضع القدرات العقلية والمواهب الفكرية على المحك.

ولست أريد أن أضع نظريات لهذه المناظرات أو المساجلات التي قد يحلو للنقاد أن يسموها معارك أدبية ففوق طاقتي القيام بهذ المهمة في هذه العجالة ولكني أستطيع أن أضع بعض المعالم والإشارات الهادية على الطريق.

ويبدو لي أن أول ما يجب أن يتحلى به المناظر هو التمسك بالموضوعية والبعد عن المماراة والجدل البيزنطي وأن يجعل هدفه خدمة الموضوع الذي يناظر فيه، أدبًا أو لغة أو نحوًا.

فحين يناظر أديب أديبًا آخر فليس له شان بشهاداته أو مدى تحصيله

الجامعي أو الجامعة التي تخرج فيها. ليس للمناظر شأن بهذا كله لا بالنسبة إليه ولا بالنسبة إلى قرينه أو قريعه أو خصمه سموه ما شئتم. وليس من حق أحد المتناظرين أن يتحدث في هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد. إن الدرجة الجامعية ليس لها علاقة بهذا الموضوع فلا تقاس العقول والعبقريات بالدرجات والعلامات والشهادات وما أظن الدكتور طه حسين أدل على العقاد أو على الرافعي بلقب الدكتورية أو تطاول عليهما به. إن الأديب العريق هو الذي يزهو بأدبه وعلمه لا بشهاداته وألقابه إن كان له أن يزهو. فنحن لا نعرف شوقي أو طه حسين أو زكي مبارك إلا من خلال مؤلفاتهم. أما شهاداتهم وألقابهم فهي من شؤونهم الخاصة وقد تفيد هذه الألقاب والشهادات في ميدان الحياة (العمل، المنصب، الحالة المادية) ولكنها لا تفيد في ميدان الأدب والفكر.

ومن ناحية أخرى يجب أن يكون المُناظر صادقًا فيما يقوله متمسكًا بما يدعو إليه وينادي به. فإذا دعا يومًا إلى تحسين الأساليب التي يدرس بها النحو فيجب أن تكون دعوته خالصة لوجه النحو واللغة لا بحثًا عن المظاهر أو ركضًا وراء الدعاية. ومن السهل كشف أهداف الناس من وراء دعواتهم فالذي يتظاهر بالحرص على دراسة النحو لابد أن يكون دافعه إلى ذلك اهتمامه بفصاحة الكلام وعنايته بإتقانه فإذا لم يبد عليه هذا الاهتمام أو تلمح منه تلك العناية فلابد أن يكون غير صادق. إن الهدف من دراسة النحو هو تنمية المقدرة على الكلام الفصيح أو الكتابة الجيدة ومادام الأمر كذلك فلا يمكن بل لا يصح معالجة شؤون النحو باللغة العامية القاصرة كتابة وكلامًا. وإذا كان الأستاذ يتحدث عن النحو بالعامية ويكتب بالعامية فما الجدوى من تدريس النحو بل لماذا يطلب من تلاميذه دراسة النحو؟

وأضيف إلى ذلك أنه إذا كان النحو غايتي وهدفي ورغبتي وشغفي فلماذا أتضايق من إنسان يدلني على أخطائي ومغامزي فيه؟ ولماذا

تصبح الإضافة والتذكير والتأنيث والحال أشياء تافهة لا قيمة لها؟ أليست جزءاً من علم النحو؟ وإذا كنا نتغاضى عن مثل هذه المسائل أفلا يجوز لنا أن نتغاضى عن النحو برمته؟

لقد تتلمذت على أستاذ كريم اسمه جميل الفاخوري وهو يعيش الآن في لبنان شيخاً مسناً. كان أستاذنا هذا يوقفنا عن صلاتنا لينبهنا على خطأ لغوي. وكان يقرأ شعره بمنتهى الفصاحة والفخامة فلا يسمح بلحن ولا يتسامح في خطأ فيتصرف في بعض النصوص المفروضة علينا لإصلاح خطأ أو تنبيهاً على هفوة. فمن هذه التنبيهات ما جاء في بيت لعمر أبي ريشة. قال:

لو شاء بث شجونه لتكسرت منها أنامله على أوتاره

فقال أستاذنا الفاخوري جزاه الله خيراً: أصلحوا.

لو شاء بث شجونه لتقطعت منها أنامله على أوتاره

لقد استبدل (تقطعت) (بتكسرت) لأن الأنامل طرية والتقطع يناسب الطري اللدن. أما التكسير فيناسب الصلب القاسي كالحجر. أرأيتم الذوق المرهف الدقيق؟ وهذه التنبيهات تُعلِّمُ اللغة أولاً والاستقلال الشخصي ثانياً. لقد علمنا ألا نثق بنص ولا بكتاب وأن نحذر من الخطأ وألا نتسامح في تقصير. ولقد تعودت من أستاذي هذا أن أوثر جانب الجودة والفصاحة على الجوانب الأخرى في أي نص أسمعه. فلست أحترم خطيباً أو محاضراً أو شاعراً يلحن مهما تذرع بالعمق وسعة العلم.

وحسبي أن أذكر بهذا الخصوص ما قاله أبو العباس المبرد وقد ذُكِرَتْ له قراءة حمزة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾ بجر الأرحام، قال أبو العباس: لو أنني صليتُ خلف إمام فقرأ بها لقطعت الصلاة.

أرأيتم كيف يجب أن تكون الحماسة للعلم والتعلق به؟ إن المبرد

لشدة اهتمامه بالعربية والنحو أعلن عن استعداده لقطع صلاته دون أن يسمع ما لا يوافق عربيته وكذلك كان أستاذنا الجليل يصنع. وما هذا إلا دليل على الصدق في القول والإخلاص للعلم وأرجو أن يكون هذان هدفنا في مناظراتنا ومساجلاتنا الأدبية.

حول كتاب:
مذكرة في قواعد اللغة العربية

يقع القارئ المدقق على أخطاء شنيعة وأوهام فاحشة في منهج اللغة العربية للصفوف الثانوية. وقد يكون من غير المتيسر كشف تلك الأخطاء والأوهام لكثرتها وانتشارها. فلنكتف بالإشارة والتمثيل. وحسبنا للتدليل على دعوانا أن نرجع إلى كتاب «مذكرة في قواعد اللغة العربية» للصف الثاني الثانوي فننعم النظر في موضوع «كم» الاستفهامية و«كم» الخبرية (انظر ص ٤٦ وما بعدها) لنرى كم يتضمن من أخطاء في التقدير والإعراب والمصطلحات. وسنبين هذه الأخطاء على الوجه التالي:

في **التقدير**: يقول المؤلف «ولعل مما يسعف على إعرابها ـ يعني كم ـ إعرابًا صحيحًا أن تقدر جوابها فيكون إعرابها كإعراب العدد الذي نابت منابه». ويستنتج المؤلف من ذلك أن «كم» في قوله: «كم معلمًا كان في الاجتماع». هي اسم كان مؤخر.

وهذا القول يكتنفه الخطأ من النواحي التالية:

١ ـ جاءت كلمة «مؤخر» مرفوعة وحقها أن تكون منصوبة على الحالية أي أن يقال فهي اسم كان مؤخرًا.

٢ ـ إن الإعراب الذي ذكره المؤلف «لا يعنيني عدد مؤلفي الكتاب» هو إعراب لقوله: «كان في الاجتماع عشرون معلمًا» فعشرون هنا دون ريب هي اسم كان مؤخرًا. ولكن ما علاقة هذا كله بقوله: كم معلمًا في الاجتماع؟ ألم ينبه ابن جني قبل حوالي ألف عام على الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى في مواضع متعددة من الخصائص؟ أيصح أن

نترك الجملة الأصلية لنعرب جملة قد تحمل معناها لكنها ليست هنا نفسها؟ أليس ثمة فرق كبير بين قوله: كم معلمًا كان في الاجتماع؟ وقوله: كان في الاجتماع عشرون معلمًا. ثم ألا يمكن أن نصوغ الجواب بصيغ أخرى فنقول: «عشرون معلمًا في الاجتماع». «وكان عشرون معلمًا في الاجتماع» و«في الاجتماع كان عشرون معلمًا»؟ فأي هذه الصيغ الجوابية نعرب والواحدة منها تختلف عن الأخرى في الترتيب والتركيب أإذا كانت «عشرون» في الجواب هي اسم «كان» تكون في السؤال اسم كان أيضًا؟ وما هذا القياس البعيد عن المنطق، والذي يخلط كما قال ابن جني بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؟

وننتهي من هذا كله إلى أنَّ «كم» في قوله: كم معلمًا كان في الاجتماع. لا يمكن أن تكون اسم كان لأن اسم كان لا يتقدم عليها كما أن الفاعل على رأي جمهور النحاة لا يتقدم على الفعل ولا عبرة برأي قلة من الكوفيين كانت تجيز هذا التقديم أو التقدم أحيانًا. والصحيح أن «كم» هنا مبتدأ واسم كان ضمير مستتر يعود إلى كم. والجملة الفعلية المكونة من كان وما بعدها في محل رفع خبر «كم». وتلحق هذه الحالة بالحالات التي يتبع «كم» فيها فعل لازم أو فعل متعد استوفى مفعوله.

ويتبين مما أوضحنا أن المؤلف وقع فيما حذر منه ابن جني من خلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى بمساواته بين السؤال والجواب والفرق بينهما كبير. كما يتضح مما سبق أن تجربة المؤلف في إعراب «كم» حسب تقدير الجواب تجربة غير موفقة وبعيدة عن الحقيقة والواقع.

ومما يدعو إلى الأسف أن بعض مدرسي هذه المادة السابقين قد جاروا المؤلف على خطئه فأعربوا «كم» في قول حافظ إبراهيم:

وكم أسير بات في أسره ونفسه من حسرة تقطر

أعربوا «كم» هنا اسم «بات» مع العلم أنها مبتدأ والجملة الفعلية

المكونة من «بات» وما بعدها في محل رفع خبر ولا يمكن أن تكون «كم» هنا اسم «بات» لأن أسماء الأفعال الناقصة لا تتقدم عليها كما لا يتقدم الفاعل على فعله .

في المصطلحات: يقول المؤلف إن تمييز «كم» الاستفهامية منصوب أما تمييز «كم» الخبرية فمجرور بالإضافة إلى «كم» إلخ.. والذي يقرأ هذا الكلام يظن أن التمييز يجوز فيه النصب والجر في حين أنه لا يجوز فيه إلا النصب. وما دام الأمر كذلك فقد كان الأحرى بالمؤلف أن يحترس ويحترز من الوقوع في هذا الإشكال الذي يكمن حله في الاستعاضة من كلمة «تمييز» بكلمة «معدود» أو «مكني» لما «لكم» من صلة بالعدد وكناياته.

وحينئذ نقول: يكون معدود «كم» الخبرية أو مكنيها مجروراً على الإضافة ومعدود «كم» الاستفهامية أو مكنيها منصوباً على التمييز ونخلص بذلك من هذا الإشكال الناتج أيضاً عن الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. ذلك أن إطلاق لفظ التمييز على معدود كم هو من قبيل تفسير المعنى لأن التمييز كمصطلح إعرابي لا يكون إلا منصوباً. وكما لا يجوز أن نسمي معدود مائة وألف تمييزاً في مثل قولنا: «مائة رجل وألف امرأة» كذلك لا يجوز لنا أن نسمي «مكني» كم تمييزاً خاصة في كم الخبرية. وأما كم الاستفهامية فقد يجوز ذلك لأن المعدود منصوب فلا تناقض.

رد على رد حول
مذكرة في اللغة العربية

قرأت الكلمة المنشورة في ملحق الدستور الثقافي الصادر بتاريخ ٩ / ١ / ١٩٧٦ على ما كنت قد كتبته تعليقاً على مذكرة اللغة العربية للصف الثاني الثانوي في عدد سابق من الصحيفة نفسها.

وكم تمنيت لو أن صاحب الرد قد كشف قناعة وحسر عن وجهه ذلك أن ما يتضمنه الرد من حرارة الدفاع عن النفس ينفي أن يكون الكاتب الحقيقي هو - موسى جرار.

ومهما يكن فإن الرد نفسه يهمنا أكثر مما يهمنا صاحبه وقد يكون من المناسب أن نقدم بين يدي التعليق على هذا الرد بالملاحظات التالية:

١ - أول ما يبدو لنا أن الأستاذ الكريم لم يكن له مذهب متوازن ولا منهج متسق. فهو حين تسعفه كتب النحو بما يريد يتعصب للنحاة ويحارب بسيفهم وحين لا تسعفه هذه الكتب بشيء من ذلك نراه يتمرد عليهم ويهاجمهم بقسوة ويعلن أنه ليس ملزماً بالتسليم لهم - قال ذلك حين عجز أن يأتي بشاهد واحد على جواز تقدم اسم كان عليها. فراح يخلط بين اسم كان وهو عمدة والظرف والمفعول وهما فضله وشتان ما بين الطرفين.

٢ - استشهد بالدكتور مهدي المخزومي حين أعوزته الحجة. ومهدي المخزومي مع احترامنا له ليس حجة بل لم يزعم هو نفسه أنه حجة. وإذا جاز لنا الاستشهاد بالدكتور المخزومي أفلا يجوز لنا الاحتجاج بفريحة وسعيد عقل ومن لف لفهما من المنادين بالقضاء على النحو العربي

والحرف العربي تحت ستار التسهيل والتبسيط؟

٣ ـ وإذا كان الأخ الكريم يلتزم بموقف معين من بعض القضايا أفلم يكن واجبًا عليه أن يكشفه في مقدمة الكتاب أو في الحاشية على الأقل خشية أن يتهم بالخطأ أو ينسب إليه الوهم؟ وإذا كان أجاز تقديم اسم كان عليها هنا فهل يستطيع أن يثبت لنا أنه أخذ بهذا الرأي في الكتاب كله؟ إن الظواهر تثبت غير هذا فالحديث عن اسم كان والمبتدأ أو الفاعل يتردد في كل أجزاء الكتاب وليس هنا مجال إثبات ذلك.

أما صُلب الموضوع فنرجو أن نثبت ما يلي:

١ ـ أود أن يعلم أستاذنا الكريم أن المراجع التي أشار إليها واعتمد عليها لم تفتنا ولكننا كجمهور النحاة نعتمد على الأكثر والأشيع دون الشاذ والنادر. واحتجاجه على جواز الوقف في المنصوب بالسكون ليس أقوى من احتجاجهم على جواز نصب الفاعل ورفع المفعول في قول بعضهم:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نجرانَ أو بلغت سوآتِهم هَجَرُ

بنصب سوآت ورفع هجر فالأول فاعل والثاني مفعول.

٢ ـ إن ما اقتبسه الأستاذ من كلام المخزومي وما ذكره عن اختلاف النحاة في إعراب: جاء ركضًا. هو من قبيل التهويل الذي ليس له علاقة بالكلام.

لقد أوردت الأوجه الجائزة في الإجابة على سؤالنا: كم معلمًا في الاجتماع؟ فما علاقة هذا بتخريجات النحاة لعبارة معينة؟ ويلحق بهذا ما نقله من كلام ابن هشام عن المغنى والصناعة الإعرابية؟ لقد نهى ابن جني عن الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ولكنه لم يقل إننا يجب ألا ننظر إلى المعنى عند الإعراب.

٣ ـ أما بخصوص ما ذكرته عن معدود كم ـ أو مكنيها ـ فأرجو أن أوضح ما يلي:

(أ) أن ذكر الزمخشري للمميز دون التمييز هو شهادة لنا لا علينا ذلك أن ثمة فرقًا كبيراً بين المميز والتمييز.

وقد لجأ بعض المؤلفين المحدثين في النحو كالمعلم رشيد الشرتوني إلى هذه الوسيلة للتخلص مما قد يقعون فيه من التباس عند التعرض لهذه المسألة.

(ب) عند التطرق إلى «كم» الخبرية والاستفهامية لم يشر ابن الأنباري في (أسرار العربية) إلى المميز ولا التمييز بل عبّر عن ذلك بقوله «ما بعدها» ثم قال: «تُبيِّنُ بالمفرد النكرة». ولم يقل: تميز - أسرار العربية ص ٢١٥ و٢١٦.

(جـ) وأخيراً أورد ما ذكره عباس حسن في الوافي - ج٢ ص ٣٨٨ الحاشية رقم ٢ - بهذا الخصوص: «إذا كانت الكلمة التي تزيل الإبهام مجرورة بالإضافة أو بالحرف فإنها لا تسمى في الاصطلاح تمييزاً، لأن كلمة تمييز عند إطلاقها بغير تقييد لا تنصرف إلا للنوع المنصوب.

أما غيره مما يفيد فائدته في هذا الباب فلا يسمى تمييزاً اصطلاحاً». ثم يقول: والأحسن مراعاة الاصطلاح.

(د) يقول في الرد إن إعراب (كم) من قولنا: كم معلمًا كان في الاجتماع؟ اسم كان مقدمًا في حين ورد في الكتاب أنها اسم كان مؤخراً. فما هذا التناقض وأيهما نصدق؟

(هـ) أضيف إلى ما سلف خطأ جديداً في موضوع (كم) الخبرية والاستفهامية يتلخص في قوله: إن «رجل» في قولنا: كم رجل. مجرورة بالإضافة إلى «كم». والحقيقة أن «كم» مضافة إلى رجل لأن «رجل» مضاف إليه لا مضاف فكان يجب على المؤلف أن يدقق ويحقق في كلامه.

وبعد فإن مجال القول طويل عريض لولا أننا نخشى ألا يتسع المجال لذلك على أننا على استعداد لأن نبين للمؤلف كل هذه الأخطاء إذا أراد حرصًا على المصلحة العامة وخدمة للغتنا العربية الكريمة والسلام.

مسألة نحوية(*)

في تعليق لي على أحد مقررات وزارة التربية الأردنية في النحو، بينت عدداً من المزالق والأخطاء التي لا يجوز التغاضي عنها، لما في ذلك من ضرر على أجيالنا الطالعة.

وقد انبرى مؤلف الكتاب للدفاع عن نفسه بحرارة شديدة، وانبريت له واستعرت معركة حامية كان بودي أن تطول لولا أن بعض الجهات تدخلت لإيقافها.

ولما كنت لا أستطيع نقل مختلف النقاط التي دار حولها الخلاف، ولما كنت لم أفرغ كل ما يدور في بالي حول هذه النقاط، فقد آثرت أن أخص قراء البيان بشيء من ذلك لما لهذه المجلة الغراء والقائمين عليها من مكانة في نفسي، ولما يربطني بهم من وثيق الصلات وجميل الذكريات.

وسأكتفي بواحدة فقط من تلك المسائل. وكل قصدي من استقصاء القول في هذه المسألة تبيين منهجين مستقلين ومختلفين تمام الاختلاف في معالجة المسائل النحوية:

الأول: ينظر إلى النحو بحرية واستقلال، ويحكم في معالجتها العقل والمنطق دون الإخلال بشيء من مقاييس النحو وأدلته المعروفة.

الثاني: مضطرب بين التطرف الشديد في التمسك بأقوال النحاة والمبالغة المفرطة في التحلل من مقاييس النحو وأدلته.

وكنت في هذا الخلاف وغيره، أعتمد المنهج الأول وكان خصومي يعتمدون المنهج الآخر.

(*) [نشرت في مجلة البيان الكويتية عدد آذار ١٩٧٦ رقم ١٢٠]

وقد يكون هذا القول بحاجة إلى برهان فما أحراني بالتدليل عليه من خلال معالجة هذه المسألة التي أجدني سعيداً في عرضها على محبي العربية وعشاق النحو.

خلاف حول معدود «كم»:

قال المؤلف في حديثه عن كم الخبرية والاستفهامية: إن تمييز «كم» الاستفهامية منصوب أما تمييز «كم» الخبرية فمجرور بالإضافة إلى «كم». فقلت معلقًا على ذلك: والذي يقرأ هذا الكلام يظن أن التمييز يجوز فيه النصب والجر في حين أنه لا يجوز فيه إلا النصب. وما دام الأمر كذلك فقد كان الأحرى بالمؤلف أن يحترس ويحترز من الوقوع في هذا الإشكال الذي يكمن حله في الاستعاضة من كلمة «تمييز» بكلمة «معدود» لما لـ «كم» من صلة بالعدد أو «مكني» لأنها إحدى كناياته، وحينئذ نقول: يكون معدود «كم» الخبرية أو مكنيها مجروراً على الإضافة ومعدود «كم» الاستفهامية أو مكنيها منصوبًا على التمييز. ونخلص بذلك من هذا الإشكال الناتج عن الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. ذلك أن إطلاق لفظ التمييز على معدود «كم» هو من قبيل تفسير المعنى، لأن التمييز كمصطلح إعرابي لا يكون إلا منصوباً. وكما لا يجوز أن نسمي معدود مائة وألف تمييزاً، كذلك لا يجوز أن نسمي «مكني» كم تمييزاً خاصة في كم الخبرية. وأما كم الاستفهامية فقد يجوز ذلك لأن المعدود منصوب فلا تناقض.

ولما كان قولي هذا منبثقًا عن فهم خاص لمعنى التمييز وإدراك عميق لوظيفته في الجملة فقد أحسست أن على أن أبسط موقفي من هذا المصطلح النحوي، وأن أعرض عناصر هذا الموقف ومكوناته وأن أجلو بعض الجوانب الغامضة فيه خاصة أن المجال لم يتح لي للإعراب عن ذلك كله في مكان آخر.

وقد يكون من المناسب أن أقدم لموضوعي بالملاحظات التالية:

١ ـ أني لم أكن غافلاً كذلك عن وجود بعض المصادر التي قد يوجد فيها ما يخالفني.

٢ ـ أن الباحث يستطيع أن يجد في كتب النحو ما ينفي كل شيء ويثبت كل شيء حتى نصب الفاعل ورفع المفعول.

٣ ـ أن الرأي يستخلص قوته لا من عدد المراجع والمستندات التي قد توافقه وتؤيده. بل من مدى اتساقه مع المنطق السليم والفكر المستقيم.

وقد يكون من الجدير بالذكر كذلك أني في معالجة المسائل النحوية تستولي علي الحيرة أحيانًا ويتملكني التردد والسبب في ذلك وجود رغبتين متناقضتين تصطرعان في نفسي:

١ ـ إعطاء أمثولة لدارسي النحو بعدم الجمود والتشنج ومواجهة مسائل النحو باستقلال وحيوية.

٢ ـ الحرص على عدم الإيحاء لهؤلاء بأن الاستقلال والحيوية تعنيان التحلل والتفكك والضرب بالقيم النحوية عرض الحائط.

إن محاولة الوقوف على خط السلامة والأمان بين هذين الموقفين هو ما يشغل تفكيري دومًا.

وانطلاقًا من هذا الموقف واستنادًا إلى هذا المفهوم أقدم براهيني وأدلتي حول هذه المسألة راجيًا التنبيه إلى أن الدافع الأساسي لاتخاذ هذا الموقف هو مساعدة جماهير الطلبة على تجنب الوقوع في أي التباس قد ينتج عن ورود التمييز منصوبًا حينًا ومجرورًا حينًا آخر. هذا بالإضافة إلى محاولة تشذيب النحو من كل ما يعلق به من سفاسف.

أما براهيني وأدلتي فهي التالية:

١ ـ من تتبع أقوال النحاة في التمييز نجدهم ينصون على أن حكمه

النصب[1] وعلى أنه اسم نكرة فضلة منصوبة رافعة للإبهام[2]. وإذا كان النصب من أحكام التمييز فكيف يجيء مجروراً؟

٢ ـ أن التمييز وظيفة والإضافة وظيفة أخرى ومن المعروف أنه لا يمكن أن يكون للكلمة الواحدة وظيفتان في آن واحد فكيف يكون معدود كم الخبرية تمييزاً ومضافًا إليه معًا؟

٣ ـ أن النحاة عند إظهار وجوه الشبه بين الحال والتمييز يذكرون منها حالة النصب[3] ولو كان يجوز في التمييز الجر كما يلزمه النصب لأشاروا إلى ذلك.

٤ ـ أن من الصفات اللازمة للتمييز أن يكون اسم ذات وقلما يجيء مشتقًا إلا مؤولاً فكيف يتفق هذا مع معدود كم الذي قد يجيء مشتقًا واسم ذات واسم معنى. فمن الأمثلة على مجيئه مشتقًا قول صالح اللخمي الشاعر الدمشقي في وعظ ابنه:

«يا بني، إذا مر بك يوم وليلة قد سلم فيها دينك وجسمك ومالك فأكثر الشكر لله تعالى، فكم مسلوب دينه، ومنزوع ملكه، ومهتوك ستره، ومقصوم ظهره في ذلك اليوم، وأنت في عافية»[4].

فإذا أصر أحدهم بعد ذلك كله على المكابرة قلنا له: إن حالة الجر في معدود «كم» إما أن تكون لحقته لأنه تمييز أو لأنه مضاف إليه. فإذا قال: لأنه تمييز. قلنا: لا عهد لنا بأن المجرورات تحتوي على التمييز فهي كما نعلم اثنان لا ثالث لهما، المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة. فإذا قال: لا بل لأنه مضاف إليه. قلنا: لم يبق بعدئذ قيمة لأن يكون تمييزاً أو غير تمييز. وقولنا في هذه الحالة: تمييز مجرور

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ج١ ص ٣٩٥ (المتن والحاشية).
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج٢ ص ٢٠٢ (المتن).
(٣) المصدر السابق نفسه.
(٤) العربي: ٢٣١ حزيران سنة ١٩٦١.

على الإضافة. كقولنا: تمييز منصوب على المفعولية. كلاهما مغرق في الخطأ والاستحالة.

ولعل من أطلقوا على «مكني» كم من النحاة اسم تمييز صنعوا ذلك لأحد سببين:

١ ـ أنهم عدوا كم الاستفهامية هي الأساس وألحقوا كم الخبرية بها، لما بينهما من تشابه[١] أو على سبيل المشاكلة. وبما أنه لا اعتراض على تسمية معدود كم الاستفهامية تمييزاً لعدم مخالفة هذه التسمية لشروط التمييز فقد وحدوا بينهما.

٢ ـ أن يكون هؤلاء النحاة قد نظروا إلى المعنى لا المصطلح النحوي. ولذلك فقد احترز كثير منهم ـ كما سنوضح فيما بعد ـ من الوقوع في هذا الإشكال بالحديث عن المميز لا عن التمييز. ومن الحق أن كلمة «المميز» تنفي هذا الإشكال وتزيل هذا الالتباس لأنها تؤدي المعنى المقصود من جهة ولأنها لا تمثل مصطلحًا معينًا من جهة أخرى.

موقف النحاة من هذه المسألة:

وقد يكون من غير المتيسر تتبع مواقف النحاة القدامى والمحدثين من هذه المسألة لما في ذلك من مشقة وجهد، غير أننا نستطيع أن نقول إن معظمهم استخدام كلمة «المميز» لا «التمييز» وهي كلمة كما ذكرنا آنفًا تخلصنا من الوقوع في إشكال محكم.

ومن الذين واجهوا هذه النقطة بنباهة ظاهرة أبو البركات ابن

---

(١) انظر بهذا الشأن حاشية الصبان على شرح الأشموني ج٤ ص ٨٣ (المتن والحاشية) فقد عدَّد الأشموني سبعة وجوه شبه بينهما وانظر كذلك شرح التصريح على التوضيح ج٢ ص ٢٧٩ إذ أورد ابن هشام خمسة من مواطن الاشتراك بينهما.

الأنباري فقد استغنى في أسرار العربية(١) عن استخدام المميز والتمييز كليهما واستعاض منهما بقوله (ما بعدها) وقال كذلك في حديثه عن كم الخبرية: تبيَّنُ بالمفرد النكرة ولم يقل: تُميَّز. واستطاع بذلك أن يتجنب الوقوع في الإشكال.

أما الزمخشري فقد تحدث عن المُميِّز لا التمييز(٢) والفرق بينهما كبير لأن المميز ليس مصطلحاً متعارفاً عليه فينجم عن استخدامه التباس أو إشكال.

وأما ابن مالك في ألفيته فقد ذكر التمييز في ا لحديث عن «كم» الاستفهامية ولم يتعرض له في الخبرية قال(٣):

مَيِّزْ في الاستفهام «كم» بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصاً سما؟
واستعملنها مخبراً كعشرة أو مائة ككم رجالٍ أو مرة

وهو مصيب في ذلك لأن معدود كم الاستفهامية منصوب على التمييز ومعدود كم الخبرية مجرور على الإضافة. لذلك صح ذكر التمييز في الأولى دون الثانية.

أما النحاة المحدثون فحسبنا أن نذكر أن المعلم رشيد الشرتوني في الحديث عن معدود «كم» الخبرية والاستفهامية ذكر المميز ولم يذكر التمييز. ومما يدل على أنه لا يعني بالمميز التمييز قوله: إذا دخلها حرف جر (يعني كم الخبرية) جاز نصب مميزها على التمييز(٤). فلو كان المميز هو التمييز، لما كان لهذا الكلام معنى.

وكذلك صنع الشيخ على رضا صاحب (المرجع) في حديثه عن كم الخبرية إذ قال: ويجوز الفصل بين كم الخبرية ومميزها. فإذا حصل وجب

---

(١) أسرار العربية ص ٢١٥ ـ ٢١٦.
(٢) المفصل للزمخشري. دار الجيل للطباعة والنشر ص ١٨٠.
(٣) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ج٤ ص ٧٩ ـ ٨٠.
(٤) مبادئ العربية في الصرف والنحو ج٤ ص ٢٨٧.

نصب المميز على التمييز(١).

أما الأستاذ أحمد الهاشمي فقد ذكر التمييز في الحديث عن الاستفهامية والمميز في الحديث عن كم الخبرية(٢). وقد سبق أن ذكرنا ألا تناقض في ذلك لأن مميز الاستفهامية يكون منصوباً على التمييز.

وحسبنا أن نذكر في الختام ما أورده الأستاذ عباس حسن بهذا الشأن(٣): «إذا كانت الكلمة التي تزيل الإبهام مجرورة بالإضافة أو بالحرف فإنها لا تسمى في الاصطلاح تمييزاً لأن كلمة تمييز عند إطلاقها بغير تقييد لا تنصرف إلا للنوع المنصوب. أما غيره مما يفيد فائدته في هذا الباب فلا يسمى تمييزاً اصطلاحاً».

ويزيد على ذلك فيقول: «والأحسن مراعاة الاصطلاح».

ويبدو مما تقدم:

١ ـ أن التمييز لا يكون إلا منصوباً.

٢ ـ أن ما جاء مجروراً بالإضافة أو بحرف الجر في باب التمييز أو العدد وكناياته مما يوضح إبهام اسم سابق لا يجوز أن يسمى تمييزاً البتة لأن التمييز لا يكون إلا منصوباً.

٣ ـ يسمى الاسم في الحالات السابقة كلها مميزاً أو معدوداً أو مكنياً حسب موقعه في الجملة والأفضل أن يسمى بعد العدد «معدوداً» أو كناياته «مكنياً».

٤ ـ أن كل ما ورد في كتب النحو بلفظ التمييز في موضوع كم الخبرية لم يكن يقصد به إلا المعنى. وإلا فإن التمييز يعد في المنصوبات أما المجرورات فلا تتضمن إلا المجرور بالحرف

---

(١) المرجع في العربية صرفها ونحوها ج٢ ص ١٢٣.

(٢) القواعد الأساسية ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٣) الوافي ج٢ ص ٣٨٨ (حاشية رقم ٤).

والمجـرور بالإضـافة.

ونسـتنتج من ذلك كله أن الحديث عن التـمييـز المجرور هو ضـرب من التـجـوز الذي يؤدي إلى الفوضى واضطرب المصطلحات النـحوية. ومن الخير لنا وللنحو اجتثاثه من جذوره.

أخطاء شائعة في النحو

ليست الأخطاء الشائعة مقصورة على اللغة فهي شائعة في النحو منتشرة فيه. ولكن المصيبة أن دارسي النحو يعتبرون كل ما ورد عن السلف صحيحًا ومستقيمًا دون أن يكلفوا أنفسهم عناء المناقشة والبحث.

ويجدر بنا أن ننبه إلى أننا في تبييننا لهذه الأخطاء وكشفنا عنها لا نقصد بأية حال المس بعلمائنا الأجلاء الذين كان لهم دور كبير في بناء صرح النحو الشامخ. ولكن الحقيقة أكبر من المداراة والمجاملة.

كما أننا لسنا من هؤلاء الذين يهاجمون النحو لأنهم لا يفهمونه، فإذا حاولوا أن ينتقدوا أو يناقشوا صدروا عن تحامل وكشفوا عن عوار. إننا نصدر فيما نبدي من آراء عن قوة لا عن ضعف وعن حرص لا عن تفريط وعن تعمق واستيعاب لا عن تسرع وطفر.

إننا نتمسك بأصول النحو وبتعاليم شيوخه الكبار وعلمائه الأفذاذ وإذا كان هؤلاء الشيوخ الكبار قد أباحوا لأنفسهم أن يخالف أحدهم الآخر وينقض رأيه فمن حقنا أن نبيح لأنفسنا مناقشتهم بل محاسبتهم على آرائهم وتخريجاتهم.

ففي النحو قواعد لا يقبلها العقل ولا يقرها المنطق وقد أفضنا في شرحها وتبيينها في أكثر من موضع.

ولذلك كان من المناسب بل من الضروري إثبات عدد من تلك الأخطاء الشائعة والمزالق المتفشية في كتب النحو وتحديد مواقعها حتى يتوقاها الدارسون ويتجنبها الطلبة. وسنحاول أن نوجزها في النقاط التالية:

١ ـ الخلط بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب، فمن المعروف أن ألقاب البناء هي الضم والفتح والكسر والسكون، وألقاب الإعراب هي الرفع والنصب والجر وحذف الحركة. فمن الخطأ إذن أن نقول فعل مضارع مضموم أو فاعل مضموم أو مفعول به مفتوح بل نقول في هذه المواضع مرفوع ومنصوب.. إلخ.

٢ ـ يقولون: تنوين الضم أو الفتح أو الكسر. والضم والفتح والكسر من ألقاب البناء، والبناء لا يقبل التنوين، ولذلك كان الصحيح أن نقول: تنوين الرفع وتنوين النصب وتنوين الجر.

٣ ـ يقولون إن المنادى دائما في محل نصب بفعل النداء المحذوف، وهذه خرافة لا يقبلها العقل ولا يقرها المنطق فليس ثمة فعل نداء والذي يعمل في المنادى هو حرف النداء. ولو جاز لنا تفسير «يا» بأنادي لجاز لنا تفسير «ليت» بأتمنى و«لعل» بأترجى و«هل» بأستفهم، وهذا كله يقود إلى الفوضى والاضطراب. فالمنادى يبنى على الضم إذا كان علماً أو نكرة مقصودة وينصب إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو نكرة غير مقصودة أو نكرة مقصودة موصوفة لأنه هكذا ورد عن العرب. أما زعمهم أنه يكون منصوباً بفعل النداء المحذوف فهو ضرب من الوهم بل هو خلط ـ كما قال ابن جني ـ بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب.

٤ ـ يقولون في إعراب صيغة التعجب الثانية (أفعِلْ به) إنها فعل ماض على صورة الأمر والباء حرف جر زائد والمتعجب منه مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه فاعل وهذه أيضًا خرافة فليس من المنطق أن يجيء الماضي على صورة الأمر. وليس من المنطق أن يكون حرف الجر زائدا ولازم الزيادة في الوقت نفسه.

وكذلك ليس من المنطق أن يكون فاعل فعل الأمر اسمًا ظاهراً.

ولو كان الفاعل هو الاسم الظاهر المجرور بالباء لما أمكن الاستغناء عنه في قوله تعالى: ﴿أَسمعْ بهم وأَبصر﴾. فقد حذف الجار والمجرور من

فعل التعجب الثاني - أبصر - ولو كان الجار والمجرور عمدة في الكلام والفاعل عمدة لما أمكن الاستغناء عنهما إلا بعوض والعوض عن الاسم الظاهر عادة هو الضمير المستتر فإذا نفوا وجود الضمير المستتر في - أبصر - كان هذا الضمير هو الفاعل وهذا ما يراه القائلون بأن (أفعِلْ به) فعل أمر لفظًا ومعنى. وهذا كله دليل كافٍ على بطلان زعم من قال بأن الاسم المجرور في محل رفع فاعل.

ومما يُقوّي رأينا ويسنده أن الزمخشري وصف تخريج النحاة لصيغة (أَفعِلْ به) بالتعسف. وقرر أن أفعل به أمر في صيغته ومعناه. وقد قال بهذا الرأي عدد من النحاة منهم الفراء والزجاج وابن كيسان وابن خروف.

وأكثر من ذلك أنه رأي الكوفيين عامة. وأعتقد أن هذه البراهين والأدلة كافية لإثبات هذه الخرافة التي ابتدعها خيال أحد النحاة ثم أخذها اللاحق عن السابق دون بحث أو تمحيص.

ونستنتج من ذلك كله أن (أفعِلْ به) فعل أمر عادي مبني على السكون لأنه صحيح الآخر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت والباء حرف جر متعلق بأفعِلْ والمتعجب منه مجرور بالحرف.

أما كون (أَفعِلْ) لا يسند إلى غير المخاطب المفرد المذكر فلأنه ناب عن المصدر، والأمر كما هو معروف ينوب عن المصدر كما أن المصدر ينوب عن الأمر، في مثل قولهم: صبراً ومهلاً. ولأن المصدر النائب عن فعل الأمر لا يجيء إلا بصيغة واحدة فإن الأمر النائب عن المصدر لا يجيء إلا بصيغة واحدة.

فأفعِلْ به يبقى على صيغة واحدة مثل: أهلاً به ومرحبًا به. مهما اختلفت حال المخاطبين، وقد كان الأجدر بالنحاة أن يقولوا عن أفعِلْ به إنه مصدر جاء على صورة الأمر لا فعل ماضٍ.

ولو قالوا ذلك لطبقوا المحز وأصابوا شاكلة الرمي لأن العلاقة قوية بين

المصدر وفعل الأمر ولكنها واهية ضعيفة بين الماضي والأمر.

٥ - يطلقون لفظ تمييز على ما يقع بعد العدد وكناياته وتمييز الذات في مثل قولهم: ثلاثة رجالٍ وكم رجلٍ واشتريت رطل قمحٍ. فيسمون - رجال - ورجل وقمح تمييزًا. ومن المعروف أن التمييز لا يكون إلا منصوبًا. أما هذه فليس لها علاقة بالتمييز فهي في الأمثلة الثلاثة مضاف إليه.

ومن ثم فإن قول بعضهم بأنه يجوز في تمييز الذات النصب على التمييز والجر بالإضافة والجر بالحرف مثل قولنا: اشتريت رطلاً قمحًا ورطلَ قمحٍ ورطلاً من قمح. إن قولهم هذا ليس دقيقًا فالجر بالإضافة وبالحرف يتعارض مع التمييز حتى لو تضمنا معناه.

فمن المعروف أن الظرف إذا دخله حرف الجر بطل أن يكون ظرفًا فلو قلت: سافرت يوم الجمعة لكان (يوم) ظرفًا، لكن إذا قلت سافرت في يوم الجمعة كان يوم مجرورًا بالحرف فالعبرة ليست بالمعنى بل بالوظيفة الإعرابية. ولا فرق في المعنى بين قولنا: زيد حضر وحضر زيد. فزيد فاعل في المعنى في الجملتين بغض النظر عن الاختلاف من الناحية البلاغية ولكنه من حيث الوظيفة الإعرابية مبتدأ في الجملة الأولى وفاعل في الثانية.

٦ - يقولون في المفعول لأجله يجوز فيه النصب والجر بحرف الجر في مثل قولنا: وقفت إكرامًا للأمير أو لإكرام الأمير. والحقيقة أن الصيغة الأولى مفعول لأجله وأما الثانية فهي مجرور بالحرف لا أقل ولا أكثر.

ومن هذا القبيل قولهم: مات من الخوف وجن من الفرح فيجعلون من الخوف ومن الفرح مفعولاً لأجله والمفعول لأجله لا يكون إلا منصوبًا، أما المعنى فليس له قيمة في تحديد الوظيفة الإعرابية.

٧ - يقول الدكتور عبده الراجحي في إعراب أين السبيل؟ أين اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف وشبه الجملة في محل

رفع خبر مقدم. والصحيح أن نقول: (أين) اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم دون أن نذكر أنه في محل نصب ظرف.

٨ - يكثر الدكتور عبده الراجحي في كتابه التطبيق النحوي من قوله: حرف جر لا محل له من الإعراب، وحرف عطف لا محل له من الإعراب، وحرف نفي لا محل له من الإعراب وهو يصر على إلصاق هذه اللازمة بكل حرف. وهذا القول من قبيل تحصيل الحاصل فمن المعروف أن الحرف لا محل له من الإعراب. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا الإصرار على نفي أن يكون له محل من الإعراب؟

إنها حقيقة بديهية - أو بدهية - لا حاجة إلى الإشارة إليها أو التنبيه عليها.

٩ - أجاز بعضهم ومنهم الأفغاني صاحب كتاب مذكرات في قواعد العربية »في الاسم المنسوب أن يرفع نائب فاعل في نحو: أحلبيٌّ جدُّك؟، فتكون جدك نائب فاعل لحلبي على تقدير أمنسوب جدك إلى حلب؟ وهذه خرافة بل سفسطة لأن الجملة الثانية تفسير للأولى وليست هي نفسها. ولقد نبه حذاق النحاة وعلى رأسهم ابن جني على خطأ الخلط بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب. فأين المنطق في وضع عبارة وإعراب تفسيرها؟ والصحيح أن حلبي هنا خبر مقدم وجدك مبتدأ مؤخر وغير ذلك انحراف عن جادة الصواب.

١٠ - حين يضاف اسم الفاعل إلى مفعوله أجازوا في تابع المضاف إليه الجر مراعاة للفظ، والنصب مراعاة للمحل. فنقول هذا مدرس زيدٍ وعمرو - بالجر - أو عمراً بالنصب. وهذا خطأ من عدة نواحٍ:

(أ) ليس في الأسماء المعربة إعراب لفظي وإعراب محلي فالإعراب المحلي لا يكون إلا في الأسماء المبنية والمجرورة بحرف الجر الزائد.

(ب) إذا كان المضاف إليه مفعولاً به في الأصل أو في المعنى فهذا لا قيمة له في الإعرب فالمبتدأ في: زيدٌ حضر. فاعل في المعنى ومع ذلك

فلم يسم فاعلاً ـ وشيبًا في قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾، فاعل في المعنى وإن كانت تمييزًا في الواقع. فالمعنى إذن ليس له قيمة في تحديد الوظيفة الإعرابية.

(جـ) لا يجوز في المعطوف هنا إلا الجر فنقول: هذا مدرس زيدٍ وعمروٍ. وغير ذلك تخرصات ليس لها قيمة.

١١ ـ نص بعضهم على أن تكون ـ أمام ـ في قولنا: يُسار أمامك. مرفوعة على أنها بذاتها نائب فاعل للفعل المجهول قبلها. وأمام ليست ظرفًا مختصًا ولا متصرفًا حتى يجوز أن تنوب عن الفاعل بذاتها ولذلك كان الصواب أن تنصب على الظرفية وأن يكون شبه الجملة في محل رفع فاعل فنقول: يُسارُ أمامَك. بالنصب.

هذه بعض الأخطاء الشائعة في كتب النحو. ولقد دحضتها بالحجة والبرهان. وأنا غير غافل عن أنها كما ذكرت في أول البحث منتشرة ومنتشرة في أمهات المصادر النحوية. فإذا ودَّ أحدهم أن يجاذبني أطراف الحديث في هذا الموضوع فليعتمد على عقله ومنطقه دون الرجوع إلى ما قاله فلان أو فلان من النحاة فإني لست غافلاً عن آرائهم ومواقفهم وتخريجاتهم، وإن أكثرها أوهي من خيوط العنكبوت. ومما يدعو إلى الأسف أن هذه الخرافات والأضاليل تُدرس في مدارسنا وتلقن لطلابنا.

اعتراضات واهية

قرأت تعليق الدكتور سمير اللبدي على مقالي حول الأخطاء الشائعة في النحو. ولا يسعني إلا أن أشكره على لهجته الودية، ومحاولته التزام الموضوعية في نقده راجيًا أن يتسع صدره لما يتضمنه ردي هذا من آراء وملاحظات:

وأود أن أبين في بدء هذا الرد أني أصدر في كتاباتي النحوية عن موقف واضح يرتكز على الأسس التالية:

١ ـ الإصرار على أن للكلمة في الجملة وظيفة واحدة لا أكثر.

٢ ـ عدم الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

٣ ـ الابتعاد عن التقدير وعدم اللجوء إليه إلا عند الضرورة الماسة.

٤ ـ الدقة في استخدام المصطلحات النحوية.

وما أظن أن واحداً من هذه الأسس يضير النحو أو يحط من قدر النحاة كما أني لا أظن كذلك أن صلتي بالنحو و تمكني منه موضع شك.

وليثق الأخ الدكتور أني لا أتكلف هذه الآراء ولا أدفع نفسي إليها دفعًا ولكنها تتكون لديّ من خلال الدراسة المتقصية والتأمل الطويل فإذا اقتنعت برأي ما، احتضنته وتشبثت به، وإذا وقعت على نقيضه ضقت به ذرعًا وأحسست كأنما يطعن عقلي أو يخدش ذوقي وليس لي في هذا كله خيار.

وأنا أعلم علم اليقين أني لا أملك القدرة على إقناع الآخرين عامة بصحة آرائي وصواب نظراتي. وحسبي أني أبسطها واضحة قوية.

بعد هذه المقدمة أنفذ لمناقشة الدكتور في تعليقه على مقالي حول الأخطاء الشائعة في النحو:

وليسمح لي قبل كل شيء أن أبلغه أن عنوان التعليق لم يكن موفقًا ويبدو أن رغبته في السجع طغت عليه فجردت عنوانه من الدقة التي كان من المفروض أن يتحلى بها مقال علمي. وإلا فقد كان الأجدر به أن يقول: أقوال صائبة لا رائعة لن الروعة لا تكون إلا في الفن شعراً أو نثراً أو غير ذلك.

الوظيفة الواحدة للكلمة

إن إصراري على أن يكون للكلمة الواحدة وظيفة واحدة في الجملة من الأصول أو الأسس التي لا يتنازع حولها اثنان، فحين نعتبر الاسم الواقع بعد العدد المفرد أو بعد كم الخبرية تمييزاً نكون قد جانبنا الصواب لأنه من المعروف أن العدد المفرد يضاف إلى ما بعده فنقول: ثلاثةُ رجالٍ. وكذلك كم الخبرية فنقول: كم منزلٍ في الأرض يألفه الفتى. بجر «رجالٍ» و«منزلٍ» على الإضافة. وإذا كان الأمر كذلك فما الفائدة من إعرابنا لها تمييزاً؟ كيف يكون الاسم في الوقت نفسه مضافًا إليه وتمييزاً؟ ثم مَنْ مِن النحاة ذكر أن التمييز هو ثالث المجرورات؟

وفي قولنا: وقفت لإكرام الأمير، اللام حرف جر وإكرام مجرور بالحرف والأمير مضاف إليه. فهل بقي مسوغ لقولنا بعد هذا إنه مفعول لأجله؟ وكيف يكون مجروراً بالحرف ومفعولاً لأجله في الوقت نفسه؟

الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

أما أن يكون الاسم المجرور الواقع بعد العدد وكناياته تميزا في المعنى

أو أن يكون الاسم المجرور باللام مفعولاً لأجله في المعنى فهذا لا يعني شيئاً من الناحية الإعرابية. ولقد أشبع ابن جني القول في هذا الموضوع وناهيك به من نحوى حاذق - انظر الأشباه والنظائر ج٢ ص١٦١ وما بعدها -.

وسأعود للتدليل على أن المعنى لا قيمة له في تحديد الوظيفة الإعرابية من خلال عرض الجمل التالية:

انكسر الإبريقُ: الإبريق هنا فاعل في الإعراب وإن كان مفعولاً به في المعنى.

هُدِمَ البيتُ: البيت نائب فاعل في الإعراب مفعول به في المعني.

اشتعل الرأس شيباً: شيباً تمييز في الإعراب فاعل في المعنى.

هذا قاتل زيد: زيد مضاف إليه في الإعراب مفعول به في المعنى.

فالمعنى كما يتضح من الأسئلة السابقة لا قيمة له في تحديد الوظيفة الإعرابية. وقد تنبه إلى هذه المسألة غير ابن جني من النحاة فميزوا بين الفاعل في المعنى أو الفاعل في الأصل والفاعل في الصناعة - انظر شرح التصريح ج١ ص ٣٩٩ و٤٠٠ -.

ويتضح من هذا كله أن ثمة فرقًا كبيراً بين التمييز في اللغة والتمييز في الاصطلاح النحوي. وأرجو ألا يصل الوهم بالأخ الناقد ومن يرى رأيه في هذا الموضوع إلى أن يلحقوا التمييز العنصري بباب التمييز في النحو. ونحن لو وافقنا الدكتور في إصراره على الاعتداد بالمعنى لكانت الجملة التفسيرية تمييزاً وعطف البيان تمييزاً والاسم الواقع بعد أسماء الإشارة تمييزاً لأنها كلها تكشف إبهاماً وتجلو غموضاً فيما سبقها من الألفاظ وهذا يعني أنه ليس من شرط الوظيفة أن تتسق مع المعنى دائماً.

وكنت قد تنبهت إلى هذه الحقيقة قبل أن أطلع على قول ابن جني هذا. فلما اطلعت عليه وجدت فيه حجة أعتضدُ بها. أما أن يكون

الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى منطقيًا على حد تعبير الدكتور فشيء عجيب، لأن الخلط والمنطق لا يجتمعان.

الابتعاد عن التقدير

ويقع تحت هذا البند موضوع النداء. فلقد نفيت أن يكون المنادي منصوبًا بفعل النداء المحذوف فجاء الدكتور اللبدي وأكد صحة هذا التقدير ووجاهته. أما أنا فأصر على نفيه للأسباب التالية:

١ ـ أن النداء إنشاء والتقدير خبر كما قال ابن الطراوة. وهو قول حق لا يضيره مخالفة ابن هشام له ـ المغني ج٢ ص ٣٧٣ ـ.

٢ ـ أن النداء أصل من أصول الكلام وركن من أركانه كما عد الخبر ركنًا والاستفهام ركنًا ـ المرتجل لابن الخشاب ص ١٩٢ ـ ولذلك فهو لا يقاس إلى غيره ولا يحمل على سواه. فمن المحال إذن إلحاقه بالمفعول به.

٣ ـ لو كان المنادى منصوبًا بفعل النداء المحذوف لما جاء مرة مبنيًا على الضم ومرة منصوبًا، ولما كان ثمة سبب لبناء العلم أو النكرة المقصودة على الضم في مثل قولنا: يا زيدُ ويا رجلُ. لأنه لو أعملنا فعل النداء المحذوف لكان من الواجب أن نقول أنادي زيدًا وأدعو رجلاً بالنصب لا بالضم.

٤ ـ اقترح بعضهم لإزالة الإشكال السابق أن يكون المنادى المبني على الضم نائب فاعل فيكون التقدير: مَدعوٌّ زيدٌ. واعترض الدنوشري على صحة هذا التقدير قائلاً: لو قال بدله: نوديَ زيدٌ. مثلاً لكان أولى وأظهر ـ شرح التصريح ج٢ ص ١٧٦ ـ فأنت ترى خلاف النحاة بين أن يكون التقدير فعلاً مضارعًا معلومًا أو اسم مفعول أو فعلاً ماضيًا مجهولاً أدعوا أو مدعو أو دُعِيَ. ألا ترى معي أن هذا

الخلاف في التقدير يجعله ضعيفًا متهافتًا.

٥ ـ أن سيبويه حينما بسط هذه النظرية لم يكن متيقنًا من صحتها فنقلها على لسان الخليل بقوله: زعم الخليل، ثم أدار بينه وبين الخليل حوارًا بارعًا حول هذه المسألة يخرج قارئه بقناعة ثابتة أن سيبويه يشك في هذه النظرية ـ انظر الكتاب تحقيق عبدالسلام هارون ج٢ ص ١٨٢ وما بعدها ـ.

٦ ـ علق السيرافي على هذه النظرية بقوله: وقد ذكروا أن ما يقدر ناصبًا هو: أدعو أو أنادي. ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بخبر ـ المصدر السابق ـ وهذا أيضًا تشكيك في النظرية فما قول الدكتور؟

٧ ـ وإذا كان لنا أن نقيس والقياس أصل من أصول النحو فلنا أن نقيس النداء على الاستثناء فقد رد ابن الأنباري قول بعض النحويين بأن العامل في الاستثناء هو فعل تقديره أستثنى معتمدًا على الحجج التالية:

(أ) أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في جواز الرفع والجر.

(ب) إن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز. ألا ترى أنك تقول: ما زيدٌ قائمًا. ولو قلت: ما زيدا قائمًا. بمعنى نفيت زيدًا قائمًا لم يُجز ذلك فكذلك هنا.

(جـ) أن نقول لماذا قدرتم أستثني زيدًا وهلا قدرتم امتنع زيد... إلخ. انظر أسرار العربية من ٢٠٢ وما بعدها، وحجج ابن الأنباري هذه في بطلان تفسير «إلا» بأستثني تؤكد كذلك بطلان تفسير «يا» بأنادي أو أدعو.

ومما أشرت إلى امتناعه وعددته في الأخطاء الشائعة قولهم: هذا مدرسُ زيدٍ وعمرًا. بنصب عمرو على المحل. وقد خالفني الدكتور في ذلك مجيزًا النصب قياسًا على المعطوف على اسم إن في

مثل قول الشاعر:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه ... فإنَّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

برفع الأب.

وتصور حضرة الناقد أنه أفحمني في ذلك وما درى أن الرفع هنا على الاستئناف لا على العطف. ومما يؤكد ذلك ما ذكره ابن هشام في المغني من أن حذاق النحاة تمنع العطف على محل اسم (إنَّ) سواء قبل استكمال الخبر أو بعد استكماله. فلا يجوز أن يقال: إن زيداً وعمرو قائمان ولا إن زيداً قائم وعمرو برفع عمرو وما جاء من هذا القبيل فهو على الاستئناف لا على العطف وكذلك ذكر ابن هشام أن حذاق النحاة تمنع العطف على المحل في مثل قولهم: هذا ضارب زيد وعمرو فلا يجوز أن تقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً بنصب عمرو. وليس المجال متسعاً لبسط أسباب المنع ولكن المغزى في ذلك كله هو التخلص من التقديرات الكثيرة.

كل هذا لا يجوز عند حذاق النحاة كما يذكر ابن هشام «انظر المغني ج٢ ص ٤٧٤ و٤٧٥» وأنا ألتزم بما يقوله حذاق النحاة. أما أغبياء النحاة الذين يجيزون نصب الفاعل ورفع المفعول بناء على بيت شارد أو شاذ فلا شأن لي بهم. ولعل هذا يوضح ما بدا للأخ الناقد كأنه تناقض بين احترامي للنحاة من جهة ووصفهم بابتداع الأضاليل والخرافات من جهة أخرى. فشتان ما بين حذاق النحاة وأغبيائهم.

أما الإعراب الغريب لصيغة (أفعِلْ به) بأنها فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر والباء حرف جر زائد والمجرور في محل رفع فاعل فلا أريد أن أخوض فيه ثانية مكتفياً بإثبات ما أورده السيوطي «في الأشباه والنظائر ج٢ ص ٨٨» بهذا الخصوص قال:

قول البصريين في: أحسِنْ بزيدٍ. يلزم منه شذوذ من أوجه:

أحدها: استعمال أفعَلَ للصيرورة قياسا وليس بقياس وإنما قلنا ذلك لأن عندهم «أي البصريين» أن أفعل بمعنى صار ذا كذا.

الثاني: وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر.

الثالث: جعلهم الأمر بمعنى الخبر.

الرابع: حذف الفاعل في: أسمِعْ وأبصِر.

وأزيد على ذلك استحالة اجتماع الزيادة واللزوم في حرف الجر فلو كان زائداً لجاز الاستغناء عنه.

أما تقديرهم ضميراً في الاسم المنسوب فهو عجيب جداً لأن النسبة خالية من رائحة الفعل. ثم إن النحاة يختلفون في تفسير الاسم المنسوب في نحو: أحلبي جدك؟ فمنهم من يجعل تفسيرها: أمنسوبٌ جدُّكَ إلى حلب. فيكون (جدُّك) نائب فاعل، ومنهم من يجعله: أمنتسبٌ جدُّك. فيكون (جدُّك) فاعلاً فما رأي الناقد في هذا الخلاف؟ ألا يوافقني على أن التفسير شيء والجملة الأصلية شيء آخر.

أما جعل (أمام) نائب فاعل في قولهم: جُلِسَ أمامُك. فهو غير جائز لأنه من شرط نائب الفاعل أن يكون مبتدأ إذا تقدم كالفاعل تماماً «شرح التصريح ج١ ص ٢٨٧» وإذا لم يصلح لأن يكون مبتدأ لم يصلح أن يكون نائب فاعل. نقول: رمضانُ صيمَ، والزيتُ كيلَ. فهل يجوز أن نقول: أمامُكَ جلسَ. برفع أمامك وهل هذا كلام عربي؟ بل هل يستطيع حضرة الناقد أن يأتي لي بشاهد عليه؟

الدقة في استخدام المصطلحات النحوية

ويدخل تحت هذا البند ألقاب الإعراب وألقاب البناء. فقد أنكر الناقد أن يكون ثمة خلاف في هذا الموضوع. وطلب مني التدليل على ذلك بذكر بعض المصادر. كأنه يعتقد أني اخترعت هذا الموضوع

اختراعًا. وكان بودي أن أفيض له في الاستدلال على رأيي لولا ضيق المجال. فلأكتفِ بذكر بعض المصادر القديمة والحديثة موجزاً ما استطعت. وهذه بعض الأمثلة:

١ ـ قال سيبويه: ورفعوا المفرد «أي المنادى» كما رفعوا قبلُ وبعدُ ـ الكتاب ج٢ ص ١٨٣ ـ والحديث عن الرفع هنا ليس دقيقًا لأن المنادى المفرد والظرف المقطوع كلاهما مبني على الضم لا مرفوع.

٢ ـ قال الزبيدي في الواضح ـ تحقيق الدكتور عبدالكريم خليفة ص ٢٥٤ ـ: إن كانت الراء مكسورة في آخر الاسم جازت الإمالة نحو أصحاب النار ودار البوار. واستعمال الكسر هنا خطأ والصحيح الجر.

٣ ـ ويستعمل الزبيدي صاحب الواضح مصطلح الجزم في فعل الأمر بدل البناء على السكون «الواضح ص ٧١» وانظر مستدرك الدكتور نهاد الموسى على كتاب الواضح إذ يقول تعليقًا على هذا الخلط: وهذه مسألة تختلط على المتعلمين كثيراً عند الإعراب إذ يداخلون بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب مداخلة تحمل على الخطأ يضيق بها المتعلمون «المستدرك ص ٨١».

ويشير الدكتور نهاد الموسى في موضع آخر إلى الترخص في استعمال اصطلاحات الإعراب والبناء عند المؤلف «المستدرك ص ٣٥».

ولا يهمني أن تكون هذه المآخذ موجودة في كتب مدرسية أو غير مدرسية فإن تيسير التدريس على المتعلمين لا يُسوّغُ الترخيص في استخدام المصطلحات.

ملاحظات عامة

ويجدر بي أن أذكّرَ الناقد بالحقائق التالية:

١ ـ إن الإجماع الذي تذرع به غير وارد في القضايا التي طرحها.

وهو لو كان وارداً لا يمنع الباحث كما يقول ابن جني في أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنصّ أو ينتهك حرمة شرع «ابن جني النحوي ص ١٥٢» ونحن والحمد لله لم يصل بنا الغلو إلى هذا الحد.

٢ ـ زعم بأن النحاة لم يخطئ بعضهم بعضاً إلا في المناظرات وهذا افتئات على الحقيقة والتاريخ. حسبنا أن نذكر قول أبي علي الفارسي في الزجاجي: لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه. وقال ابن تيمية وهو من هو صلاحًا وتقوى: ما كان سيبويه نبي النحو ولا معصوماً بل أخطأ في الكتاب في ثمانين موضعًا. وقال القفطي في الحديث عن كتاب الجمل للزجاجي: وقد نكت ابن بابشاذ في شرحه نكتًا في الرد على الزجاجي.

٣ ـ أما زعمه بأن النحاة لم يختلفوا في المصطلحات والتسميات والتخريجات فشيء عجيب فحسبه أن يقرأ كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف «ص ١٦٥ وما بعدها» ولو أنه قرأ كتاب مغني اللبيب لرأى فيه من وجوه الخلاف في المسألة الواحدة ما يضيق به الصدر.

وهنا يبدر لي سؤال وأرجو من الدكتور اللبدي أن يتدبر ويجيب عليه. إذا خالف الدكتور جميل علوش أيًا من النحاة فهو في صف ذاك النحوي دون أدنى تردد. فما موقفه إذا كان الخلاف بين سيبويه والمبرد أو ابن هشام وابن الأنباري بل ما موقفه من هذه الآراء المتناقضة المتباينة؟ أيقبلها كلها دون تأمل أو تفكير؟ إني أعيذه أن يكون ناقلاً أو راوية فقط فالعلم دراية خير منه رواية.

أخطاء لغوية

ولا أريد أن أنهي هذا الرد قبل إيراد عدد من الهفوات التي ارتكبها الناقد. فقد كان أسلوبه بصفة عامة ضعيفًا ولغته مهتزة وأصارحه بأن الهفوات التي ارتكبها قد تجاوز المائة ولكنني سأنتخب منها ما يلي:

الخطأ	الصواب
١ ـ لابد وأن	والواو هنا مقحمة والصحيح لابد أن.
٢ ـ مبرر	مسوغ.
٣ ـ خطأوا بعضهم	خطأ بعضهم بعضًا.
٤ ـ وحتى من النحاة	وحتى لا تجتمع مع الواو ولا مع مِن لأنه لا يجتمع حرفا عطف أو حرفا جر.
٥ ـ فهذا غير تعليل	فهذا ليس تعليلاً.
٦ ـ التبرير	التسويغ.
٧ ـ لا تخضع إلى تجربة	لا تخضع لتجربة.
٨ ـ بالتالي	من ثم. وبالتالي مترجمة عن الإنكليزية.
٩ ـ أيهما أقرب	أيما أقرب. حتى لا يرجع الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة.
١٠ ـ بينما دلالة المصدر إلخ.	بينما لا تقع إلا في صدر الجملة ويمكن أن نستبدل بها: في حين.
١١ ـ لا أدري ما إذا كان	لا أدري هل كان إلخ.
١٢ ـ وفرق بين الأمرين لا يجوز الخلط بينهما.	وفرق بين الأمرين لا يجوز تجاهله. لأن الضمير لا يرجع إلى المضاف إليه بل إلى المبتدأ. فبينهما هنا قلقة نافرة.
١٣ ـ قيل عنه بأنه.	قيل عنه إنه. لأن الباء لا تدخل على مقول القول إلا إذا جاء بمعنى أعتقد.
١٤ ـ أردت مجاذبة أطراف الحديث فيه مع الدكتور	أردت تجاذب أطراف الحديث فيه مع الدكتور. أو: أردت مجاذبة الدكتور أطراف الحديث فيه.

هذا غيض من فيض من أخطاء الدكتور في مقاله. وكما منعني ضيق المجال من التوسع في الرد على أخطائه الموضوعية فقد حد من حريتي في تتبع أخطائه وهفواته. ولعل في ما كتبت ما يحقق الغاية ويفي بالغرض. وسلامي إلى الدكتور اللبدي أولاً وأخيراً.

توضيح أخير

أود أن أوضح أن الخلاف بيني وبين الدكتور سمير اللبدي قد اتسع وتفرع بحيث أصبح من غير المستطاع الإحاطة بجميع جوانبه أو حصر أطرافه وتفريعاته، ولذلك كان من المناسب أن يتوقف عند الحد الذي بلغه والغاية التي انتهى إليها.

ولكنني مع قناعتي التامة بوجوب هذا التوقف أرى لزامًا عليَّ إبداء بعض الملاحظات الضرورية لوضع الأمور في نصابها الصحيح بعد هذا الفيض الزاخر من النقد النحوي الذي يتسم بالمكابرة والمماراة.

ولأني لا أريد أن أطيل في التدليل على رأيي هذا في نقد الدكتور اللبدي أكتفي بالتوقف عند ما عده هفوات في كتابتي، وقصدي من وراء ذلك تبين المدى الذي بلغه الدكتور في الابتعاد عن التجرد والنزاهة.

١ - أنكر علي استعمال: أشكره على لهجته الودية. وقد ورد في لسان العرب قوله: ليس كل من أوليته نعمة يشكرك عليها، وكذلك قوله: إن الله لا يقبل شكر العبد على إحسانه. وعلى هذا القياس، يتضح أن قولي: أشكره على لهجته - صحيح لا غبار عليه.

٢ - أنكر علي قولي: وليثق الأخ الدكتور أني. وصححها بقوله: وليثق بأني بزيادة الباء وكأنه لا يعلم أنه يجوز - حذف حرف الجر قياسًا قبل أنْ بالتسكين وأنَّ بالتشديد كما قال ابن مالك:

وعدِّ لازمًا بحرف جر ... وإن حُذِفْ فالنصبُ للمنجر

نقلًا وفي أنْ وأنَّ يطرد ... مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

وعلى هذا الأساس جاء قوله تعالى تارة بإثبات حرف الجر: ﴿وبشّرِ المؤمنين بأن لهم من الله فضلاً كبيراً﴾، وطورًا بحذف الجر: ﴿وبشر

الذين آمنوا وعَملوا الصالحات أنَّ لهم جناتٍ...﴾ إلخ في مواضع كثيرة فالحذف والإثبات جائزان. ويتضح من ذلك أنَّ قولي: وليثق الأخ أني. صحيح لأن حذف الباء في هذا الموضع قياسي.

وإذا علمنا ذلك لم يكن ثمة مسوغ لاتهامه لي بأني أخطأت في قولي: لابد أن. وإصراره على قول: لابدَّ من أن. فحذف حرف الجر هنا قياس كما سبق أن أوضحت فأين المضحك في ذلك؟ أليس عدم إلمام الدكتور بهذه القاعدة البسيطة من المضحك المبكي؟

٣ ـ أنكر عليَّ استعمال كلمة أحسست لازمة وهي متعدية وكأن الدكتور لا يعلم أنه ليس من شرط الفعل المتعدي، أن يستعمل متعديًا دائمًا وأبداً فنحن نقول: فلان يعطي ويمنع. ونقول: من يَسمَعْ يَخَلْ. فيعطي ويمنع ويخل أفعال متعدية استعملت لازمة.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿أم عندهم الغيب فهم يكتبون﴾. فقد استعملت يكتبون هنا لازمة وهي في الأصل متعدية، فما رأى الدكتور والأمثلة كثيرة؟

٤ ـ أنكر علي قولي :كان من المفترض. وقد جاء في مختار الصحاح قوله: وفرض الله عليه كذا وافترض أي أوجب والاسم الفريضة. فأين الخطأ في استعمال المفترض؟

٥ ـ أنكر استعمال ملاحظات وصححها بملحوظات، على أساس أن ملاحظات للمشاركة وهذا ضرب من التمحل لأن (فاعَلَ) تأتي للمشاركة وتأتي لغير المشاركة كما جاء في أدب الكاتب ص ـ ٢٥٧ ـ فمما جاء من الواحد: سافرت وظاهرت وناولت. ويلحق بهذه: لاحظت وراقبت. فالملاحظة والمراقبة من الواحد فما وجه الاعتراض؟

٦ ـ اعترض على قولي: لغته مهتزة. واقترح ركيكة بدل مهتزة. ومهتزة صفة يعود اختيارها لي لا لغيري، أما إذا كان يصر على أن لغته ركيكة فسمعًا وطاعة.

٧ ـ أنكر علي استعمال قد تُجاوزُ. وظن أن تُجاوِزُ فعل ماض وهي فعل مضارع ـ الهفوات قد تُجاوِزُ المائة وقد هنا للتقليل لا للتحقيق، فأين الخطأ يا صاحبي؟

٨ ـ وأود أن أنبه في الختام إلى أن الأخ الدكتور لم يستطع أن يميز أن المطبعة قد حولت (ألتزم) بالتاء إلى القزم بالقاف فراح يصحح على هواه، لقد قلت: وأنا ألتزم بما يقوله حذاق النحاة. أما كلمة القزم فلا مكان لها في الجملة.

وأود أن أضيف إلى ذلك كله أن قوله: هذا معطي زيداً كساء. خطأ والصحيح: هذا معطي زيدٍ كساء. بإضافة اسم الفاعل إلى زيد.

العافية بين السواحري والعزيزي

قـرأت مـا كـتـبـه الأسـتـاذ روكس بن زائد العـزيزي ـ الدسـتـور ٧ / ١٠ / ١٩٧٩ ـ تعقيباً على ما سبق أن أورده الأستاذ السواحري ـ الدستور ٥ / ١٠ / ١٩٧٩ ـ بشأن كلمة العافية ودلالاتها الفصحى والعامية وقد وجدت في كلمة الأستاذ العزيزي مجالاً للتعقيب فليسمح لي حضرة الأستاذ الكريم بإيراد الملاحظات التالية:

١ ـ أن العافية بمعنى الصحة التامة هي مصدر جاء على (فاعلة) مثل ناشئة وخاتمة وعاقبة كما نص على ذلك صاحب المصباح المنير. أما العافية التي وردت في البيت الذي أورده العزيزي فهي اسم فاعل من عفا بمعنى طلب الرزق. ولزيادة الإيضاح نورد البيت مرة أخرى:

يعـز علينـا ونعم الفـتى مصـرعك يا عمـرو للعافية

ومن شروط التضاد أن يكون في الكلمة الواحدة والصيغة الواحدة.

٢ ـ ذكر الأستاذ العزيزي أن العافية هنا بمعنى الهلاك ثم أكد بعد أقل من سطر أنها تعني السباع والطيور. والهلاك شيء والسباع والطيور شيء آخر. أما أن تكون السباع والطيور هي الهلاك فهذا يُقبَلُ على سبيل المجاز لا على الحقيقة لأن الطيور والسباع هي آلة الهلاك. وقد مثلوا على ذلك بقول المتنبي:

رأيتك محض الحلم في محض قدرةٍ ولو شئت كان الحلم منك المهندا

فالمهند هنا يعني القوة لأنه آلتها. ففي كلمة المهند مجاز مرسل علاقته الآلية.

٣ ـ لم أعثر في كتب اللغة التي بين يديّ على أية إشارة إلى أن العافية تعني الهلاك فحبذا لو أن الأستاذ العزيزي أشار إلى نص معين يفيد هذا

المعنى. كما يسرني أن يدلني الأستاذ العزيزي على مصدر يفيد أن العافية من الأضداد.

٤ ـ قد تكون العافية في البيت السابق الريح التي تعفو الآثار أي تمحوها وكثيراً ما يشير الشعراء إلى الريح بأنها المبيدة المهلكة على سبيل المجاز.

٥ ـ أن العافية بمعنى المشقة والجهد كلمة عامية محلية لا أظن أن أحداً يستعملها خارج الأردن. وهذا ليس له قيمة بالنسبة للمعنى المشهور والمعروف لكلمة العافية وهو الصحة التامة.

٦ ـ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو هل كان العزيزي يعلم من قبل أن العافية في المغرب تعنى الهلاك بل هل واثق من صحة الخبر؟

لهذا كله أرى أن اعتراضات الأستاذ العزيزي غير واردة وأن العافية بمعنى الصحة التامة هي المعروفة المشهورة في الوطن العربي وما تبقى من المعاني لم تعرفه العامة ولم يصل إلى مسامعها. فمَنْ مِن العامة يعرف أن العافية تعني الرياح وتعني طلاب الرزق أو طالبة الرزق مفرداً وجمعاً أو مؤنث العافي بمعنى الصافح.

هذا كله لا تعرفه العامة وهي لا تعلم للعافية معنى إلا الصحة التامة كما ذكر الأخ السواحري مع تحياتي للأستاذين الكريمين.

رد على نقد

قرأت تعليق الأستاذ أبي عرقوب على قصيدتي «صوت الشعر» في وقت متأخر وما كان في نيتي الرد على تعليقه لولا إحساسي بضرورة جلاء بعض النقاط الغامضة والتي أراد المعلق من خلالها أن ينسبني إلى الادعاء والوهم. ذلك أنه جعل من نفسه حكمًا في اللغة والشعر والتاريخ وسير الرجال. ولولا ذلك لما أباح لنفسه أن يتهمني بالادعاء والوهم وإلا فمن أين عرف أن ما جاء في القصيدة غير صحيح ولا واقعي؟ هل عايشني في مأكلي ومشربي وصحبني في حلي وترحالي وتقصي أخباري كلها خلال أكثر من عشرين عامًا؟

ثم هل من الضروري قبل أن ينشر الشاعر أية قصيدة أن يقدم لها بترجمة وافية عن حياته وأخباره حتى يُعترفَ له بالسبق ويُقرّ له برسوخ القدم؟

أود أن يعلم الأخ أبو عرقوب أن تعليقه لم يكن الأول ولن يكون الأخير فقد واجهت من مثل هذا التعليق الكثير الكثير وكانت قصيدتي مستوحاة من مواقف متعددة لا تختلف عن موقفي معه. وكان عليه أن يستنتج ذلك من القصيدة نفسها. فقد قضيت في الكويت زهاء عشرين عامًا مارست فيها ضروبًا من النشاط اللغوي والنقدي والشعري والدراسي، وإذا لم يكن الأخ أبو عرقوب قد عرف ذلك أو سمع به فذلك شأنه إلا إذا كان يزعم الإلمام بأخبار الأولين والآخرين.

فالقصيدة إذن كانت تعبيرًا عن موقف معين له بواعثه ومسبباته وليس من الضروري شرح تلك البواعث والمسببات حتى يقتنع الأخ المعلق بصدق مضمون القصيدة.

وأود أن أضيف إلى ذلك أن القصيدة نظمت في الكويت وألقيت في مقر رابطة الأدباء وكان لها صداها المدوي بين الحضور الذين كان معظمهم من رجال الفكر والأدب. وقد حصل ذلك قبل سفري إلى عمان بقليل فلم يتح لي أن أنشر القصيدة هناك. وإذ بَقِيَتْ دون نشر رأيت أن أنشرها في ملحق الدستور الأدبي فأيّةُ غضاضة في ذلك؟

هذا بالنسبة لمناسبة القصيدة وظروف نظمها. أما زعمه بأنها نظم لا شعر فهذا رأيه. ذلك أن هذه تهمة يكيلها أمثال أبي عرقوب للشعر العربي كله حتى شعر المتنبي. فإن هذا النفر من مدعي الشعر والنقد يريدون أن يلغوا دور العقل في الشعر ويودون أن يصبح الشعر هذراً وهذياناً من قبيل ما ساقه لي في تعليقه للتدليل على الشعر الجيد. وأما شروط الفصاحة وقوانين البلاغة وأصول النقد التي أجمع عليها علماء العربية فلا شأن لها عندهم.

ولا يتصور الأخ الناقد أن تهمة النثر تضايقني فليس النثر سبة وكل كلامٍ استوفى شروط الفصاحة، والبلاغة فهو جيد سواء أكان نثراً أم شعراً.

أما الذي يضايقني فهو تسمية النثر باسم الشعر والإصرار على التخلي عن الوزن والقافية والإبقاء على الاسم فقط. وإلا فما معنى الشعر المنثور؟

إن خلافي مع الأستاذ الناقد كبير جدًّا وليس في وسعي أن أجلو جميع جوانبه في هذا الرد، ذلك أني أفهم الشعر كما فهمه العرب ويريد مني أن أفهمه كما يفهمه دعاة الحديث الذين لا يجيدون القراءة الصحيحة ولا الكتابة الصحيحة. أما البرهان فأسوقه من تعليق أبي عرقوب. فهو يتضمن الكثير من الهفوات والمآخذ اللغوية وهذه جملة منها:

١ ـ قوله «وهو فيما يأخذه على الشعراء أنصار الجديد استفادتهم» ـ

وهذا كلام مهلهل وصحته: ومما يأخذه على الشعراء استفادتهم. أما هو فليس لها خبر في الصيغة الأولى.

٢ ـ وقوله: وخاصة والصحيح وبخاصة.

٣ ـ وقوله: لماذا لم يكتب شاعرنا مضمون قصيدته على شكل بحث نثري، لجاء البحث إلخ. وهذه اللام في «لجاء» تقع في جواب «لو» لا في جواب «لماذا».

٤ ـ وقوله: عطف صفات ذات دلالة. والصحيح عطف مصادر لا صفات لأن إغراء وترغيب مصدران لا صفتان.

٥ ـ وقوله: لو أن بيت الشعر واستيفاء تفاعيله لا يتطلب ـ. والصحيح لا يتطلبان. لأن الفعل يعود إلى مثنى لا مفرد.

٦ ـ وقوله: فأنا على رغم ما تدعونه فلا أزال ـ والفاء هنا ليس لها مكان في «فلا أزال».

٧ ـ وقوله: ولا علاقة إطلاقًا لشكل القصيدة في خلق القناعة. والصحيح بخلق.

٨ ـ وقوله: ووعي أصحابه على ما للموضوع المبتكر. والصحيح ووعي أصحابه لما للموضوع إلخ.

٩ ـ وقوله: المصاغ. والصحيح المصوغ لأنه مشتق من الفعل الثلاثي صاغ.

١٠ ـ وقوله: وعييت. والصحيح أعييت أماالعي فهو عدم القدرة على النطق والإعياء هو التعب.

هذه نماذج من أخطاء الناقد وهي تدل على مدى تمكنه من اللغة العربية وتذوقه لها وفهمه لأسرارها البيانية. قولوا بربكم: من كان هذا مستوى لغته فكيف يفهم الشعر العربي الأصيل بل كيف يُنصّبُ نفسه حكمًا في المسائل اللغوية؟

فيظن أن المواهيب جمع موهبة وهي جمع موهوب، والأحاقيب جمع

حقبة وهي جمع الجمع لحُقْب أحقاب أحاقيب مثل حين أحيان أحايين. أما أن هذه الجموع غريبة على أبي عرقوب فهذا ليس ذنبي بل ذنب ثقافته اللغوية.

أما قوله إني عطفت الاسم على الفعل في قولي:

العبقرية إيماض يشع به ذهن الأديب وسح كالشآبيب

فهو يدعو إلى السخرية ذلك أن (سح) معطوفة على (إيماض) لا على (يشع) و(إيماض) اسم لا فعل.

أما أخذه على عطف المترادفات مثل إغراء وترغيب فمن عادة العرب في كلامها أن تعطف اللفظ على نظيره تقوية للكلام وتوكيدا قال السيوطي في المزهر: وإنما يأتي الشاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة كقوله: وهند أتي من دونها النأي والبعد. فالنأي هو البعد ثم أردف: وإنما نقول: إن في كل واحدة منها معنى ليس في الأخرى. والترادف موجود في كلام العرب وكذلك في القرآن قال تعالى: ﴿ما ضل صاحبكم وما غوى﴾. وفي الترادف ما فيه من الجمال الناشئ عن التناسق والتناظر. وهو موجود في كل قصيدة تقريباً والأمثلة عليه كثيرة ولولا ذلك لما جمع القرآن الكريم في موقع واحد بين الضلال والغي وهما بنفس المعنى.

أعود فأكرر للأخ أبي عرقوب أن من لا يتقن اللغة لا يتقن النقد ومن لا يتقن النقد لا يحق له أن يتصدى لطعن الآخرين وتجريحهم.

ولا أود أن أنهي ردي قبل إبداء الملاحظات التالية:

١ ـ ليس من حق الناقد أن يتحدث عن الشهرة ولا أعلم أن له شهرة خارج نطاق الصحف الأردنية ـ هذا هو أسلوب أبي عرقوب في النقد فالمعذرة ـ.

٢ ـ هل يعلم كم قاسى الجواهري وأبو ريشة اللذان يعتز بهما من سهام المحدثين وتجريحاتهم وحسبي أن أذكر من ذلك قول البياتي في

الأسبوع العربي قبل بضع سنوات إن الجواهري تُوفيَ عام ١٩٤٤ وعمر أبو ريشة عام ١٩٥٢ . وفي ديوان الجواهري شكوى مرة من اعتداءات المتطفلين عليه ولو كان المجال متسعًا لذكرت له شيئًا منها . ثم إن الجواهري وأبا ريشة لم يبلغا ما بلغا من الشهرة والمجد بفضل أبي عرقوب ومن لف لفه فلماذا التمسح بهما والتستر وراء عظمتهما ؟

٣ - إن الشهرة أمر نسبي. وقد يعجب الأخ أبو عرقوب من أن أحد الدكاترة المصريين في جامعة الكويت صرح لي بأنه لم يكن قد سمع بعمر أبي ريشة قبل زيارته للكويت سنة ١٩٧٠م. إن للشهرة أسبابها ودواعيها وبخاصة الجانب السياسي وهي ليست مقياسًا بأية حال من الأحوال وأكبر دليل على ذلك أن جحا أشهر من المتنبي ومن أبي عرقوب أيضًا عند العامة والخاصة.

٤ - بعد ذلك كله أيجوز لي أن أبيح لنفسي سرد أسماء الشعراء الذين كان لهم رأي جيد في شعري وثناء عليه وكلهم من العظماء المشهورين ؟ أأذكر الجواهري وأمين نخلة وعزيز أباظة والعوضي الوكيل وغيرهم؟ وهل في إمكان الأخ أبي عرقوب أن يرجع إلى مجلة الجندي العسكرية السورية الصادرة بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٥٧ فيرى في أي موقع وضع الجواهري قصيدتي منها . وكان محررًا للمجلة في ذلك الحين؟ أم ما يزال حضرة الناقد بحاجة لإيراد الحجة وإبراز الدليل حتى يتحقق من وهمه ومغالطته ؟

الأرقام الهندية بين العرب والإفرنج

أود أن أعلن قبل كل شيء أنني لست مؤرخًا بل أعلن أيضًا أنني قليل العناية بالقضايا التاريخية. ولعل السبب في ذلك الطريقة الفجة القاصرة التي تلقينا بها دروس التاريخ. فلم يكن التاريخ بالنسبة لنا في سنوات الدراسة إلا سنة ولادة وسنة وفاة وتاريخ معركة. ولو بقي علمي بالتاريخ محصوراً في حدود ما تعلمت في مراحل الدراسة المختلفة لما كنت أملك من الجرأة ما يؤهلني للتصدي إلى أية قضية لها علاقة بالتاريخ. ولكن الرغبة الملحة في الدراسة المستقلة والمطالعة الحرة والحرص على سد الثغرات التي يحسها المرء في ثقافته، والطموح الشديد في تحقيق الأهداف الكبيرة، وبلوغ المراتب العالية في الحياة كل ذلك يجعلني أونس في نفسي القدرة على التصدي لبعض القضايا التي يحتاج التطرق لها إلى الحس التاريخي الصادق أكثر منه إلى العلم التاريخي الواسع.

إن ثقتي بتملك الحس التاريخي الصادق تجعلني أنفذ إلى هذه القضية الخطيرة التي أنا مقبل للتصدي لها بثقة واطمئنان. فلا شك أننا نعالج قضايانا بكثير من التساهل والسذاجة والتجرد من المسؤولية، فمنذ بضع سنين أخذ بعض العلماء يطرح موضع استبدال الأرقام العربية الحالية بالأرقام الإفرنجية الغربية وحجتهم في ذلك أن أرقامنا التي نستخدمها نحن إنما هي أرقام هندية. أمّا الأرقام العربية فهي على حد زعمهم الأرقام التي درج على استخدامها الغربيون منذ قرون. ولذلك كان من الجدير بنا أن نسترد أرقامنا من الإفرنج فنستخدمها في الكتابة والحساب ونطرح جانبًا أرقامنا الحالية. وقد تم فعلاً هذا الاستبدال

واتخذت خطوات في بلاد المغرب العربي لتنفيذ هذا الاقتراح وتحقيق هذه الفكرة. وقد لاحظت في الآونة الأخيرة أن العراق أخذ بهذا الاقتراح أيضًا فتخلى عن الأرقام العربية واستخدم الأرقام الإفرنجية فظهرت فيما تصدره وزارة الإعلام فيه من كتب ومجلات.

ويشهد الله أني ما رأيت شيئًا من هذا القبيل ولا سمعت خبراً عن هذا الموضوع إلا تضايقت وأحسست بالانقباض الشديد، ذلك أنني أحس بما أحمل للغتنا العربية من محبة وتقدير أننا أمام خدعة كبيرة يقصد منها النيل من لغتنا وأصالتنا وكرامتنا. فنحن نعلم أن الغرب يحاول أن يفتت لغتنا إلى لغات، بل يحاول أن يسلبنا حروفنا ويمنحنا حروفًا من عنده، بل حاول أكثر من ذلك أن يجعلنا أممًا وشعوبًا وقبائل متفرقة لا يجمع بينها جامع، ولا يربط بينها صلة. ولا يبعد عن النظر الصحيح أن تغيير الأرقام العربية والاستغناء عنها بالأرقام الإفرنجية هو اتجاه بهذا السبيل وانطلاق نحو هذا الهدف.

لقد تعود الغرب أن يأخذ أشياءنا فيحورها قليلاً أو كثيراً ويردها إلينا محورة أو مشوهة. وتعود كذلك ألا يلقي منا أية مقاومة أو توقف في تقبل ما يعرض علينا. ولعل هذا التساهل الشديد منا قد أغراه بارتكاب كثير من الإساءات بحقنا. ومع ذلك نرضى ونغضي وكأن ما يعرضه علينا الغرب مُنْزَّلٌ من السماء.

وقد يكون في التمثيل على ذلك شيء من الإطالة والتجاوز. ولكننا لا نستطيع إلا أن نقدم بعض الأمثلة على ما نقول ونرى، فقد أخذ منا كلمة (صك) وهي كلمة عربية أصيلة فحولها إلى (شيك) ورأيناه يستعمل هذه الكلمة الأخيرة فاقتبسناها منه دون تفكير هكذا محرفة مشوهة. وها نحن أولاءِ نستعمل الآن كلمة (شيك) في جميع المعاملات المالية وفي كل المصارف الموجودة في بلادنا دون أن نتنبه إلى أن الكلمة الحقيقية هي (الصك).

وأخذ منا كلمة (الغَول) ومعناها (المُسكِر) فحورها إلى (الكُحْل) والكحل في العربية ما يوضع في العين ليس غير. فنقلناه عنه هكذا محرفًا مشوهًا.

وكذلك أخذ منا التسمية العسكرية المعروفة (أمير البحر) فحورها إلى (أميرال) ونقلناها عنه محورة مشوهة دون تفكير في أن أصل هذه التسمية عربي معروف.

وهكذا دواليك حتى المواد الأولية يأخذونها منا ويُصنّعونها ويردونها إلينا فنشتريها بأغلى الأثمان. وحسبنا مثلاً على ذلك النفط ومشتقاته وعلى رأسها زيت السيارات فإننا لا نشتري إلا كلَّ ما يصنع في أمريكا أو بريطانيا أو ألمانيا. وندفع في مقابل ذلك أسعاراً غالية وتكاليف باهظة.

وبهذه الطريقة أخذوا أرقامنا فحوروا فيها وتصرفوا في أشكالها كما يشاءون. ونسينا ذلك كله وتوهمنا بعد حوالي عشرة قرون أن هذه الأرقام هي أرقامنا وأن من حقنا أن نستردها منهم. فأخذتنا الحمية ورفعنا صوتنا مهللين مكبرين كأننا انتصرنا في معركة أو حررنا أرضًا محتلة.

إن القضية ليست معقدة إلى هذا الحد الذي يستحيل معه اكتشاف الحقيقة وتلمس الصواب. كل ما حصل أن العرب أخذوا هذه الأرقام من الهنود فأجروا عليها من التحوير ما أنسى الهنود أنها مأخوذة منهم حتى أنهم عادوا وأخذوها من العرب وكأنها شيء جديد إليهم. وكذلك صنع الإفرنج فقد أخذوها من العرب ولكنهم بكثرة الاستعمال أجروا عليها بعض التحوير والتغيير لكي تناسب لغتهم حتى أصبحت على ما هي عليه اليوم. ولم يقل أحد على حد علمي إن هذه الأرقام هي الأرقام التي أخذها الإفرنج من العرب دون أن يمسها تحوير أو تعديل بل لم يقل أحد إنه كان للعرب أرقام خاصة بهم في هذا القبيل فقد كانوا

يستخدمون من حروف الجُمَلِ ويحسبون بها. أما غير حروف الجمل فلم يكن لهم أرقام حسابية خاصة. فكيف نعود ونزعم أن هذه الأرقام الإفرنجية هي أرقام عربية من حقنا أن نستردها منهم؟ بل كيف نزعم أن الأرقام التي نستعملها نحن هي أرقام هندية إذا كان الهنود بعد اطلاعهم على هذه الأرقام عند العرب استحسنوها فأخذوها ثانية. وقد أشار الدكتور عمر فروخ إلى هذه القضية بقوله: «وعاد الهنود فتعلموا استخدام الأرقام والصفر من العرب» وإذا كان الهنود تعلموا هذه الأرقام من العرب فأية حجة تبقى لتسميتها بالأرقام الهندية؟ إنها أرقام عربية دون شك.

ولكي نكون على جانب الأمان والاطمئنان والثقة لابد أن نعرض نصوصاً مما كتبه المؤرخون بهذا الصدد، قال قدري طوقان: وكان للهنود أشكال عديدة للأرقام هذب العرب بعضها وكونوا من ذلك سلسلتين عرفت إحداهما بالأرقام الهندية وهي التي تستعملها هذه البلاد وأكثر الأقطار الإسلامية والعربية وعرفت الثانية بالأرقام الغبارية وقد انتشر استعمالها في بلاد المغرب والأندلس. وعن طريق الأندلس وبوساطة المعاملات التجارية والرحلات التي قام بها بعض علماء العرب والسفارات التي كانت بين الخلفاء وملوك بعض البلاد الأوربية، دخلت هذه الأرقام إلى أوربا وعرفت فيها باسم الأرقام العربية.

ونفهم من النص السابق أن الإفرنج أخذوا من العرب الأرقام الغبارية. ولا شك أن الذين يزعمون أن الأرقام الإفرنجية هي أرقام عربية يعتمدون في اعتقادهم هذا على أن الأرقام العربية التي اقتبسها الإفرنج من العرب هي الأرقام الغبارية التي كونها أهل الأندلس لأنفسهم. وإلى هذه الحجة يستند معظم الذين ينادون باستخدام الأرقام الأوربية وبخاصة في شمال إفريقيا. وقد يبدو هذا الرأي مقبولاً لولا أن فيليب حتي يقول بهذا الصدد: ويرد معظم العلماء الأرقام الغبارية شأنها شأن الأرقام الهندية

إلى الهند . ويزعم آخرون أنها من أصل روماني وأنها كانت معروفة في إسبانيا قبل قدوم العرب .

فإذا كانت الأرقام الغبارية من أصل هندي أو روماني وأنها كانت معروفة في إسبانيا قبل قدوم العرب، فماذا يبقي لهؤلاء الذين يعتقدون أن الحروف الغبارية هي حروف عربية أندلسية أخذها منا الإفرنج وأن من حقنا أن نأخذها منهم ؟

ونعود إلى الموسوعة البريطانية فنراها تتحدث عن الأرقام العربية بقولها : قد تكون وُضِعت في الهند لكنها تُرجِمت إلى العالم الغربي بواسطة العرب .

وفي حديث الموسوعة البريطانية عن العالم الرياضي ليوناردو البيري الذي عاش في القرن الثاني عشر الميلادي تقول : لقد سافر ليوناردو إلى مصر واليونان وصقلية وبروفنس حيث درس أنظمة حسابية وأساليب عَدّ مختلفة، لكنه لم يجد منها ما يرضى مثل الأرقام العربية الهندية .

ونستخلص من كل ما سبق أننا لا نستطيع القطع بأن الأرقام الإفرنجية مقتبسة من الأرقام الغبارية التي أثبتنا آنفًا أنها ليست عربية . بل تذكر المصادر التاريخية أنها مقتبسة من الأرقام الهندية بواسطة العرب وأن كلا الرأيين وارد بهذا الصدد .

وإذا كان الأمر كذلك فما حجة هؤلاء الذين يرفعون صوتهم بوجوب اقتباس الأرقام الحالية على اعتبار أنها الأرقام العربية الحقيقية ؟ ألا يحس هؤلاء إن كانوا يملكون الحس أن الأرقام الإفرنجية فيها من مميزات حروفهم وأصواتهم ما يجعلها ملكًا لهم بعد استخدام امتد حوالي عشرة قرون، وأن الأرقام التي نستخدمها نحن فيها من الخصائص والمميزات ما يجعلها مناسبة للغتنا عريقة في تراثنا بعد استعمال دام أكثر من عشرة قرون ؟

وإذا كان العرب قد هذبوا الأرقام الهندية لتصبح مناسبة لهم بحيث

نسي الأصل الذي أخذت عنه. وإذا كان الأوربيون قد حوروا الأرقام العربية لتصبح مناسبة لهم، فمعنى ذلك أن الأرقام التي نستعملها نحن هي أرقام عربية أخذها عنا الهنود كما أخذها الإفرنج. وعلى هذا جرت الموسوعة البريطانية فقد ذكرت أنواعًا مختلفة من الأرقام فأطلقت على أرقامنا اسم الأرقام العربية وعلى أرقامهم اسم الأرقام الأوربية. فأي إشكال يبقى بعد ذلك كله؟ لماذا نبقى متمسكين باعتبار ما كان؟ ولماذا نبقى ننظر إلى الأصول ولا ننظر إلى الأوضاع القائمة؟ لقد سميت أرقامنا بالهندية بالنظر إلى الأصل وإلا فإنها تغيرت. هذا هو الحق بهذا الصدد وما عداه كذب وبهتان.

أما إذا كان أهل المغرب العربي يستخدمون الأرقام الأوربية فلعل ذلك راجع إلى صلتهم الوثيقة بالغرب، وعلاقتهم المتينة باللغة الفرنسية بحيث سيظهر هذا الأثر في لغتهم ظهوراً بارزًا قويًّا، مما اضطر علماء اللغة والحريصين عليها هناك إلى تنشيط حركة التعريب لمقاومة هذا السيل الجارف وتلافي هذا الخطر الداهم.

والعجيب الغريب أن يرتفع صوت بعض العلماء بهذه الدعوة في حين نرى تهالكًا شديداً على استخدام الحروف والرموز والأرقام الإفرنجية في كتب العلوم على اختلاف أنواعها ولا سيما الحساب والجبر والكيمياء على زعم أنها أسهل وأوضح وأقدر على تأدية الغرض.

فكيف يتفق الجمع بين استخدام الرموز الإفرنجية في العلوم والادعاء بأن أرقامهم الحسابية هي الأرقام العربية الحقيقية؟ أما كان من الأَولى الجهر والمصارحة بأننا بحاجة لاستخدام أرقامهم الحسابية في مختلف فروع العلوم بدلاً من هذا اللف والدوران والإقدام على تزوير حقائق التاريخ وتحوير ركائز التراث؟ أليس في ذلك كله سر بحاجة إلى كشف وغاية ليس من اللائق أن تبقى مستورة؟

ويبدو مما سلف أنه من غير الجائز بعد الآن التحدث عن استبدال

الأرقام الإفرنجية بالعربية وكأنه كشف جديد في عالم المعرفة؟ ومن غير الجائز أيضاً استخدام الأرقام الإفرنجية في حواشي الكتب والمجلات والأبحاث بقصد التوثيق والإحالة على المصادر. ومن غير الجائز أيضاً استخدام الأرقام الإفرنجية في مجال التصحيح والتقويم ووضع العلامات على أوراق الامتحانات بدعوى أن هذه الأرقام هي الأرقام التي استخدمها آباؤنا وأجدادنا. ومن غير الجائز أن يتداول المثقفون في مجالسهم هذا الموضوع وكأنه حقيقة منزلة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

إن ذلك كله لا يجوز بعد الآن، لأن الأرقام التي استخدمناها طيلة عشرة قرون هي أرقامنا وأن الأرقام التي استخدمها الإفرنج طوال عشرة قرون هي أرقامهم. ولا فائدة من محاولة التلاعب بحقائق رسخت على مدى هذا التاريخ الطويل إلا أن يكون هذا التلاعب لغاية في نفس يعقوب.

عودة إلى حديث الأرقام الحسابية

قرأت تعليق الدكتور فواز طوقان المنشور في ملحق الدستور الصادر يوم الجمعة المنصرم حول مقال سابق لي عن الأرقام الحسابية. فأسفت أشد الأسف لما تضمنه مقاله من محاولات التجريح والتمويه وتحريف الكلم عن مواضعه وتحميل العبارات ما لا تحمل ولا تتحمل، وحزنت كذلك أن يصل الدكتور في لغته وأسلوبه إلى المستوى الذي سأبين نماذج منه في نهاية هذا الرد.

لقد حزنت حقًّا على الصورة التي يرسمها تعليق الدكتور عن نوعية العلاقات التي تحكم العلماء الذين يعملون في الميدان الواحد. فقد تصورت من خلال عبارات الدكتور أنه يحمل لي أبغض العواطف وأمقت الأحاسيس مع أنى لا أذكر أني اجتمعت به مرة واحدة. فمن يصدق أن هذه الغضبة المضرية هي في سبيل العلم ومن أجل الثقافة فقط؟ أما كان في إمكان الدكتور أن يبسط أفكاره بأسلوب لين ناعم لا يخدش المشاعر ولا يجرح الأحاسيس؟

ثم ما هذا الحرص الشديد على المزايدة في موقع لا تجوز فيه المزايدة فيروح يتحدث عن مواقف العراق القومية كأنه لا يعلم أنني أقرب منه إلى العراق. ويلحق بهذا الموقف المزايد الحديث عن المرحوم قدري طوقان وحصوله على جائزة عبدالناصر العلمية. لقد أوردت اسم هذا العالم الكبير في مجال الاستشهاد والاحتجاج فما معنى الحديث عن مكانته وأنا أدرى الناس بهذه المكانة وما علاقة هذا كله بالحديث عن الأرقام؟

أؤكد للدكتور فواز أني لم أكن أريد الرد لأسباب عدة لعل أهمها أني لا أحب أن تنقلب المناظرة إلى مماحكة ومكايدة. ولكني لا أحب كذلك

أن يتوهم الدكتور سكوتي عجزاً وتهرباً ولا سيما أن في جعبتي بعض الفوائد التي أود أن أبسطها محققة موثقة خشية العودة إلى التلاعب بالألفاظ وتحميل الكلام ما لا يتحمل. وهذه هي ملاحظاتي :

١ ـ زعم الدكتور أن الصك يعني العقد وأن لفظة الشيك ليست مأخوذة من الصك. وأنا أصر أن الشيك مأخوذ من الصك وليرجع إن شاء إلى هذين المصدرين (المعجم الوسيط ج١ ص ٥٢١، والمرجع في تعريب المصطلحات لحسن حسين فهمي ص ١٧٠).

٢ ـ تحدثت عن الغَوْل بفتح الغين فتوهم أني أتحدث عن الغُول بضم الغين والفرق كبير بينهما. فقد وردت الأولى في قوله تعالى: ﴿لا فيها غَوْلٌ ولا هم عنها يِنزفون﴾. وقد فسروا الغول هنا بالسكر أو بالخمر (انظر لسان العرب مادة غول) ومن الغول هذه أخذت كلمة الكحل (تمهيد في علم الاجتماع للدكتور عبدالكريم اليافي ص ١٠٥).

٣ ـ زعم الدكتور أن الأتراك هم الذين استخدموا كلمة (أميرال) أو هم الذين أخذوها من الغرب. وهذه حجة واهية فسواء أخذها العرب من الأتراك أو من الغرب مباشرة، إن النتيجة واحدة لقد استخدمها العرب كما استخدموا الشيك (انظر المرجع في تعريب المصطلحات لحسن حسين فهمي ص ٢٠٩).

٤ ـ إذا كان الخوض في حديث الأرقام كما يذكر الدكتور قضية عويصة وهي عويصة حقًا فهل يعتقد أن أقواله في الموضوع كانت حاسمة وهل يعتبر نفسه جهيزة التي قطعت قول كل خطيب؟ وإذا كان الأمر كذلك أفما كان الأجدر به أن يكتب بحثًا موثقًا وينشره في مجلة علمية لا أن يكتب تعليقًا سريعًا في صحيفة. إنني لا أذكر أني قرأت للدكتور مقالة أو بحثًا في مجلة أدبية أو علمية لا في الأردن ولا في خارجه فكيف ينصب نفسه قيمًا عليَّ ومقالاتي وأبحاثي تملأ الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه، وبعض مقالاتي التي تنشرها الدستور

تنقلها صحف الضفة الغربية وسورية، أيريد الدكتور فواز المزيد؟

٥ ـ لقد اعتمدت في مقالي السابق على أربعة مصادر هم العلامة قدري طوقان والدكتور عمر فروخ وفيليب حتي والموسوعة البريطانية فأين المصادر التي اعتمد عليها؟ وهل يصح الخوض في الموضوعات التاريخية دون الاعتماد على مصادر؟ أم أنك تريد أن تجابه الدنيا بمقتطفات مشوهة من هنا وهناك؟

٦ ـ لقد استشهدت بفيليب حتي فنسب الدكتور ما اقتبسته من فيليب حتي إلى الموسوعة البريطانية وراح يزعم أني لا أعرف الإنكليزية، أليس هذا تمويهاً يا دكتور؟

٧ ـ قال فيليب حتي: ويرد معظم العلماء الأرقام الغبارية ـ شأنها شأن الأرقام الهندية ـ إلى الهند. ويرى آخرون أنها من أصل روماني وأنها كانت معروفة في إسبانيا قبل قدوم العرب (تاريخ العرب ـ الأصل ـ لندن ١٩٦٠ ص ٥٧٣) وهذا القول ينسف كل ما اعتمد عليه ودعا إليه في تعليقه فلماذا لم يحاول أن يتصدى له ويناقشه مناقشة علمية؟ ـ

٨ ـ ذكرت في مقالي أن الأوربيين حوروا في الأرقام التي أخذوها من العرب فنفى الدكتور ذلك بشدة. قال زكريا هاشم بهذا الخصوص: أخذت أوربا أرقامها في شيء يسير من التعديل مازال يشف عن أصلها (فضل الحضارة الإسلامية ص ٤٧٠) فالتغيير حاصل لا محالة أما كونه يسيراً أو كبيراً فهذا شيء نسبي.

٩ ـ اعترض الدكتور على قولي إن العرب أخذوا الأرقام عن الهنود وإن الهنود عادوا فأخذوا الأرقام بعد تطويرها عن العرب وزعم أن هذا تناقض وقد استندت في قولي هذا إلى الدكتور عمر فروخ ولكن كتابه ليس بين يدي الآن. ليس هذا هو المهم، المهم أن الدكتور يخالف ما نهى عنه فيقول إن العرب أخذوا بعض الأرقام عن الهنود ثم يقول في مكان

آخر إن الهنود أخذوا الصفر عن الخوارزمي والخوارزمي كما يعلم الدكتور عربي فأي تناقض هذا؟ أليس الصفر جزءاً من الأرقام يا حضرة الدكتور؟

١٠ ـ زعم الدكتور طوقان أن العرب أخذوا الأرقام الهندية في عهد المغول ثم ذكر في مكان آخر أنهم أخذوا الأرقام في عهد المأمون من خلال ترجمة كتاب الفلك المعروف باسم السند هند. ومن المعروف أن السند هند تُرجم في زمن الخليفة المأمون وكان ذلك سنة ١٥٤هـ/ ٧٧١م (تاريخ العرب لفيليب حتي ص ٣٠٧).

أما المغول فلم يدخلوا إلا في عهد الخليفة المستعصم سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م. فمن الذي يملك الحس التاريخي يا دكتور أنا أم أنت؟ وهل لك أن تفسر هذه المزالق التاريخية والتناقضات العلمية؟

هذا قليل من كثير من مزالق الدكتور الذي يزعم أنه ملم بالتاريخ وأصوله وقضاياه. وكنت أود أن أتوقف هنا لولا أني رأيت أن أشير إلى نماذج قليلة من مزالقه اللغوية.

فهو يقول (نشرت) بالتأنيث مع العلم أن الضمير يعود إلى لفظة (شيء) الواردة في قوله (فكتب شيئاً).

ويقول: يسوغ له قلمه بأن. وسوغ تتعدى بنفسها لا بحرف الجر.

ويقول: واستخلص بمقالة صغيرة. ويقصد بذلك انتهى من الكلام لأن (استخلص) تتعدى بنفسها.

ويقول: إن المغرب العربي والأندلس لم يستعمل. والصحيح لم يستعملا لأنهما اثنان.

ويقول: اتفق اقتصاديو العرب والمسلمون. والصحيح والمسلمين لأنها معطوفة على مجرور.

ويقول: الكحل الذي يوضع في جفن العيون. والعيون لها أكثر من جفن والصحيح في الجفون أو في العيون أو جفون العيون.

وهو يدخل الفاء في مواضع متعددة على خبر المبتدأ دون مسوغ نحو : ولفظة البحر فلا علاقة لها إلخ . . وكذلك : وأخْذُ العربِ عنا أشياء فأمر به .

وتصوروا هذا التركيب (ثم حتى لو) وثم حرف عطف وحتى حرف عطف ولو حرف شرط فما هذه المعاظلة في الكلام . وهو يستخدم كثيراً كلمة (مطب) وهي كلمة عامية جداً جداً وكريهة .

وأغرب من ذلك كله أنه يقول ويستخرعها بدل يخترعها وهي أشبه بلغة العجائز .

وقد تطول قائمة الحساب لو رحت أتتبع أخطاء الدكتور فهي كثيرة وكلها من قبيل ما نبه عليه الدكتور عيسى الناعوري في تعليقه على رسالة الدكتور طوقان الموجهة إلى المجمع .

وأخيراً لا يسعني إلا أن أردد ما قاله الشيخ إبراهيم اليازجي حين أعلن انسحابه من مناظرة خرج أحد خصومه فيها عن حدود اللياقة قال :

ليس الوقيعة من طبعي فإن عرضت   أعرضت عنها بوجه بالحياء ندي
إني أضن بعرضي أن يدنسه   غيرى فهل أتولى خرقه بيدي؟

مناظرات أدبية ولغوية

الشيخ عبد الرحمن القاضي أديب يمني تعرفته في فندق «أغادير» ببغداد في أثناء مشاركتي في احتفالات تموز المجيدة قبل حوالي شهرين. وقد كان هذا الإنسان موضع محبتي وتقديري لأسباب جمة ربما ضاق بها الحصر.

وعبد الرحمن مايزال كهلاً في حدود الأربعين، تجذبك منه عينان براقتان ورأس ضئيل وجسم نحيل، يتدثر بجلباب فضفاض ويضع على رقبته وشاحًا أخضر يتدلى على صدره، ويعتمر عمامة مرقطة. ولقد كنت أحس كلما رأيته أنني في حضرة قس بن ساعدة الإيادي. فهو رجل لم يكن يشبه في مظهره العام أحداً من الأدباء. ولقد وصفته من قصيدة بهذه الأبيات:

ولقد رأيتك بالعمامة شامخًا ... في كل مجتمع هناك ومجمع
فحسبت نفسي قد رددت إلى البلى ... ونهضت أسعى في مدافن تبع
شيخ أطل من القبور كأنه ... قس بن ساعدة الخطيب الألمعي

ولا تكمن طرافة هذا الرجل في غرابة زيه وطرافة هندامه فقط فكل ملامحه وتصرفاته عجيب غريب. فهو طلق اللسان سريع البديهة قوي الحافظة بارع الحديث بعيد عن التعقيد متحرر متحضر في تعامله مع الآخرين. ولقد بلغت به عفويته مبلغًا ربما بدا غريبًا أو غير مقبول. فمن الأمثلة المثيرة على عفويته هذه أنه في خلال الحفلة الشعرية التي أقيمت في مبنى المجلس الوطني العراقي، والتي فاجأ سيادة الرئيس صدام حسين الجمهور بحضورها، فامتدت من حوالي التاسعة ليلاً حتى الثانية صباحًا، في هذه الأثناء تصرف الشيخ القاضي ـ وكان بجانبي ـ وكأنه

في بيته أو في زمرة من إخوانه. فكان إذا أعجبه بيت أو مقطع من الشعر يصيح بأعلى صوته عجيب! عجيب! وأحيانًا يخاطب الشاعر بقوله: أعد! أعد! أو أعد المقطع الأخير إلخ...

ولقد كنت أحثه بين الفينة والفينة على التزام الصمت فكان يرفع صوته من جديد عجيب! عجيب! أعد! أعد! ولقد لفتت هذه التصرفات الغريبة الطريفة نظر كل من في الحفلة وبخاصة الرئيس العراقي مما كان سبباً في استدعائه والتعرف به إلخ....

ولقد كانت صالات فندق أغادير مجالاً لمناظرات شعرية ولغوية ونحوية نادرة وطريفة بيني وبين هذا الشاعر اللغوي الألمعي. فقد جمع بيننا بالإضافة إلى ما ذكرت من صفاته ومميزاته حبنا للنحو واللغة والشعر الكلاسيكي. فقد كان يضحكني كثيراً وهو يشن هجومه على الشعر الحديث بهذه الأبيات التي نسبها للمرحوم صالح جودت:

ذا الشعر لا الشعر الحديث الذي ... يطول أو يقصر كالأفعوانْ
فشطرُ بيتٍ كلُّه كِلمةٌ ... وآخر جملته كلمتانْ
وآخر يمشي على أربعٍ ... كالكلب أو كالقرد أو كالأتانْ

ولشد ما كان يطربني بل يخلبني حين يلفظ كلمة «يقصر» أو «القرد» بالقاف اليمنية التي تشبه الجيم القاهرية.

وكنا نتجاذب أطراف القول في الشعر، وقد أنس كل منا في صاحبه قدرة على الارتجال بالعربية الفصيحة، فنخوض على مرأى ومسمع من بعض الأصدقاء في موضوعات متنوعة يبدأ هو أحيانًا فأكمل وأحياناً أبدأ أنا فيكمل. ولا شك أن الصعوبة كانت تقع على من يلتزم شطر القافية. ولو كان في حوزتنا مسجل لكنا ظفرنا بقصائد كاملة من حصاد هذه المناظرات الشعرية الارتجالية.

وفي بيت إحدى الأديبات العراقيات وكنا مدعوين على عشاء، عرض عليه أحدهم متندراً دعوة على زجاجة كبيرة. ودون أن يتحقق

الشيخ مما سمع قبل الدعوة ورحب بها، وطال الحديث عن تفاصيل العشاء وعن الزجاجة الكبيرة والشيخ لا يزيد إلا تشوقًا ولهفة. وأخذني العجب من موقف الشيخ فقلت له: أتشرب الخمرة يا شيخ؟ قال: ماذا؟ أية خمرة؟ قلت: إنه يدعوك على زجاجة كبيرة قال: لعنه الله، لقد حسبته يدعوني على دجاجة كبيرة. وضحك الجميع من «المقلب» الذي وقع فيه الشيخ حين التبس عليه الأمر بين الزجاجة والدجاجة وما بينهما إلا حرف واحد. ولكنهما لا يقلان تباعداً عن الحليلة والخليلة اللتين لا تفصل بينهما إلا نقطة. وهنا بدأت محاورة شعرية بيني وبينه على هذا الموضوع كانت طريفة جداً. فقد كان يبدأ البيت وأنا أتكفل بإكماله على الرغم من صعوبة القافية.

وكنا نتطرق أحيانًا إلى مسائل لغوية ونحوية فكنا نتفق في كثير ونختلف في كثير، إذ كان هو شديد التمسك بالنصوص دون رغبة في التحليل والتعليل مما حملني على نسبته إلى أهل الرواية. وكنت أقول له: أنت من أهل الرواية وأنا من أهل الدراية. فكان يضيق ذرعًا بذلك ويقول: لعنك الله وماذا أبقيت لي لقد سلبتني عقلي. على أنه سرعان ما كان يعترف بهذه الحقيقة بصراحة متناهية. فيقول مداعبًا: والله لا أتكلم في النحو وهذا الشيطان موجود.

وحين ذكرت له أني سأكتب مقالة عن هذه الخلافات التي كانت تدور بيننا قال: إن لي ملء الثقة بأنك ستكون صادقًا في نقل وقائع هذه الخلافات. قلت له: توكل على الله فسوف أزودك بنسخة منها.

فمن هذه الخلافات روايته لأحد أبيات حافظ إبراهيم على النحو التالي:

حياكم الله أحيوا العلم والأدبا إن تنشروا العلم ينشر فيكم العربا

وروايته أنا على النحو التالي:

حياكم الله أحيوا العلم والأدبا إن تنشروا العلم ينصر فيكم العربا

وبالعودة إلى ديوان حافظ ثبت أن روايته كانت أصح من روايتي.

ومن الجدير بالذكر أننا لم نكن في الفندق نملك من الأدوات والوسائل ما نستطيع به حسم خلاف. ولم أتمكن من ذلك إلا بعد الرجوع إلى مكتبتي في البيت.

ورويتُ بيتًا آخر لحافظ إبراهيم على النحو التالي:

إذا تصفحت ديواني لتقرأني وجدت شعر المراثي نصف ديواني

ورواه هو على النحو التالي:

إذا تصفحت ديواني لتقرأني وجدتَ فيه المراثي نصف ديواني

وبالرجوع إلى الديوان ثبت أن روايتي أصح من روايته.

وروى أحد أبيات المتنبي على النحو التالي:

نحن أدرى وقد سألنا بنجد أطويل طريقنا أم يطول؟

وقد أنكرت هذه الرواية ورويت البيت على النحو التالي:

نحن أدري وقد سألنا بنجد أقصير طريقنا أم طويل؟

وقد ثبت أن الروايتين كلتيهما واردتان وإن تكن الرواية الثانية هي الأقوى والأشهر. فقد نُسِبَت الرواية الأولى إلى ابن جني وحده. مع أن الإنصاف يقتضيني أن أذكر أنني أنكرت رواية الشيخ القاضي ولكنه لم ينكر روايتي.

وذكر شيخنا اليمني أن ضبط «بَحَّ يَبَحُّ» هو على وزن فَعَلَ يَفعَلُ بالبناء للمعلوم وفتح عين الفعل في الماضي والمضارعِ. فأنكرت ذلك عليه وقلت: هي بالبناء للمجهول فقست «مبحوحا» على محموم ومفؤود ومشلول ومجدور ومفلوج وغير ذلك مما هو مبنى للمفعول من العلل والأمراض. وقد ثبت أن رأيه هو الأصح وأن قولنا «بُحَّ» بالبناء للمجهول فهو «مبحوح» على اسم المفعول خطأ شائع. فقد خانني القياس في هذا البناء وإن كنت أحس بقوة فراستي أنني لابد من العثور في المستقبل في الكلام العربي على ما يؤيد هذا الاستعمال الجاري بين

الأدباء والكُتَّاب في أيامنا هذه.

واختلفنا على قول المتنبي:

ولم تحمل السيف الطويل نجاده وأنت غني عنه بالحدثان؟

فقلت هي «الحَدَثان» بفتح الدال وقال شيخنا «الحدْثان» بسكون الدال. وأخذ يفيض في معنى «الحِدْثان» وأنه جمع «حِدْث» بسكون الدال أيضاً.

فقلت له: لا أريد أن أخوض معك في البناء اللغوي لأن الوزن الشعري يحسم الموضوع. فتسكين الدال هنا يخل بالوزن، لأن البيت على البحر الطويل. وكل ما أعلمه أن «الحدثان» بفتح الدال هو حوادث الدهر وأن «الحدثان» بسكون الدال هو أول الأمر وابتداؤه مع تفصيلات أخرى لا شأن لنا بها. وقد أيدني في قولي أحد أفراد الوفد الموريتاني وهو لغوي كبير فأذعن الشيخ.

واختلفنا كذلك حول قول السموأل:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهمو فليس سواء عالم وجهول

فقال إن «سلي» هنا هي جواب الشرط. وقلت بل هي دليل الجواب لا الجواب بنفسه لأن الجواب هنا محذوف. وقد أصر على رأيه إصراراً عجيباً. ومن حسن حظي أني عند رجوعي إلى مكتبتي في البيت وجدت هذا البيت معرباً في شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام. يقول الشارح محمد محيي الدين عبدالحميد بهذا الصدد: وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام «انظر قطر الندى ص ١٣٠».

واختلفنا كذلك حول وزن قصيدة تلاها علينا الشاعر الكويتي يعقوب السبيعي في مقر وفدهم بفندق لا أذكر اسمه. وهذا مطلع القصيدة:

نثرتُ بليلكِ الشهبا وسقتُ لعشبك السحبا

فزعم الشيخ القاضي أنها على الهزج وأصررت أنها على مجزوء الوافر.

وحاولت جهدي أن أقنعه بوجهة نظري فأبي واستكبر. وقد استعنت بالحاضرين في الجلسة وكلهم شعراء فقالوا: لا نعرف العروض بل لا يهمنا خلافكم هذا. ما يهمنا أنها موزونة. وحينما خرجنا وهبطنا في المصعد متجهين إلى مقرنا بفندق أغادير ذاكرته في الموضوع فقال: قبحك الله أنت تهوش عليّ أينما ذهبت ومهما قلت. وماذا تريدني أن أقول أمام الجماعة؟ أتريدني أن أقول أخطأت؟ الواقع أني سهوت.

واختلفنا حول «استهتِر» و«مستهتَر» فقال هي «استَهتَر» بالبناء للمعلوم و«مستهتِر» بصيغة اسم الفاعل. وقلت بل هي بالبناء للمجهول في الماضي وبصيغة اسم المفعول. وزدت على ذلك أن قلت: إن معناها الأصلي هو فقدان الرشد ولكن معناها الدارج في أيامنا هذه هو العبث والاستخفاف. وقد فسرها صاحب المصباح المنير بقوله (واستهتر) اتبع هواه فلا يبالي بما يفعل. كما فسرها صاحب مختار الصحاح بقوله: يقال: فلان مستَهتَر بالشراب بفتح التاءين أي مولع به لا يبالي ما قيل فيه. وقد أشار إبراهيم السامرائي إلى أن استعمالها بالبناء للمعلوم في الماضي وبصيغة اسم الفاعل هو من الأخطاء الشائعة (انظر التطور اللغوي ص ١٢٤).

على هذا النسق كانت تسير محاوراتنا ومناظراتنا فكنا أينما حللنا شغلنا الأدباء بمسائلنا وقضايانا وخلافاتنا حتى في نزهتنا على شاطئ دجلة لم نكن نريح أنفسنا من هذه المحاورات والمناظرات والأحاديث فهي أينما كنا شغلنا الشاغل ولكنها كانت تجري بمودة وصفاء ومرح. ولا أبالغ إذا قلت إنني كنت أحس بسعادة غامرة حينما كان يقول لي: قاتلك الله ولعنك الله .لأني أعلم أنها من المصطلحات التي كان يستخدمها العرب للتحبب.

لقد ذكرتني مناظراتنا اللغوية هذه على شواطئ دجلة بمناظرات لغويينا ونحاتنا القدامى وعلى رأسهم سيبويه والكسائي. لَكأنَّ التاريخ

يعيد نفسه. حقًّا لقد كانت رحلة ممتعة فلقد كان القاضي اليمني طريفًا ومحبباً إلى النفس بصورة يعجز عنها الوصف. وإن أنس لا أنس شيخنا وهو يصيح على الصانع مطالبًا له بإحضار القارورة الخضراء وهو يعني بها زجاجة (السفن أب) لأنه لا يجيد نطقها كما هي. ألا يحق بعد هذا كله أن أصِفَ صاحبنا بأنه منبعث من القبور؟

حوار حول صيغة (أفعِلْ به) التعجبية

قرأت ما كتبه الشيخ عبد اللطيف محمد حشاد في العدد (٩١) من مجلة الفيصل الغراء تعليقًا على مقال سابق لي عن «أفعِلْ به» التعجبية نشر في العدد (٨٣) من مجلة الفيصل. ولا يسعني إلا أن أسوق بدءا الملاحظات التالية:

١ ـ لم يصنع الشيخ حشاد أكثر من أنه أعاد عرض آراء البصريين وبراهينهم على أن «أفعل به» فعل ماض على صورة الأمر. وكنت في مقالي المشار إليه قد أسقطت تلك البراهين جملة. ومن المعروف في علم الجدل أنه لا يصح أن يدافع إنسان عن صحة شيء بالشيء نفسه، بل هو ملزم بالإتيان ببراهين من عنده.

٢ ـ ليس في خلافي مع النحاة شيء غريب فقد كان بعضهم يخالف بعضاً. وكان لكل مكانه واحترامه.

٣ ـ ليس غاية العالم أو المتعلم أن يقف عند ما قاله النحاة دون جدال أو مناقشة أو تحليل أو تعليل. فذلك هو العلم التقليدي الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

٤ ـ مع شدة محبتي للنحو أقول: ليست النصوص النحوية مقدسة. وكيف تكون كذلك وبعضها ينقض بعضاً؟ وللنحاة في كل مسألة عدة آراء وتخريجات ووجهات نظر؟

٥ ـ علاوة على هذا كله، جئت بآرائي موثقة، وسلكت في جدلي المنهج العلمي، وكنت حريصاً ألا أدلي برأي لا يسنده برهان، فما وجه الاعتراض؟

٦ ـ هل يريد سماحة الشيخ حشاد أن يعلن كما أعلن كثيرون من

أعداء هذه الأمة أن النحو قد توفى إلى غير رجعة؟ إني أجله عن ذلك.

٧ ـ وإذا كان الرأي الذي قلت به ودعوت إليه هو رأي الكوفيين وجمهور كبير من البصريين فما الداعي للدعاء بالثبور وعظائم الأمور؟

وسماحة الشيخ حشاد لا يعتمد المنطق الصحيح في المناقشة والحوار بل هو يلجأ إلى الافتراضات والتقديرات الواهية الواهنة. وأسوق برهاني على ذلك فيما يلي:

١ ـ قلت: إن الأمر لا يجيء بمعنى الماضي، فناقض ذلك بقوله لقد جاء الأمر بمعنى الماضي في قوله تعالى: ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾. وهو يعلم أن الفعل الذي أشار إليه مضارع وإن اقترن بلام الأمر. وأنا إنما أتحدث عن الأمر بالصيغة لا بالمعنى. ومن المعروف أن النحاة لهم الصيغ أما المعاني فهي من مطالب البلاغيين والفقهاء والأصوليين والمفسرين، لأن النحو صناعة لفظية بحتة. هذا على افتراض أن ما رآه صاحب الكشاف صحيح. فكيف إذا علم شيخنا أن رأي صاحب الكشاف في أن المضارع في قوله تعالي: ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾ يفيد الماضي، هو رأي لا يقول به كثير من المفسرين؟

٢ ـ إن ماضوية «ما أفعَلَ» تغني عن ماضوية أفعِلْ به. فقال إذا كان الأمر كذلك فبوسعنا أن نلغي «ما أفعَلَه» اعتماداً على ماضوية «أفعِلْ به». فهذا تمحل في القياس والبرهان، إن ماضوية «ما أفعله» ثابتة في مقياس البصريين على الأقل وليس عليها خلاف. فكيف نلغيها لأن «أفعِلْ به» ماض عند بعض النحاة؟ أي قياس هذا؟ أيلغى شيء ثابت استغناء عنه بشيء غير ثابت؟

٣ ـ يصر سماحة الشيخ أن زيادة الباء في «أفعِلْ به» قياسية. ونحن لا نناقش إن كانت قياسية أم لا ولكن نناقش التناقض الحاصل من قولهم إنها زائدة ولازمة في الوقت نفسه. إن من أبسط البديهيات أن الزيادة واللزوم لا يجتمعان، ولو حشد شيخنا لنقض ذلك ألف خزانة أدب

وألف كتاب نحو. يا سيدي الشيخ إنني أربأ بك أن تصدق ما لا يقبله العقل. والعقل يقول إن حرف الجر الزائد يستغنى عنه فهو إذن غير لازم.

٤ ـ إن ما توهمه سماحة الشيخ تناقضاً في قولي: «إن التعجب نمط من الكلام فريد لا يحمل على غيره» وقولي «بحمل التعجب على المصدر» بريء من التناقض. فالتعجب لا يحمل على غيره من الكلام من حيث صيغته ومعناه. وأما في الإعراب فمن الجائز حمل شيء من الكلام على شيء لأننا أمام قواعد وأصول نطبقها على جميع أنماط الكلام. فأنا لم أحمل التعجب على المصدر بل حملت فعل الأمر على المصدر. ولا شك أن شيخنا يعلم أن الأمر ينوب عن المصدر والمصدر ينوب عن الأمر في مثل قولنا تمهل ومهلاً واصبر وصبراً واحلم وحلماً إلخ.... فأي تناقض يبقى؟

٥ ـ يأخذ على سماحة الشيخ ما توهمه تناقضاً في قولي: إن «أفعِلْ به» ند «ما أفعله» ونظيره. وقولي إن «أفعِلْ به» لا فاعل لها. فيقول: وليس مقبولاً أن نجرد صيغة من الفاعل بينما (وكان على سماحة الشيخ أن يقول: في حين) يكون للأخرى فاعلها وهما ندان ونظيران. لقد أخطأ الشيخ في فهم الند والنظير فالفرزدق ند جرير ونظيره ولكنهما مختلفان في أشياء كثيرة. ومطران ند شوقي ونظيره ولكنهما مختلفان أيضاً. فأن يكون شيء نداً لشيء آخر لا يعني أنهما لا يختلفان وإلا كانا شيئاً واحداً وهما في الواقع شيئان مستقلان. إنهما ندان ونظيران في تأدية معنى التعجب وفي أنهما الصيغتان القياسيتان الوحيدتان للتعجب. وإلا فإن التخريج الإعرابي لكل منهما مختلف عن الآخر.

٦ ـ قول الشيخ: «إن ثمرة الخلاف قليلة» شيء عجيب غريب. فإذا كان سماحة الشيخ يرى أنه لا فرق بين الماضي والأمر في الإعراب فهذا شأنه لأنهما شيئان مختلفان، كما أن الإغضاء عن الخلط بين الماضي

والأمر هو إغضاء عن النحو كله. فإذا كان هذا هينا في نظر الشيخ فما المهم والخطير في قضايا النحو؟

وأحب أن أؤكد لسماحة الشيخ أن قول النحاة إن «أفعل به» فعل ماض جاء على صورة الأمر هو من الترهات والسفسطات غير المقبولة حتى لو أوردت هذا الرأي لكتب النحو فليس هناك فعل يجيء على صورة فعل آخر والنحو علم عقلي لا نقلي حتى نتمسك بكل ما أورده النحاة في كتبهم. والقول بأن «أفعل به» فعل ماض جاء على صورة الأمر تسقطه الأدلة التالية:

١ ـ أن هذه الصيغة التعجبية لا تجيء في مجال الخبر بل هي إنشاء. فلا تقع خبراً للمبتدأ ولا خبراً لكان وأخواتها ولا خبراً لإن وأخواتها فلم نسمع أحداً يقول: زيد أكرم به، أو كان زيد أكرم به أو إن زيداً أكرم به. وعدم ورودها في هذه المواضع يدل على إنشاء لا خبر.

٢ ـ إذا كانت فعلاً ماضيًا فما المضارع والأمر منها؟ وإذا قيل إنها فعل جامد قلنا: لم يذكر أحد ذلك بل قالوا إنها جاءت على صورة المثل.

٣ ـ إذا كانت فعلاً فلماذا لا تقع مقرونة بقد في خبر كان الناقصة وفي صدر الجملة الحالية؟ هل يجوز أن نقول كان زيد قد أَكرِمْ به وجاء زيد وقد أكرم به؟

٤ ـ إذا كانت فعلاً ماضيًا فكيف يحذف فاعلها دون بديل في مثل قول الشاعر:

فذلك إن يلق المنية يلقها حميداً وإن يستغن يومًا فأجدر

أين فاعل «أجدر» هنا؟ ومن المعروف أن الفاعل إذا حذف ينوب عنه ضمير. أما هنا فقد حذف الفاعل دون أن يعقبه ضمير. فهل يجوز حذف الفاعل في النحو؟ أم هل يكفي أن نعتبر ذلك من قبيل الشذوذ؟ فلو لم يكن المتعجب منه مجروراً بالحرف الأصلي لما جاز حذفه لأن الفاعل لا يحذف كما قلنا. أما قوله تعالى: ﴿أسمِعْ بهم وأبصِرْ﴾. فهو

من قبيل «ابطِشْ به ونَكِّل». أي نكل به فمن المعروف أن العائد يحذف إذا كان مجروراً بالحرف.

٥ ـ يقدم لنا البيت السابق وهو لعروة بن الورد حجة أخرى على أن «أفعِل به» فعل أمر وهي أن الفاء تدخل في جواب الشرط إذا كان جملة إنشائية. وقد دخلت هنا على «أجدر» ولولا أن «أجدر» فعل أمر لما جاز دخول الفاء عليها.

أما قول الشيخ إن الباء حرف جر زائد فينفيه ما يلي:

١ ـ أن حرف الجر الزائد لا يقع إلا قبل اسم ظاهر ولا يقع قبل ضمير. ووقوع الباء في هذا التركيب قبل ضمير في مثل قولنا: «أكرم به» يدل على أنه حرف جر أصيل لا زائد. وكذلك وقوعه قبل أن المصدرية في مثل قولنا: أخلق بأن يكون حاضراً فالباء الزائدة لا تقع قبل أن المصدرية.

٢ ـ وقوعه محذوفًا قبل أن المصدرية في مثل قول علي بن أبي طالب: أعزز علي أبا اليقظان أن أراك مجدلاً. فقد حذف حرف الجر هنا قياساً على غيره من أحرف الجر التي تحذف قبل أنْ وأنَّ المصدريتين على النحو الذي أشار إليه ابن مالك في قوله:

وعد لازمًا بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر
نقلا وفي أنَّ وأنْ يطرد ... مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

فحرف الجر في قول علي بن أبي طالب هو حرف الجر الأصيل الذي يحذف قبل أن المصدرية وليس هو الحرف الزائد.

أما احتجاج الشيخ بما قاله شارح المفصل فالرد عليه يجيء من صاحب المفصل نفسه إذ قال تعليقًا على هذا التخريج: وفي هذا ضرب من التعسف. هذا التعسف الذي رفضه الفراء والزجاج وابن كيسان وابن خروف.

وليسع الشيخ في ما وسعه من الزمخشري الذي استشهد بقوله في

تفسير الآية الكريمة: ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾، والذي عد تخريج البصريين «لأفعل به» تعسفًا وما إخال سماحة الشيخ يجهل أن في النحاة حذاقًا وأن فيهم حفظة ونقلة لا يعرفون من النحو إلا الحفظ والتقليد. وإني أربأ بنفسي أن أكون من الزمرة الثانية.

ولا أريد أن أنهي هذا الرد قبل التوقف عند نقطة مهمة أظن أن التوقف عندها ربما أدى إلى فض الإشكال بيني وبين سماحة الشيخ. وهي أن الخلاف لم ينشأ عن قول البصريين إن «أفعِلْ به» لفظه الأمر ومعناه الخبر. فليس المعنى من اختصاص النحو والنحاة حتى ينشأ عن ذلك مشكلة، بل هو من اختصاص البلاغيين والأصوليين والفقهاء والمفسرين. أما الخلاف فقد نشأ عن سببين لفظيين: الأول: قول البصريين في إعراب «أفعِلْ به» إنه فعل ماض جاء على صورة الأمر.

الثاني: قولهم إن المتعجب منه مجرور لفظًا مرفوع محلاً على الفاعلية.

ولا تعنيني هنا الدلالة الزمانية للفعل فقد وردت في العربية أفعال ماضية تفيد المستقبل وأفعال مضارعة تفيد الماضي وليس في هذا كله أيُّ إشكال. إن الإشكال يكمن هنا في الإعراب، والإعراب من صلب مهمة النحوي.

هنا لب الخلاف، وهنا صلب القضية. فهل يوافق شيخنا أن نسمي الماضي مضارعا والمضارع ماضيًا لمجرد أن أحدهما يفيد غير دلالته الزمانية الأصلية؟ أظن أن هذا كثير وخطير بل هو يدعو إلى الفوضى والبلبلة. وشكرا.

موضوع التعجب.... تعقيب

اطلعت على ما كتبه الشيخ عبد اللطيف حشاد في الفيصل (عدد ١٠٧) تعقيباً على رد كنت قد وجهته إليه على صفحات الفيصل (عدد ٩٩) حول خلاف سابق في موضوع التعجب وما أدار النحاة حوله من آراء وتخريجات.

وقد أحزنني ما تضمن تعقيب سماحة الشيخ من غمز ولمز وما حمل في طياته من مبالغة وتهويل، بل من مماراة ومماحكة لا ضرورة لهما في حوار يدور حول مسألة نحوية. وإذا كان هذا هو ما يحصل بين رجال العلم وهم يملكون أدوات المنطق ووسائله، فكيف نلوم العامة حين يختلفون، وهم لا يملكون شيئاً من ذلك؟

لقد كتبت بحثاً عن التعجب تتوفر فيه كل أسباب المنهجية ووسائلها، وهو إلى ذلك يعتمد على مصادر لا يتطرق إليها الشك وهي مثبتة في البحث وملحقة به. وسواء أوافق الشيخ على نتائج البحث أم لم يوافق. فإن المسألة لا تستحق كل هذه الضجة وهذا اللجاج. ومن قال إن قيمة البحث مقرونة بموافقة الشيخ؟ ذلك أن الشيخ ليس ديدباناً على آراء الآخرين وأفكارهم. هذا علاوة على أنه لا يستطيع أن يثبت أنه أوثق صلة بالتراث وعلوم العربية من غيره.

ومن تهويلات الشيخ أنه عد نشر الفيصل لرده «انتصاراً للحقيقة والتزاماً بالمنهج النبيل في الإعلام» ثم تحدث عن «أقوال يعد الصمت أمامها خذلاناً للحقيقة» لقد صور له خياله أنه يقود معركة وطنية على أعداء الأمة فصال وجال. وما عرف أنه يتحدث في قضية علمية والقضايا العلمية لا تواجه بالصياح والقعقعة. وإلا فعن أي انتصار

يتحدث؟ وعلى أية حقيقة يتباكى؟ إن النحاة منذ نشأ النحو يختلفون وليس ثمة رأي يزعم صاحبه أنه منزَلٌ من السماء، ففيم إذن هذا التهويل والدعاء بالثبور وعظائم الأمور اللذان حاول الشيخ نفيهما عن نفسه في رده؟ أليس هذا كله ضرباً من الاستعداء والاستثارة لا صلة له بالبحث ولا بالمنهج العلمي النبيل الذي يتحدث عنه الشيخ؟

وقد لمست من خلال الاطلاع على الرد أن الشيخ قادر على أن يجد في كل كلمة تناقضاً، وفي كل فكرة خطأ، وأن نفسه تطاوعه على تحليل ما يشاء وتحريم ما يشاء. وهو في سبيل تأييد ذلك يلجأ إلى السفسطات والأقيسة غير المنطقية فيوردها على أنها حجج دامغة وبراهين قاطعة.

ولست أريد أن أثقل على المجلة ولا على القراء، لأنني أعلم أن الخلاف اتسع وأن البحث تشعب، وأن الموضوع أصبح ككرة الثلج التي تكبر وتكبر كلما دحرجت. وسأكتفي بالنقاط التالية:

١ ـ يرفض سماحة الشيخ بحثًا موثقًا في التعجب، ثم نراه يقبل شاردة من شوارد الزمخشري زعم فيها أن المضارع المجزوم بلام الطلب قد يفيد المضي في قوله تعالى: ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾، مع العلم أن الزمخشري لم يثبت هذا الرأي في المفصل. والمفصل كتاب قواعد والكشاف كتاب تفسير وتأويل وشتان ما بينهما. ثم نراه يرفض رأي الزمخشري في إعراب البصريين لإحدى صيغتي التعجب بأنه تعسف، ثم يتهم الآخرين بالتناقض.

٢ ـ اتهمته بأنه ينقل كلام البصريين نقلاً حرفيًا فرد بأنه كان يتبع آرائي وأقوالي ويرد عليها وأنه لم يسبق للبصريين أن ناقشوني. وهو ـ على ضعف حجته هذه ـ يقر بأن أقوالي خاصة بي. ولكنه يعود في الفقرة التالية ليزعم أني أنقل آراء الكوفيين وأني لم آت بشيء من عندي. أليس هذا تناقضاً. فهل هي آرائي أم آراء الكوفيين؟

٣ - ينزل الشيخ بالحوار العلمي إلى مستوى المهاترات الشخصية. فما دمت اتهمته بأنه ينقل آراء البصريين فلا بأس عنده بأن يتهمني بأني أنقل آراء الكوفيين. والسؤال هو: إذا كنت أنقل آراء الكوفيين، وآراء الكوفيين مثبتة في أمهات كتب النحو فما وجه سخطه عليّ وضيقه بآراء مكرورة يقرؤها كل يوم في كتب النحو؟

٤ - إن قوله إني أنقل آراء الكوفيين مردود بما يلي:

(أ) هل أوجد الكوفيون صلة بين فعل الأمر والمصدر كما صنعت؟

(ب) هل قرر الكوفيون أن «أفعل به» ليس له فاعل قياساً على المصدر؟

(جـ) هل كشف الكوفيون التناقض الذي يكمن في قول البصريين بأن الباء في «أفعل به» حرف جر زائد ولازم في الوقت نفسه؟

(د) هل رد الكوفيون قول البصريين بأن «أفعل به» هو فعل ماض، بأن هذا الفعل لا يقع في موقع خبر المبتدأ أو خبر (كان) أو خبر (إن) كما يقع الفعل الماضي؟

كل هذا لم يخطر في بال الكوفيين فهل يستطيع سماحة الشيخ أن يبين الحجج التي بنى عليها اتهامه؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مشاغبة ومهاترة؟

٥ - يزعم الشيخ أني أناقض نفسي حين أجمع بين القول بأن النحو من العلوم العقلية والقول بأن المعاني من مطالب البلاغيين. والنحو هو فعلاً من العلوم العقلية والمعاني من مطالب البلاغيين. وفي وسعي أن أكتب مقالاً في هذا الموضوع، بيد أني أكتفي بما يلي:

(أ) ليست المعاني هي التي تقرر إن كان علم من العلوم عقلياً أو نقلياً فليس ثمة علم لا يمت بصلة إلى المعاني. فاللغة علم نقلي على الرغم من أنها تحمل كل المعاني التي تخطر على بال البشر. ذلك أنها تقوم على الرواية والسماع وليس من حق أحد أن يتصرف فيها بتغيير أو تبديل.

(ب) أما النحو فيعد من العلوم العقلية لأنه يقوم على القياس. وكل علم جاز أن يدخله القياس فهو علم عقلي ومن ذلك الفقه. وليس للمعاني علاقة بما نحن فيه.

(جـ) إن النحو صناعة لفظية. وقد أشار إلى هذه الحقيقة كثيرون من حذاق النحاة وعلى رأسهم ابن جني الذي كتب في هذا الموضوع فصلاً عنوانه: الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى (انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ج٢ ص ١٦١ وما بعدها) وكذلك ابن الأنباري الذي يقول: هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ. وهذه صناعة لفظية فلابد فيها من مراعاة اللفظ (الإنصاف ج١ ص ٨) وقد ذكر السيوطي مثل ذلك في الإتقان (انظر الإتقان ج٢ ص ٢٦٩) ومجال القول في هذا الموضوع متسع. وكنت قد كتبت في الفيصل مقالاً بهذا الصدد بعنوان الصناعة النحوية بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى (انظر الفيصل عدد ٦٩ ص ٦٠) فليس ثمة تناقض بين القول بأن النحو صناعة لفظية وأنه من العلوم العقلية والقول بأن المعاني من مطالب البلاغيين. كل هذا صحيح لا غبار عليه.

٦ ـ قول الشيخ إن ورود الأمر بلفظ الماضي يقتضي عقلاً ورود الماضي بلفظ الأمر. هذا القول ضرب من التمويه الذي لا يسند حقاً ولا يدفع باطلاً للأسباب التالية:

(أ) نقرر أنه لم يرد الأمر بلفظ الماضي لا في لغة ولا في نحو لأن الأمر إنشاء والماضي خبر فكيف يجتمعان؟

(ب) النحو علم يقوم على المثال والشاهد ولا يقوم على الافتراض والتخمين فهلا كف الشيخ عن هذه الأقاويل والأباطيل.

(جـ) يحاول الشيخ أن يلغي الحدود بين الماضي والأمر بل بين المصطلحات النحوية جميعها، كل ذلك في سبيل تأييد رأي فطير. فهل هذه هي سمات العلماء والمنهجيين؟

أما الآية الكريمة: ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾.

فالإجابة عنها من النواحي التالية:

١ ـ نحن نتحدث في موضوع «أفعِلْ به» بين أن يكون ماضيًا على صورة الأمر أو أمرًا صرفًا. فما علاقة فعل مضارع مجزوم بهذا كله.

٢ ـ حين راجعت الكشاف وجدت الزمخشري حائرًا مترددًا بين ثلاثة آراء في تفسير هذه الآية:

الأول: أن المضارع المجزوم بمعنى الماضي أي مد له الرحمن حسب تعبيره.

الثاني: أنه في معنى الدعاء بأن يمهله الله وينفس في حياته.

الثالث: أنه واقع موقع الخبر أن يمد له الرحمن ويزيد. (انظر الكشاف ج٢ ص ٥٢١، ٥٢٢).

والعجيب أن الشيخ يريد أن يستخلص قاعدة من رأي يقوم على الحيرة والتردد، قاعدة لم تذكرها لا كتب النحو ولا كتب البلاغة.

٣ ـ أن الشيخ إما أنه يدلس وإما أنه يسيء الفهم. فقد قال: وكان عليه (يقصد العبد الفقير) التزام الدقة فنص الزمخشري: يعني «أمهِلْه» خارج على لفظ الأمر... فقد زعم أن «أمهِلْه» أمر. وإنما هي فعل ماض (أمهَلَهُ) والدليل على ذلك أن الزمخشري أتبعها بفعل آخر هو «أملى» قال: يعني أمهلَهُ وأملى له. ولو كان هذا فعل أمر لحذف منه حرف العلة وجاء على هذا الوجه «أملِ» ولكي يخفي الشيخ فعلته اكتفي بالفعل الأول الصحيح «أمهَلَ» وحذف الثاني «أملى» المعتل. والشيخ على استعداد لأن يقسر النصوص ويعصرها ويلويها حتى تؤدي ما يشاء.

٤ ـ يقول الشيخ: ولكن الدكتور استبدل كلمة المضارع بكلمة الأمر ليخدم تخريجه. والجواب هو أن الدكتور دقيق في استخدام ألفاظه. ذلك أن الفعل المضارع المجزوم بلام الطلب لا يسمى فعل أمر. قال عباس حسن:

ولابد في فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته فمثل «لِتخرُجْ» ليس فعل أمر بل هو فعل مضارع (الوافي ج١ ص ٤٨) وكرر القول في موضع آخر: ولا يصح أن يقال في الفعل الذي بعد تلك اللام إنه فعل أمر وإنما هو فعل مضارع (الوافي ج١ ص ٦٤) وكذلك فعل الدكتور سمير اللبدي في كتابه معجم المصطلحات النحوية ص ١٢. فمن المخطئ ومن المصيب يا سماحة الشيخ؟

٥ ـ أن الخلاف ليس في معنى «أفعل به» بل في قول البصريين إنها فعل ماض جاء على صورة الأمر. وإلا فإنها لا تدل على ماض ولا أمر بل هي تدل على الحال كما ذكر النحاة.

ولا أريد أن أتابع الشيخ في كل مماحكاته فذلك أمر يطول. ولكنني لا أجد بداً من ذكر بعض النصوص التي تثبت أن تخريج البصريين «لأفعل به» هو تخريج مخلخل مضطرب. وأن انتقادي له كان له ما يسوغه دون أن يكون في ذلك افتئات على المنطق أو تجن على الحقيقة كما زعم الشيخ. وهذه هي النصوص:

١ ـ قال الزمخشري: وهذا ضرب من التعسف وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً (شرح المفصل ج٧ ص ١٤٧).

٢ ـ قال الشيخ خالد الأزهري: وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه:

أحدها: استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه.

الثاني: استعمال أفعَلَ بمعنى صار وهو قليل.

الثالث: زيادة الباء في الفاعل. (شرح التصريح ج٢ ص ٨٩).

٣ ـ أورد السيوطي في الأشباه والنظائر نصاً بهذا الصدد قال في نهايته إنه نقله (والمقصود مجهول) من تعاليق ابن هشام قال: قول

البصريين في «أحسِن بزيد» يلزم منه شذوذ من أوجه:

أحدها: استعمال أفعَلَ للصيرورة وليس بقياس.

الثاني: وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر.

الثالث: جعلهم الأمر بمعنى الخبر.

الرابع: حذف الخبر في أسمع بهم وأبصر. (انظر الأشباه والنظائر ج٢ ص٨٨).

وليس في أصحاب هذه النصوص من نستطيع أن ننسبه إلى الكوفيين، فكلهم يمالئون المذهب البصري. هذا من القدماء أما من المحدثين فقد ذكر مثل ذلك وأكثر منه مصطفى جواد ويوسف مسكوني في كتاب «رسائل في النحو واللغة» ص ٦٠ والدكتور نديم دمشقية في كتاب: «المنطلقات التأسيسية في النحو العربي» ص ١٦٣ ومحمد منجي الصيادي في كتاب: «التعريب وتنسيقه» ص ٥٠٣ والمرحوم عيسى الناعوري في جريدة فلسطين الأردنية بتارخ ١٥ / ٥ / ١٩٥٢.

أترى الشيخ يصدق بعد ذلك كله أن تخريج البصريين لصيغة «أفعل به» التعجبية لا يقوم على أساس منطقي وأنه تعسف كما قال الزمخشري؟

وأخيراً أحب أن أبلغ الشيخ أني أحتج بكتب النحو حينما أريد وأشيح بوجهي عنها حينما أريد فذلك شيء أقرره أنا وحدي فليس النحو حفظاً أعمى لا دور فيه للعقل والمنطق ولا هو مجال للمزايدات والمكابرات. وخير الكلام ما كان بحجة وبرهان. والسلام.

خاتمـــة

يطيب لى في نهاية المناظرات اللغوية والنحوية أن أشير إلى الأمور التالية:

أولاً: أنني اقتصرت من هذه المناظرات على ما دار منها حول اللغة والنحو. أما ما دار منها حول الأدب والنقد فله مكان آخر.

ثانيًا: أنني على الرغم من مبادرتي في أحيان قليلة بالتعليق على بعض كتب اللغة والنحو، لم أكن أرغب في خوض مثل هذه الغمرات، بل كنت أحس أنني أدفع إليها دفعًا، لما كنت أواجه في هذه المناظرات من خطأ وخطل وكيد ومراوغة ومراء. وعلى الرغم من ذلك فإن للضرورة أحكامًا. وللغة عليّ حق يجب أن أقوم به مهما كانت الظروف.

ثالثًا: كنت أصدر في كل ما أكتبه في اللغة والنحو عن مذهب ألتزمه. ومقومات هذا المذهب موجودة في تضاعيف هذه المناظرات. وكذلك هي مبسوطة بسطًا في كتاب آخر أسميته: «الصناعة النحوية بين اللفظ والمعنى» في حين كان الخصوم يصدرون عن نزعات شخصية كيدية تقوم على المراء والمراوغة والقبول بكل ما يرد في المصادر القديمة حتى لو كان شذوذًا أو ضرورة أو وهمًا أو رأيًا شخصيًا لبعض النحاة. فهم يقبلون كل ما جاء به القدامى ويرفضون ما يجيء به المحدثون. ولا علة لذلك إلا أنهم يفضلون الأموات على الأحياء تعنتًا وتعصبًا.

رابعًا: من الجدير بي أن أذكر أن مقومات مذهبي الذي أشرت إليه تتلخص في الأمور التالية:

(أ) الاعتماد على العقل والمنطق.

(ب) الإقلال ما أمكن من التأويل والتقدير.

(جـ) بناء القواعد على الكثير الشائع دون الشاذ والنادر.

(د) تحكيم الذوق السليم فى مسوغات القبول والرفض.

(هـ) النظر إلى الرأي بغض النظر عن قائله.

(و) إخضاع كل الآراء والتخريجات للنظر والمحاكمة وعدم قبول شيء أخذاً عفوياً.

خامسًا : أننى أرفض ما يلجأ إليه كثير ممن يقتحمون غمار هذا الموضوع من تمسك بالأمور التالية:

(أ) قبول كل ما ورد عن العرب من لغاب ولهجات.

(ب) قبول كل ما تضمنته كتب اللغة والنحو من آراء وتخريجات.

(جـ) النزول بالبحث اللغوي والنحوي إلى مستوى العداء الشخصي.

(د) البحث عن أهداف خاصة ومطامح شخصية من وراء ذلك.

(هـ) تفضيل الأموات على الأحياء.

(و) إقحام جبرائيل والملائكة في موضوع البحث اللغوي والنحوي.

سادسًا : إذا كان الموضوع موضوع تمسك بالأصول وتشبث بالمأثور والموروث، فإن هذا التمسك هو الذي كان يحكم كل مواقفي في خلال مسيرتي العلمية طول حياتي وهو الذي جر على عداوات الشعراء والنقاد المحدثين أو من يحطبون في حبلهم. ولكني لست مستعداً لأن أتخلى عن عقلي في سبيل صون واهٍ والحفاظ على رثٍّ. كَبُرَ النحو أن يكون أساطير وخرافات وشعوذات.

سابعًا : أحس أن من حقي أن أحاسب النحاة في كل ما قالوه، وأن أبين هفواتهم ومزالقهم في التعليل والتخريج. فكما كان من حق بعضهم أن يحاسب الآخر، فإن من حقيٍ أن أحاسب الجميع، وبخاصة أن تاريخ النحو لا يعدو أن يكون صراعا بين نحوي ونحوي ومذهب ومذهب. ولست ممن يؤمنون بالعلم التقليدي الذي يقبل بكل ما يرد في

الكتب دون تأمل أو تفكير، ذلك أن العلم كله قائم على التأمل والتفكير.

ثامنًا: على الرغم من أن القارئ قد يلمس في أثناء تأمل هذه المناظرات حرارة في القول وحدة في اللهجة بسبب ما كنت أواجهه من افتئات وتجن، على الرغم من ذلك لم أكن أنحرف عن خطي الواضح في وجوب التمسك بالنظر السليم والرأي الصائب.

ولقد كان قصدي الأساسي من خوض هذه الغمرات، محاولة تعميق الدرس النحوي والخروج به عن حدود ما هو دارج في المدارس والكليات والجامعات من الاقتصار في تعليمه على موضوعات محددة يُقسَرُ الطالب على حفظها كالببغاء ثم ما يلبث ألا يتذكر منها شيئًا.

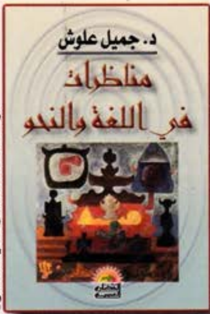
هذا علاوة على أن الاهتمام بالنحو أخذ يقل تدريجيًّا لمصلحة موضوعات أخرى مثل تاريخ الأدب والنقد الحديث والقصة والرواية إلخ.. ولا شك أن من شأن ذلك الإضرار بهذا الموضوع الذي هو ركن أساسي في دراسة العربية وإتقانها.

والله ولي التوفيق.

فهرس المحتويات

المقدمة ٥
صـوت الشعر ٢٢
علم اللغة عند العرب ٢٥
اللغة العربيـة / شؤون وشجون ٣٦
في قواعد اللغة / تعليق على كتاب المرجع ٤٥
نقد الجزء الأول ٤٦
نقد الجزء الثاني ٥٥
نقد الجزء الثالث ٦٢
رد على تعليق ٧١
تعليق صغير للأستاذ الدرويش ٧٤
رسالة إلى الأستاذ الدرويش ٧٦
تعليق على كتاب المذكرات لسعيد الأفغاني ٨٠
أخطاء لغوية في كتاب عن الوعى اللغوي ٨٩
رد على نقد ٩٨
من حاضر اللغة العربية ١٠٤
تعليق على مسألة نحوية ١٢١
تعليق على مذكرة في النحو ١٢٤
حول مذكرة الدكتور من جديد ١٢٩
أدب المناظرة ١٤٢
حول كتاب : مذكرة في قواعد اللغة العربية ١٤٧
رد على رد / حول مذكرة في اللغة العربية ١٥٠
مسألة نحوية ١٥٣
أخطاء شائعة في النحو ١٦١
اعتراضات واهية ١٦٧

توضيح أخير ١٧٨
العافية بين السواحري والعزيزي ١٨١
رد على نقد ١٨٣
الأرقام الهندية بين العرب والإفرنج ١٨٨
عودة إلى حديث الأرقام الحسابية ١٩٥
مناظرات أدبية ولغوية ٢٠٠
حوار حول صيغة أفعل به التعجبية ٢٠٧
موضوع التعجب.. تعقيب ٢١٣
الخاتمة ٢٢٠



لوحة الغلاف للفنان : سيد العدوى

لابدّ في نهاية هذه المناظرات من إيضاح الأمور التالية :

أوّلاً : إن المؤلف يحاول أن يضع أصولاً لمذهب نحويّ جديد يقوم على الأسس التالية:

- الاعتماد على العقل والمنطق.
- الإقلال ما أمكن من التأويل والتقدير.
- بناء القواعد العربيّة على الكثير الشائع دون الشّاذ والنادر.
- تحكيم الذوق السّليم في مسوغات القبول والرفض.
- النظر إلى الرأي بغض النظر عن قائله.
- إخضاع كل الآراء والتخريجات للنظر والمحاكمة العقلية.

ثانيًا : يرفض المؤلف ما يلجأ إليه كثير ممن يقتحمون غمار هذا الموضوع من تمسك بالأمور التالية:

- قبول كل ما وَرَدَ عن العرب من لغات ولهجات.
- قبول كل ما تضمّنته كتب اللغة من آراء وتخريجات.
- النزول بالبحث اللغويّ والنحويّ إلى مستوى العداء الشخصي.
- البحث عن أهداف ومطامح شخصية من وراء ذلك.
- تفضيل الأموات على الأحياء.

ثالثًا : كان القصد الأساسي من كتابة هذه الصفحات، محاولة تعميق الدرس النحوي والخروج به عما هو دارج في المدارس والكليات والجامعات من ترديد وتقليد.

هذا علاوة على أنّ الاهتمام بالنحو أخذ يقل تدريجيًّا لمصلحة موضوعات أخرى مثل تاريخ الأدب والنقد الحديث والقصّة والرواية.. إلخ. ولاشك أنّ من شأن ذلك الإضرار بهذا الموضوع الذي هو ركن أساسي في دراسة العربية وإتقانها.